

خواجہ سرور کتب خانہ آصفیہ سید کا علی حیدر آباد دکن
 ۱۱-۲

مسدود اخذ	---	۱	---	۹۰۱
تاریخ داخل	---		---	
نام کتاب	---	حقائق الاحول	---	
نمبر کتاب	---	...	---	
نمبر کتاب و متن مذکور	---		---	۱۲۶

4413
4413

Logo of the Ministry of Education, featuring a stylized tree with Arabic calligraphy.

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

هَلْ أَتَاكَ لَمَمٌ

حالتی بہ الخامس

[illegible]

[illegible]

والله اعلم بالصواب

فما أتيت لولا دها وكذا
العمل بالعبية إلى الوص
العبية وان لم يصح بها
لنسبة إلى محمد كذا لا يتم
وبها النسبة إلى علي ما
كلمه من وعدهما الشا الإسم
والموصولان الظاهر
ومعهما مان قلنا يكون
الوصع منها ما والوصع
لخاصة في الجروب
لما سبها في الوضع
ان لا يتصف بكنهه و
لغيره واما المتصف
هو كل واحد من الموص

المفتي الشيخ محمد صالح المنجد

قصہ افغان

[illegible]

[illegible]

[illegible]

فہرست کتاب

[illegible]

[illegible]

منه

پروگرام

اوتفلا

عبدالله بن محمد بن عبد الله

مختص بالانسان لا يملكه غيره ولا يملكه غيره ولا يملكه غيره...
اما في النوع وقدره من الجوانب فلا يملكه غيره ولا يملكه غيره...
بسبب عدم انهما من النوع ما ناسبا علم كون حقيقة بكم يكون محل البحث...
الاول من الجوانب لا يملكه غيره ولا يملكه غيره...
بالنسبة الى من قال بالاول من الجوانب لا يملكه غيره...
وثالثا بان قدره بسبب عدم انهما من النوع ما ناسبا علم...
وذلك كما يوضحه الاستدلال لا نقول ان كان المراد هو عدم...
مسألة اوردوا فيها ما ثبت به الاستدلال فيكون حقيقة في الجملة...
موقوف على العلم بعدم كون غيرهما من النوع ما ناسبا علم...
موقوف على العلم بعدم كون غيرهما من النوع ما ناسبا علم...
مع الدد المعتبر في العلم بالمصير كما ذكرنا سابقا فان فرض...
منها ان المراد منها هو عدم انهما من النوع ما ناسبا علم...
والعدم لا يقتضي ان يكون في العلم بالمصير كما ذكرنا سابقا...
وليس كذلك كما ان التوجه الى العلم بالمصير هو عدم...
المعتبر في العلم بالمصير كما ذكرنا سابقا فان فرض...
ليس كما لا يقتضي ان يكون في العلم بالمصير كما ذكرنا سابقا...
وهم معينا او غيرهما من النوع ما ناسبا علم...
على صحة التسليم في العلم بالمصير كما ذكرنا سابقا...
من كونها ما لا يملكه غيره ولا يملكه غيره...
يتوقف على صحة التسليم في العلم بالمصير كما ذكرنا سابقا...
بغيره وان لم يعلم الجاهل المستعمل في العلم بالمصير...
لنفاد التقدير على الاول كما ذكرنا سابقا...
الحجج في الحقيقة كما لا يخفى على من يتأمل في العلم بالمصير...
كما في المسائل التي ذكرنا سابقا...
مع سلبه من الزاوية الجارية في العلم بالمصير...
منها الحقيقة كما لا يخفى على من يتأمل في العلم بالمصير...
فأشبه من حقا في اللفظ وفي المقام يكون من المقدم...
في عدم ملاحظة اوضاعها الى الجاهل في العلم بالمصير...
الحجج عند العلم بالاول من الجوانب لا يملكه غيره...
او بما لا يقتضي ان يكون في العلم بالمصير...
لأن كون من باب سلب الجاهل في العلم بالمصير...
والا فكم جرحا ومع ذلك لا يملكه غيره...
الجاذبات موقوفة على معرفتها او معرفتها...
على معرفة جميع الحقائق وهي موقوفة على معرفتها...
بالنسبة الى صحة التسليم في العلم بالمصير...
ثانيا كما ذكرنا سابقا فان فرض...
منه وكما جعل عدم صحة سلب الجاهل في العلم بالمصير...
معلقا على صحة التسليم في العلم بالمصير...
كما في المسائل التي ذكرنا سابقا...
هو الاستصحاب المنطوق مقتضاه ان يكون في العلم بالمصير...
الاستصحاب المنطوق مقتضاه ان يكون في العلم بالمصير...

الإيمان

[illegible]

مجلس علماء

از حلت الامر الى جنب
الحقيقة وحقه عدم
في جانب الجان

[illegible][illegible]

اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ عَلَى نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَارْحَمِهِمْ

[illegible]

۱۰۰

[illegible]

11/11/11

تجلی و تضرع الی سرمدیہ الامام احمد بن حنبلہ

[illegible]

[illegible]

وہابیہ

حالاً لا تخجل من أن تكون كذا

فمنه الشرطان اثنان في القاطع وعدم وجودهما معا في الاخرى والمساوى المثبت لدخولها المشكوك فيه والاولا هي وجود
على القول بالصحيح مطلقا ووجود في الجملة على هذا في عدم وجوب اجتماع معناه في الشرط بطبعه المستلزم بالاولا المطلوب الرابع فيمكن ان يكون بين قول الشرط
بين المذهبين وما يمكن ان يكون في الجملة على من قبله لعدم وجوب ذكرنا بقية ما في السابق في الاستدلال على القول بالصحيح وكون المتبادر في مقام الطلب هو الصحيح
او تقدير الدليل العملي اعني القاطع بعدم اعادة الشارع الفاسد وكالقطع بكون المطلوب زائدا على الاركان وهو مجمل ومعه لا يصح المستلزم بالاطلاق
وكالقطع بان المذا را لو كان هو صدق القول بالمتشقة وعدم صحة الطلب بغيره المشكوك فيه بل يتم عدم دخول هذا الاجزاء في المشكوك فيه وقد عرفت ان
عنها في السابق وذكر وجوب هذه الاطلاقات لازمة مورد حكم اخر اعني مقام الاجمال لمقام الاطلاق وذلك لان كراهة التقييدات الواردة

ملها بوجوبها في اطلاقها لا في غير ذلك ومن ان كان التقيد بالاصطلاح كقولنا قوتنا وبه فافضل وصواب واكثر وجوباً وكذلك ليس
 واصح من الكلام واطلب المظالم لتمامها في نفسه هو في القلوة مسلم على قولنا لا كان في علمنا بان كثرة التقيد لا يستلزم عدم اداة الاطلاق كون عدم
 التقيد اكثر من التقيد بل ان صل على من لا يتم بنحوه يتبدل لان كل الاشياء وجوداً وعدماً وبعدد عدداً قابل على التقيد ببعض الاشياء كالشيء
 ما ظاهراً لا يكون التقيد بالنسبة الى غيره التقيد قليلاً في ظاهره لا في باطنه لا في كنهه لو كان الامر كما ذكره المحققين من عدم اشتراكها في الاطلاق وهو خلاف ما
 فيه يمكن القول بوجوبه بنحوه في المرة على من ذهب الى ان كان الحكم بنفي المشكوك منه بظاهر اللفظ وما افترقه الا بعدد في نفي المشكوك فيه والاصل بل يمكن
 بنفي المشكوك منه وبعض الحكمين للاعلى الحكم بينهما وذلك لان الحقيقة المستمرة لما ان تكون كما شئت من المحدث في زمان الشارع او لا في الزمان بل
 على القول بالصحيح عدم الاستدلال بالامارات على بطلانها لا بعدد اثباتها الصحيح وهو يدعي انما كيف ولو لم يتسلسل بها فمن اين يمكن اثباتها الصحيح وبطلان
 الامم وعلى الاول فاما ان يكون التصديق من المشكوك فيه متفقاً فام لا وعلى الاول يكشف عن عدم دخول المشكوك فيه في الخلاف في المحدث في المظالم
 ويلزم العقل بالمتصور وان لم يكن خلافه في ابي بن خلافه القول بالامم فان التصديق لا يستلزم التصديق لا يمكنه القول بغيره لانها وجد الاطلاق في التبين على
 الثاني فلا يكون التصديق في التصديق بل لا يمكن الحكم بنفي المشكوك منه بظاهر اللفظ سواء قلنا بالصحيح والامم والجواب عنه ان القابل للصحيح يجعل المرفق في
 كاشف عن المحدثان بعد التصديق على وجه الحقيقة وهو كما يقول الصادق الصلوة بدون التوبة او بدون الحمد او بدون كل من من اجزاء من شرائط
 مجازي ومنه المحدثين وقوله على تعيين نفي المدخلية من جانب الشارع ويقول الدال بالامم من حقيقة ووجه نفي مقام الشك او حصل التصديق بال
 بالصحيح يكون مشكوكاً في كونه حقيقياً او مجازياً بخلافه الاصحاقه يقول بكونه حقيقياً فاذ لا يوجب نفي المرفق بوجوبه بل الحكم بنفي المشكوك به الاصل على
 من ذهب الى الصحيح ودون الامم لان مقام الشك يمكن بنفي المشكوك باحداً لعدم الثبات في الواقع في الموضوع لروح ضلي من ذهب الى الصحيح تثبت التصديق في
 صلوة بدون المشكوك به الاصل تثبت التصديق في الموضوع لروح ضلي من ذهب الى الصحيح تثبت التصديق في الموضوع لروح ضلي من ذهب الى الصحيح تثبت التصديق في
 وان لم يكن يتكون بمجالاتنا فنقول ان الشك بالاصل في ما هيئات الاطلاق ولو كانت مركبات خارجة عن صحيح لان دخول الامم في المشكوك في الصلوة فكلية في
 من انما نفس الموضوع على اوجه شرعية على كون المركب هو التسعة فيجوز الشك في الامم لان لا بشرط كانت موضوعاً للوشرط شيء واحد مع الجزع او الشرط والقطع
 باحداً فيثبت في نظر الواقع عدم المعاينة فيكون شكاً في الحدوث لا في الاصل على ان بناء العقلاء في الشك في الموضوع لروح ضلي من ذهب الى الصحيح تثبت التصديق في
 باصالة عدم الاطلاق فتدبر اذا مررت ذلك فاعلم ان الشك الذي يمكن للعاقل بالامم الشك في الاطلاق على غيره دون القابل للصحيح اما هو في اوجهها الشك
 في اصل المدخلية سواء ثبت وجوبه في الصلوة على سبيل التقيد مع الشك في المدخلية او ثبت وجوبه في الجزع لهما بين التفسير والمدخلية من شرطية والجزع بشرط
 او الركيزة او لم يثبت وجوبه اصل حال كل منهما الاحتمال المدخلية التصديق مع العلم بعدم التفسير ومنها القطع المدخلية مع الشك في المدخلية وجوداً او عدمه اصل
 محصل مما لا يتم لو يكون امم ضلي من ذهب الى الصحيح يتسلسل بالاطلاق على نفي المدخلية في حال الشك في المدخلية في التفسير من التفسير هو خال لعدمها التفسير في
 هذا الوجه المطالع الشك في كونه شرطية او تصديقاً مشروطاً بالثبوت في الاصل على نفي اشتراط الثبوت وان ثبت ان الاصل في الاول اشتراط الثبوت وهو
 اقوى من الاطلاق كما ينبغي توضحه في التباحث اللاحقة ولكنه قد يكون الاطلاق مستنداً بشيء يكون اقوى وبل من الحكم بنفي شرطية بخلاف من ذهب الى القابل للصحيح هذا
 اذا لم يكن اجماع مركب بين المباشرة التفسير واشتراط الثبوت والايديت الاشتراط كما يثبت الاشتراط على من ذهب الى القابل للصحيح لان الامر على اشتراط المباشرة ويثبت
 اشتراط الثبوت بالاجماع المركب فلب الاجماع بان الاطلاق دال على نفي شرطية الثبوت ويثبت نفي شرطية المباشرة بالاجماع المركب فلو كان الامر على المباشرة
 من باب الظهور والتصرف غير مجاز ولا لانه على نفي شرطية الثبوت انما يكون من باب الاطلاق والتصرف غير مقتيد وهو اولي ولولم يكن اقوى لم يكن الامر بالعكس يكون
 مجازاً على المدعيين فلهذا يمكن لو حصل الشك في ايقاعه هل يشترط ان يكون على وجه الاحترام لا فيفسد القابل بالامم في الاطلاق على غيره حتى يثبت عدم جواز
 اجتماع الامر انتهى او كونه انتهى وجباً للفتا واما لو حصل القطع بالمدخلية على المطلع مع الشك في المدخلية على الجزع بشرطية فلا يصح الشك في
 الاطلاق لتساويها في جهة التقيد هذا فيما تحقق الشرط الاربع الموجهة لاعتبار الشك بالاطلاق واما فيما لا يقع فيكون مجازاً ويكون المرجح الى الاصل الفقهاء
 وهو لزوم الاحتياط لا البطلان كما ينبغي حقيقته في الادلة العقلية انتم في اصل الامر بان مقتضى الاحتياط هو تبين المراتب لاسيما لمراد الشارع من الاحتياط
 الموجبة في الكتابات سنة وهو ان كان احداً الاصل متفقاً في المصنف بطلان استسما اللفظ في اكثر من موضع واحد وعدم اختلاف الاحكام باختلاف الاصطلاح
 على المدعيين كما ينبغي في المصنف والمصنف لم يكن المراد هو المراد المتأخر من ان المصنف بالاجماع والتكليف بما لا يطاق لعدم قيل المتأخرين للاصطلاح
 المتجدد بعد ولزوم الاعراض بالكل لمخالص اللفظ عن اهل بن يكون المراد هو المراد المتأخر من ان المصنف بالاجماع والتكليف بما لا يطاق لعدم قيل المتأخرين للاصطلاح
 يجب العمل على الحقيقة الحقيقية في كل ما كان النظام من حقيقة واحدة من دون نقل ولا تعدد ولا اصطلاح من الشارع كما ان الماء والارض والسماء جعل عليهما
 فلا اشكال فيكون في صورة الشك في الاتحاد والاختلاف في النقل لا في عدم النقل وعدم النقل في صورة القطع بالاختلاف في النقل ولو كان النقل
 من غير المصنف في صورة الشك في الاتحاد والاختلاف في النقل لا في عدم النقل وعدم النقل في صورة القطع بالاختلاف في النقل ولو كان النقل
 الفلك واحد معلوم من دون الاختلاف بين المتكلم والمخاطب في النقل على ما بالحق ولو كانت متعدياً معلومة من حيث من راضع واحد ومتعدياً مع تسليم كل
 موضع من كاشفها من اللفظية لاسيما في اصطلاحات مع عدم التسليم في كل ما بالاجماع وبما لا يطاق في الامر ولو كانت متعددة باختلاف الاصطلاحات في الحكم
 والمخاطب بالبدل فيكون بتعارض من المتكلم والمخاطب السائل والمسؤول ولو كان التعدد والاختلاف بسبب النقل الحاصل من نقل المقام مع الشك في بدو
 من امره مستقر في زمان الشارع او غير مستقر في زمان الشارع على المراد المستقر بعد زمان الكلام على المراد المستقر بعد زمان الكلام على المراد المستقر بعد زمان الكلام

الحمد لله رب العالمين

[illegible]

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَكُونَنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ

فمن غاص في البحر
على خطاطيب غفر له

فَتَعَالَى خُزْنُ الْعِزِّ
وَاللَّعْنَةُ

وفاقی حکومت

فیضانِ نبوی علیہ السلام

آپ کا جواب دیکھ کر میں خوش ہو گیا۔

[illegible]

[illegible]

المفتي

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

١٠٠

تبرکات و فضائل

فصل اول

اولاً

در باب طهارت الجوارح

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

يقتضي على وجهه فيجب ان لا يكون له في حيزه من اقسامه لا يكون من باب الاطلاق والقيود كما هو في المرافقة والبيع والقرض
العلم على وجهه مع عدم التجهيل في الثاني وضمانه كمالها صامت عليه ولا يكون حينئذ من حيث هذا الامر بل من حيث لا يربطه بالبيع والقرض مع عدم
العقاب من حيث هذا الامر هو فاسد لاستلزامه الثاني في عدمه من جهة التجهيل وصدفها والحق ان هذا هو ما يكون الا في الثاني بالطبيعة وبغير اثر واحد
منها ويجعل على الله الطبيعة في واحد من امر التجهيل في ما هو وما يمكن ان يكون في الثاني في حيزه من اقسامه لا يكون من باب الاطلاق والقيود
معتد خارجا تكون المقتضية قطعية وتنفي الطبيعة المطلقة ما لا يمكن ان يكون في حيزه من اقسامه لا يكون من باب الاطلاق والقيود
الثاني لان نسبة المقتضية مجزئة هكذا ولو كانت ضامة والتكليفات وهكذا وان كان التجهيل مستعاضا عن نفسه في موضع لوضع لوضع في حيزه من اقسامه لا يكون
كون مقتضاه بالامر الاول وهو واحد لا يفرق بينه وبين غيره من تمامية الامر في الثاني على ان لا يكون في حيزه من اقسامه لا يكون من باب الاطلاق والقيود
وهكذا بالنسبة الى الاستطاعة في عدمه لا يفرق بينه وبين غيره من تمامية الامر في الثاني على ان لا يكون في حيزه من اقسامه لا يكون من باب الاطلاق والقيود
في الواحد الموسع اصل الوجوب المطلق المتعلق بالثمن من حيث مقتضاه في الثاني على ان لا يكون في حيزه من اقسامه لا يكون من باب الاطلاق والقيود
عليه لا ان التجهيل في موضع المطلب يقتضي عدم مقتضاه في الثاني على ان لا يكون في حيزه من اقسامه لا يكون من باب الاطلاق والقيود
فقد يلاحظ الموجب في امر شرعي غير شرعي في حيزه من اقسامه لا يكون في حيزه من اقسامه لا يكون من باب الاطلاق والقيود
الماضي به وعدمه في حيزه من اقسامه لا يكون في حيزه من اقسامه لا يكون من باب الاطلاق والقيود
الى المقتضية خارجا في حيزه من اقسامه لا يكون في حيزه من اقسامه لا يكون من باب الاطلاق والقيود
به موقوف على عقله وشرعها او فسادها في الوجوب كالنكاح والاستطاعة الشرعية والوقت وقد يكون وجوبه بالخط لا من التجهيل والاعلم وهو فاسد على وجهه والاول
كالامتناع بالنسبة الى المكلفات والامتناع على وجهه بعد تحقق الشرط والاعلم وهو فاسد على وجهه والاول
وجودها عقلا في حيزه من اقسامه لا يكون في حيزه من اقسامه لا يكون من باب الاطلاق والقيود
او ان يكون عقليا كالاول وقد يكون شرعا بان الشارع حكمه بوجوبه شرعا او حيزا او فسادا كالثاني وقد يكون فاسدا كالسالم بالنسبة الى التجهيل في حيزه من اقسامه لا يكون
وجوده مع ما هو عليه كعدمه في حيزه من اقسامه لا يكون في حيزه من اقسامه لا يكون من باب الاطلاق والقيود
الى الصلوة والاحزاب خارجا في حيزه من اقسامه لا يكون في حيزه من اقسامه لا يكون من باب الاطلاق والقيود
فوجوده بالنسبة الى حيزه من اقسامه لا يكون في حيزه من اقسامه لا يكون من باب الاطلاق والقيود
الشرعية فاسدا في حيزه من اقسامه لا يكون في حيزه من اقسامه لا يكون من باب الاطلاق والقيود
فاجبة بشرطها بالنسبة الى حيزه من اقسامه لا يكون في حيزه من اقسامه لا يكون من باب الاطلاق والقيود
سواء كان ذلك الشيء موجودا ام لا وانما يجب على المكلف ان لا يكون في حيزه من اقسامه لا يكون في حيزه من اقسامه لا يكون من باب الاطلاق والقيود
دون حيزه من اقسامه لا يكون في حيزه من اقسامه لا يكون من باب الاطلاق والقيود
من وجوبه لا يكون معضلا لان الواجب المطلق معناه وجوبه مطلقا كان ذلك الشيء موجودا ام لا وقد يكون في حيزه من اقسامه لا يكون من باب الاطلاق والقيود
بوجوده فلا يكون واجبا مطلقا بالنسبة الى حيزه من اقسامه لا يكون في حيزه من اقسامه لا يكون من باب الاطلاق والقيود
ومشروط بالنسبة الى بعض الجهات كالبلوغ والعقل والحق في حيزه من اقسامه لا يكون في حيزه من اقسامه لا يكون من باب الاطلاق والقيود
اطلاعه ويمكن الخلاف في وجوبه في حيزه من اقسامه لا يكون في حيزه من اقسامه لا يكون من باب الاطلاق والقيود
المطلق هو اشتراط الوجوب بالاطلاق او الاستثناء وعلى الاول فيكون كماله في حيزه من اقسامه لا يكون في حيزه من اقسامه لا يكون من باب الاطلاق والقيود
وعلا ذلك يكون مجزئا لا اكتمال كما يمكن ان يكون في حيزه من اقسامه لا يكون في حيزه من اقسامه لا يكون من باب الاطلاق والقيود
مشروطا بالنسبة الى حيزه من اقسامه لا يكون في حيزه من اقسامه لا يكون من باب الاطلاق والقيود
مقتضى ما سبق في حيزه من اقسامه لا يكون في حيزه من اقسامه لا يكون من باب الاطلاق والقيود
الثانية ولا يكون التراجع هنا في مقتضى الجمل والمشرط اجابا بل التراجع فيها بعد تحقق الاطلاق في حيزه من اقسامه لا يكون في حيزه من اقسامه لا يكون من باب الاطلاق والقيود
لزم عدم كون الوجوب شرطا ولا يكون التراجع هنا في مقتضى الجمل والمشرط اجابا بل التراجع فيها بعد تحقق الاطلاق في حيزه من اقسامه لا يكون في حيزه من اقسامه لا يكون من باب الاطلاق والقيود
المقتضى ان المشكوك في مقتضى الشرط حتى يدخل في التراجع او لا حتى يخرج مما ذكرنا ظاهره في حيزه من اقسامه لا يكون في حيزه من اقسامه لا يكون من باب الاطلاق والقيود
عليه وجوده والمطلق لا يثبت وجوبه على التجهيل في حيزه من اقسامه لا يكون في حيزه من اقسامه لا يكون من باب الاطلاق والقيود
والعلم والوقت من غيرهما في حيزه من اقسامه لا يكون في حيزه من اقسامه لا يكون من باب الاطلاق والقيود
بعد ذلك في حيزه من اقسامه لا يكون في حيزه من اقسامه لا يكون من باب الاطلاق والقيود
فرضه في حيزه من اقسامه لا يكون في حيزه من اقسامه لا يكون من باب الاطلاق والقيود
فان مقتضى الشرط في حيزه من اقسامه لا يكون في حيزه من اقسامه لا يكون من باب الاطلاق والقيود
والعلم في حيزه من اقسامه لا يكون في حيزه من اقسامه لا يكون من باب الاطلاق والقيود

دفتر

[illegible]

[illegible]

[illegible]

على الملوك التسليم والفرار
الملك من يد

[illegible]

الحمد لله

[illegible]

بَابُ الْإِسْمِ الْكَلْبِيِّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مَقْصُودُهُ تَعْلِيمُ

[illegible]

[illegible]

[illegible]

Field

تحتل بذلك رأساً واثراً من
الملك ما لا يحصى من
الخصب ما لا يحصى من

عقل من لك طاعة لوالدك

واجب

ولو على الوجوب الزائد على الملازمة لا يرد على الوجوب الثاني في المقدمتين الثاني ما يستلزم من كماله وجوبه على غيره في تسليمه وتوصليهما في غير
التقديرين كل ان قلنا باختلافنا في جهة ولا فلا ثالثا في حاصله وان قلنا بعدمه من المقتضىات وهو على غير وجهه في تسليمه كان توصليا يفتقر لاختصاص
بجانب الامكان ولا يبين مع وجوبه انما من غير فعل المأمور به او لا فانه من حيث لا يمكن ان يكون الترتيب مستلزما ولا يدخل
الصدق في تركه فلا يوجب هذه المقدمه وفيه اولان وجوبها لما مؤثره لا يكون جزئيا في المساوئه ووجوبها لاعتداله لا يرد هذا وان كان الحكم
وهو موجود لا يمكنه بل يرد على عدمه الا اذا كان ككلامه في النكاح والفرق من ذلك وانما يابا له لو لم يكن فضل الصدق في حالها فانما يدخل فيه وفيما يدخل في
عدم الثاني في الثاني كما روي فيمكن من المأمور به حيث عدم الثاني عن نفسه الفعل انما هو الصلوات كما مر في الثاني ان فعل الصدق لم يرد في ترك المأمور به
حراما لعدم جواز اختلافه لثلاث مبررات الحكم ومنها ان الاختصاص لا يلزم من التكليفين ممكن التكليف مع عدمه بل على عدم الجواز روي فيكون وجوبا
ظاهرا من غير ما اجاب صاحبنا عن ايراد ترك المأمور به مستندا الى الصلوات وعدم الثاني مما استمر مع الصلوات وانما هو ان يكون من باب المقارن
لا الامتناع وهو من غير ان لا يفتقر يحصل لتركها لفعل كما لو دخل في الصلوات فمؤثره فلا يرد في تركها مستندا الى فعل الصدق في حالها انما هو الصلوات في تركها
ايضا لثلاث مبررات من باب الاتفاق لا من باب الامتناع ويجوز الاختلاف فيها وهو ما سلمنا من غير ما يكون من الثاني في ذلك روي في تركه من باب الاتفاق
يجوزنا الاختلاف من غير ان لا يمكن الانكاح في تلك الكيفية ومنها ما يمكن بايضا ان المأمور به في تركه في الاتفاق قد لا يجوز الاختلاف في جهة وهو ان لا يمكن
للتكليف الاتفاق في الجمع بين التكليفين فلا يرد في الاتفاق لثلاث مبررات من غير ما يكون من الثاني في ذلك روي في تركه من باب الاتفاق
عدم اذارة المأمور به ويكون واجبا لوجوبه ما لم يقتضه وهو على تركه المأمور به هو حرام وعلى تركه الحرام حرام وعلى تركه الحرام حرام وعلى تركه الحرام حرام
عنه ما لا يلزم من اذارة المأمور به لا ان لا يكون له في تركه سببا في كونه المأمور به لا يكون واجبا لعدم كونه سببا في الفعل والصدق ومنه ان لا يكون حرام
الا اذارة يستلزم تسليم وجوب الاذارة والامتناع في تركه لا يرد في تركه سببا في كونه المأمور به لا يكون واجبا لعدم كونه سببا في الفعل والصدق ومنه ان لا يكون حرام
باب الاذارة ومنه ما هو عدم الاذارة لفعل الصدق بل هو من الاستماع المذكور في اجابنا بما بان وجوبه توصيله وغيره لثلاث مبررات من الجمع بين التكليفين كما في المقام
لكن الواجب غير ان لا يرد في تركه سببا في كونه المأمور به لا يكون واجبا لعدم كونه سببا في الفعل والصدق ومنه ان لا يكون حرام
الاعتقادات لا يرد في تركه سببا في كونه المأمور به لا يكون واجبا لعدم كونه سببا في الفعل والصدق ومنه ان لا يكون حرام
بابها كان يستلزم ان لا يرد في تركه سببا في كونه المأمور به لا يكون واجبا لعدم كونه سببا في الفعل والصدق ومنه ان لا يكون حرام
بمسببا كونها على فعل الصدق لا على تركه المأمور به لا يكون واجبا لعدم كونه سببا في الفعل والصدق ومنه ان لا يكون حرام
حرام ومنه ان لا يرد في تركه سببا في كونه المأمور به لا يكون واجبا لعدم كونه سببا في الفعل والصدق ومنه ان لا يكون حرام
الوجوب من صدق وجوبه على تركه سببا في كونه المأمور به لا يكون واجبا لعدم كونه سببا في الفعل والصدق ومنه ان لا يكون حرام
ما اذارة الثاني في تركه سببا في كونه المأمور به لا يكون واجبا لعدم كونه سببا في الفعل والصدق ومنه ان لا يكون حرام
حرام ومنه ان لا يرد في تركه سببا في كونه المأمور به لا يكون واجبا لعدم كونه سببا في الفعل والصدق ومنه ان لا يكون حرام
الوجوب من صدق وجوبه على تركه سببا في كونه المأمور به لا يكون واجبا لعدم كونه سببا في الفعل والصدق ومنه ان لا يكون حرام
بابها كان يستلزم ان لا يرد في تركه سببا في كونه المأمور به لا يكون واجبا لعدم كونه سببا في الفعل والصدق ومنه ان لا يكون حرام
بمسببا كونها على فعل الصدق لا على تركه المأمور به لا يكون واجبا لعدم كونه سببا في الفعل والصدق ومنه ان لا يكون حرام
حرام ومنه ان لا يرد في تركه سببا في كونه المأمور به لا يكون واجبا لعدم كونه سببا في الفعل والصدق ومنه ان لا يكون حرام
الوجوب من صدق وجوبه على تركه سببا في كونه المأمور به لا يكون واجبا لعدم كونه سببا في الفعل والصدق ومنه ان لا يكون حرام

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

- 49 -

ولا بد لو كان ذلك لوجب له كل واحد من غسل في الاختيار منع ذلك مع عدم التوضوء عليها لئلا يدخل على كراهية غسل الواحد للآخر ولو لم يجز
الجنازة ومطلق الحدث أو المهر في التقابل منع المقتضى لوجوب قيام غسل واحد من الجميع مقام الغسل كما دل عليه الاختيار والبيع لم يوجب من
الجماعة بغيره لجامعها لم يكن لوجوب غسل المهر منعاً لوجوب غسل الاختيار أما أن يكون تحتها أو تحتها لغيرها أو لغيرها خاصة كالجنازة معد العكس
بما دل عليه العرض الثاني ما دل عليه من غسلها الثالث هو المطلوب منه منع بطلان الثالث بغيره من التحريم لا يوجب بطلانها الواحد مع غيره من الجنازة
أو المهر من الجميع ثانياً ما ينعز عن مخصصه فلا بد من التأكيد بغيره من الجميع ولعل من منعه لو كانها من غير غسل واحد من الجميع مع الوضوء
في الصلوة كما يشترط في ذلك من غير كراهية من غير ذلك استنباطاً من الغسل عند غرضها ولما تضمنه الوضوء لا مدخل له في دفع حدث الجنازة الثالث
فإنه من غير غسل الوضوء أم لا لا محالة ذلك للاصل عموم دليله مع عدم المانع من ذلك لا سيما لا بد من دليل على عدم وجوب الوضوء فيما سوى ذلك
عدم دليله على كراهية غسل المهر في ذلك الوضوء في بعض الجنازة من غير غسلها في أمكنة أخرى دفع الحدث المطلق لا يظهر كفاية للشبهة وأما في الجنازة
المقتضى من غيرها الجنازة بغيره المطلق بغيره في كفاية لا يوجب اشتراط بينه وبين الجميع وبغيره الجنازة بخصوصها الجنازة عن غيرها وبغيرها
الغير الجنازة عنها أو حيث كان مشتركاً لا بد من التأكيد في كفاية لا يوجب اشتراط بينه وبين الجميع وبغيره الجنازة بخصوصها الجنازة عن غيرها وبغيرها
الجليل بين الجنازة وبينها فيشكل ومثلها الوضوء في الجنازة أو الواحدة من غيرهما أو في كفاية لا يوجب اشتراط بينه وبين الجميع وبغيره الجنازة بخصوصها
من حيث الغسل لا يوجب اشتراط بينه وبين الجميع هذا فيما تكون الأعضاء الواحدة المقتضى مع الجنازة وطائفة ما لم يكن مع الجنازة فأنظر من بعض الأخبار
في حديثه نداء إذا اجتمع عليك فقهه فقه في ذلك وكذا في حديثه في ذلك لا بد من التأكيد في كفاية لا يوجب اشتراط بينه وبين الجميع وبغيره الجنازة بخصوصها
الأخبار وعليه عجز من منعه من حيث الجنازة لا بد من التأكيد في كفاية لا يوجب اشتراط بينه وبين الجميع وبغيره الجنازة بخصوصها الجنازة عن غيرها وبغيرها
الاستحباب وجوبه في جميع ما تقدم من غير اشتراط بينه وبين الأعضاء والاشارة وجوبها من غسلها لاستصحابها في الصلوة واحتمال الفرق الثاني
لوجامع الجنازة مشترك كان بقاء الحدث من غير ذلك لا يوجب اشتراط بينه وبين الأعضاء والاشارة وجوبها من غسلها لاستصحابها في الصلوة واحتمال الفرق الثاني
وأنما يوجبها الأمر لا يلزم منه دفع الحدث. مخصوص بل لا يلزم على من منعه كفاية لا يوجب اشتراط بينه وبين الجميع وبغيره الجنازة بخصوصها الجنازة عن غيرها وبغيرها
الاستصحاب المطلق بل لا بد من التأكيد في كفاية لا يوجب اشتراط بينه وبين الجميع وبغيره الجنازة بخصوصها الجنازة عن غيرها وبغيرها
الأعضاء الجنازة وأما فيما كانت الأعضاء المقتضى مع الجنازة وطائفة ما لم يكن مع الجنازة فأنظر من بعض الأخبار
من غير اشتراط بينه وبين الأعضاء والاشارة وجوبها من غسلها لاستصحابها في الصلوة واحتمال الفرق الثاني
الحق لا يوجب على من منعه من حيث الجنازة لا بد من التأكيد في كفاية لا يوجب اشتراط بينه وبين الجميع وبغيره الجنازة بخصوصها الجنازة عن غيرها وبغيرها
متبين بعضها بما لا بد من التأكيد في كفاية لا يوجب اشتراط بينه وبين الجميع وبغيره الجنازة بخصوصها الجنازة عن غيرها وبغيرها
حالاته قبل غسله فلا بد من التأكيد في كفاية لا يوجب اشتراط بينه وبين الجميع وبغيره الجنازة بخصوصها الجنازة عن غيرها وبغيرها
اجتماع غسل الجنازة مع غيرها إلا أن الظاهر كونها مقتضى من باب التيسير لا من التخصيص يستوي في ذلك ما ذكرنا قبله في ذلك من غير اشتراط بينه وبين الأعضاء
كفاه غسله المطلق في كفاية لا يوجب اشتراط بينه وبين الجميع وبغيره الجنازة بخصوصها الجنازة عن غيرها وبغيرها
ما دل عليه من غير اشتراط بينه وبين الأعضاء والاشارة وجوبها من غسلها لاستصحابها في الصلوة واحتمال الفرق الثاني
مع أنه قد مر في الجنازة من عدم الاختيار من غير اشتراط بينه وبين الأعضاء والاشارة وجوبها من غسلها لاستصحابها في الصلوة واحتمال الفرق الثاني
يكون كالوضوء في المهر من الوضوء بوضوءها من الغسل في كفاية لا يوجب اشتراط بينه وبين الجميع وبغيره الجنازة بخصوصها الجنازة عن غيرها وبغيرها
كونها المطلوب هناك شيء واحد هو وضع طيبة للحدث لا سيما في كفاية لا يوجب اشتراط بينه وبين الجميع وبغيره الجنازة بخصوصها الجنازة عن غيرها وبغيرها
عدم تصور ذلك من غير اشتراط بينه وبين الأعضاء والاشارة وجوبها من غسلها لاستصحابها في الصلوة واحتمال الفرق الثاني
الجمعة من غسل الاختيار وغسل ليكثرة الغسل من غسل إلى المهر في حق من على هذا وإيضاح بعضها للزمان لا للكان وبغيرها العكس وبعضها للمقتضى
دون غيرها من غير اشتراط بينه وبين الأعضاء والاشارة وجوبها من غسلها لاستصحابها في الصلوة واحتمال الفرق الثاني
ترتبها على الغسل موقوف على التقصير في الاختيار عقلاً وعقلاً لا يوجب اشتراط بينه وبين الأعضاء والاشارة وجوبها من غسلها لاستصحابها في الصلوة واحتمال الفرق الثاني
دخل في المهر مقتضى المهر في الاختيار على الدليل مما يوجب أن المقصود من الأعضاء المقتضى في كفاية لا يوجب اشتراط بينه وبين الجميع وبغيره الجنازة بخصوصها الجنازة عن غيرها وبغيرها
منه من غير اشتراط بينه وبين الأعضاء والاشارة وجوبها من غسلها لاستصحابها في الصلوة واحتمال الفرق الثاني
لم لا يوجب في الأسباب عند تكونه حقيقة قد يكون مقدره وما دل عليه من غير اشتراط بينه وبين الأعضاء والاشارة وجوبها من غسلها لاستصحابها في الصلوة واحتمال الفرق الثاني
البلد بقتل غسل لكل الدليل داخل لكل شيء لا بد من التأكيد في كفاية لا يوجب اشتراط بينه وبين الجميع وبغيره الجنازة بخصوصها الجنازة عن غيرها وبغيرها
ينبغي أن لا يوجب في الفرق ولا يوجب في كفاية لا يوجب اشتراط بينه وبين الأعضاء والاشارة وجوبها من غسلها لاستصحابها في الصلوة واحتمال الفرق الثاني
من استصحابها وأما فيما كان بعضها واجباً وبعضها مستحباً في غير الجميع والواجب في كفاية لا يوجب اشتراط بينه وبين الأعضاء والاشارة وجوبها من غسلها لاستصحابها في الصلوة واحتمال الفرق الثاني
المقتضى في الشهادة المحقة والحكمة في بعض المكاتب حكايته وفقاً للاجتماع عن الشيخ في الخلاف على الاجتماع بغسل واحد الجنازة والمهر ولا بد
بالفرق ظاهرهما في الجملة وعجزهما في كفاية لا يوجب اشتراط بينه وبين الأعضاء والاشارة وجوبها من غسلها لاستصحابها في الصلوة واحتمال الفرق الثاني

اصغیر

[illegible]

فمقابل الالهي

[illegible]

فلهذا لم يخلو من كون قبله من قبله في الواقع الاضطراري بعد ما كان الواقع الاختياري كالتصديق مع اليقين ثم وجد ان الله او الصلوة جازا لم
 يزل في اقسامه الاولى من قبله مستدلا لا يشك من حيث قالوا انه لو لم يكن في الامر لكان المصلحة بطلان الطهارة من انقطاعه لثبوتها بعد تبين ان
 وكذا من بعض استدلال المثبتين حيث قالوا احسن الخطاء لو كان مكلفا بالواقع بلزم التكليف بالايضااف والاصل انما اثره في نفسه بعد الايمان مع
 هذا الفرض يكون على الترتيب شاملا لاجزاء الفاضل مع مخالفة عمله للواقع ولا ينافي عن نفسه في الجهد في العبادات لان جهته كالكلام فيه انما هي من
 حيثما اشتغل بالعمل بالواجب والاعتناء بالامانة من حيث عكس مطابقه لظاهر الحكم في الحكم العقل من باب بطلان تكليفه بالايضااف للواقع
 وكذا في الخطاء في الحكم من قبله لا اعتقاد بالحكم بخلافه لوضوحه من حيث عمل الشك مع كون ما فعله او تركه مضر بالواقع كما لو اعتقد عدم وجوب
 الشك او عدم جواز الماء القليل بالامانة وتوحيدهم انكشاف خلافه من اضرار مشكوكا لا شكا فيكون في انما يتبين في الصورة والضرر عن هذا لم يكن مضر
 فان الخطاء لا يكون عملا ولا سهوا مضر اكانا ولا وكذا في الخطاء في الوضوء مضر سواء اعتقد كون منتهى ثم يتبين خلافه لو كان شاك مع وجوبه
 الدليل على انما الله ما لا يشك في تبين خلافه من حيث الترتيب في هذه الصورة الى ان يريد ذلك باعتقاد انما هو مع اقتضاء العقل كونه
 مكلفا بذلك حين العقل من باب يتبع التكليف بالايضااف فلو اعتقد الشك بلفظ مطلق كونه مكلفا بذلك كالحق في الفرائض كما لو حكم المجتهد
 بمقتضى المبدأ ثم ظهر خطأ من الاطلاق وقيل بجهته وكقول الامام عند معاليم دينه من يوشى بغيره بالرحمن وعمل به ثم ظهر خطأ من حيث كان
 مستصحب لطله ان ثم ظهر خطأ من قبله يكون مقتضى القاطع كفاية ما ان به وعدم تعلق الامر لا في الواقع لنفسه ولا في عدم لزوم التمسك
 واما ان الواقع حتى يثبت الدليل المحدث على لزوم ثبوتها في استحصال الطهارة او يكون مقتضى القاعدة عدم كفاية ذلك وتعلق الامر به بالواقع فيكون
 الامر من حيث هو لزوم ايتان لا امر الاول بعد ظهوره والحلل عدم ايتانه حتى يثبت الدليل المحدث على عدم تعلقه بالقصبة من ما لو كان ما ان به
 ما هو بالحكم العقل كاجزاء الفاضل او باطلا في اللفظ كما مر بالاجزاء في الثاني دون الاول اقول ينبغي توضيح في اصل الطلب بظهر من
 بعض استدلال المثبتين والشك من كون النزاع في الدلالة العقلية في صورة ما لظاهره صورة المطابقة قبل ظهوره في المحلل حيث قال الاول
 انه لو لم يقترن له من قبله ما كان نقاد من بين قولنا يتبين بالامانة واذا ايتت به لم يكن مجرا والى الثاني باطلا حيث قال الثاني ان الدلالة ان تكون
 بالاطاعة العقل والامر لا لزام وكلها منفية في المقام وعدم اللزوم ثانيا انما هو من باب الاصل وبظهر من بعض استدلال المثبتين كون النزاع
 في الدلالة العقلية قبل ظهوره في المحلل حيث قال انه لو لم يكن مجرا او جازا لزم اما الامر بجهته قبل الاصل او التكليف بالايضااف وبظهر من بعض
 كون النزاع في الواقع الاضطراري بعد ما كان الاختياري كما لو صلى مع الحكم ثم وجد ان الله من قبله يجزي ما فعله من وجوب ايتانها مع ان وجوده
 ثانيا وكيف كان نقل الكلام في النكاح الامر الرابع فان النزاع يجري على جميع المناهج الامر من حيث كونه موضوعا للطهارة والمرة او التكرار ولا
 يكون لزام الاولين الاجزاء ولا لزام الاجزاء من بظهر من قولنا انما قولنا ثانيا في ثلث مرات وبطل مرتبة ان جعلنا النزاع قبل ظهوره
 المحلل وظهر من جعلنا النزاع بعد ظهوره في المحلل لان النزاع في ايتان الشك باعتقاد انما هو مع مخالفة العمل للواقع هل يكون مجرا من هذا
 الامر المأمور به الاصل ام لا لا بالنسبة الى الامر المأمور به الاصل ام لا بالنسبة الى الامر المأمور به الاصل ام لا بالنسبة الى الامر المأمور به الاصل ام لا
 يجري على المذهب من كون القضاء بالامر الاول لا لزام الامر بجهته لا يكون لان الاول عدم الاجزاء من هذا المعنى هو لزوم ايتان الفعل ثانيا في ثبوت
 الدليل على خلافه لان الثاني الاجزاء في عكس ما ذكر لان هذا النزاع يجري مطلقا سواء فرض وجوب الوقت او فرض بقائه والنزاع في القضاء يجري
 على الاول دون الثاني ولا من على فرض كون القضاء بالامر الاول المستلزم للزوم ايتان الفعل في خارج الوقت حتى يثبت الدليل على بقائه سواء
 كان بمات بالامانة او اصل الوقت فاسد او موهوم او خطأ او مجالا يمكن القول بالاجزاء باقاة الدليل على كون ايتان المأمور به الظاهر مجرا
 عن الواقع مستلزما لاعتدال ايتان ثانيا وعلى فرض كون القضاء بالامر بجهته القول بعدم الاجزاء ولزم الايتان في خارج الوقت باقاة
 كون صدق الوقت موقفا على ترك المصلحة الواقعية لا ترك الامر في تعلق بالذمة وفي الوقت لا يكون ايتان المأمور به الظاهر مجرا من المصلحة
 الواقعية ورج يقول هذا مما خاف من ترك المصلحة الواقعية وكما كان ذلك بحيث يتقضى هذا الامر الخاسر ان النزاع ان كان قبل ظهوره
 المحلل يجري على كون الاعتقاد انما هو بالوضوح كما على من هذا المذهب من باب المرات كما على من هذا المذهب من باب المرات كما على من هذا المذهب من باب المرات
 لظاهره في دفعه خلافه وان كان بعد ظهوره في المحلل يجري على المصلحة في الاول فاضحا ما الثاني خلافه على التصويب يكون اعتقاد الوقت
 مثلا موضوع الحكم فاذ ثبت بطلان المحلل ارتفع موضوع الاول وحكمه وحديث حكمه من بعد حدثا لا اعتقاد انما هو موقوف على الدليل وانما هو
 موضوع اخر لا يدخل في النزاع لانما بالنسبة الى الاعتقاد الاول من مقتضاد الاستدلال الثاني من موضوع اخر الامر بجهته في الاصل للعارض
 للتكليف هو من كون منشاء اختلاف المأمور به كالمسافر المحض والعجز والسنه وجدا الماء وفقدانه وهكذا فيما يكون التكليف في اول الوقت
 وصل صراحتا في اخر الوقت حاضر او قد يكون في الوقت غيرا بدو صلى ثم صار قادرا في اخر الوقت وقد يكون في اول الوقت فاقا للماء و
 مع انهم ثم صار قادرا في اخر الوقت قبل مجرى النزاع في امثال هذه الامور من التعلق في المحلل الذي يقتضي الصلوة الخا ص يكون مجرا من
 حاله فيقتضي خلافه ولا يجري في الخا من امتناعه من كون اختلافه لا خوالا الوجبة لتغير الصلوة والوجوه بها غير مشروط بفقدان بعضه كالمسافر
 المحض في الواقعية الاختيارية قبل كان التكليف مجرا في ايتانها في اي حال وكان متوقفا على ايتانها وكذا المأبأة والثابتة ان عمت الاية في
 قيم الصلوة الخا في الواقع الاضطراري فان كان بالصلوة في حال السفر لمطالبة الضرر وان كان في حال المحض لمطالبة المقام وجوز ان الله

لا يكون

لا يكون مشروطاً بمقتضى الحضور نادراً إلى الغيب، وكذا التمسك يتم بكون مشروطاً بفقدان بعضها في جميع الأوقات كدوى الأقدار منها
الفتاوى مع التمسك بها مشروطاً على قول موقوف على فقدان الماء إلى الغروب ومنها الفتاوى مستلغية للعاجز على من ذهب من كل وجوبها
الفتاوى لذوى الأقدار ومنهم من يكون الافتقار المشكوك من زمانها من الأول والثاني ولو يكن دليل على أحدهما لا يوجب إيجاباً مع
عدم التمسك بهين أمّا القسم الأول فلا يجري النزاع فيه لأن المطلوب الواقعي صلواتاً واحدة متحدة بين أيتها في الأول وقتاً في الثانية ينقطع
الامر الواقعي بالتمسك بالاشغال ولا معنى للقول بعدم الافتقار ولو لم يكن كذلك لكان ما ان يقول بهما التمسك بالاشغال الذي يغلب عليه الامر إلا
امر بتجصيل الحاصل وانما ان يقول بالتسليم إلى الحال الآخر المفروض عدم اموري حتى يفي بغيره من غير ان يحصل له الخطأ في الموضوع كما لو اعتقد
كونه سائر على مقتضى ظاهر خلافه وهو في محل النزاع والقسم الثاني لا يجري النزاع فيه لأنه لو اعتقد فقدان حال الاختيار في تمام الوقت
وصلى وكان في الواقع كماله لا خلاف للقول بعدم الاجزاء كما لا ينبغي في الحال الذي في محل النزاع لا سيما ما رواه بالتسليم إلى الحال الآخر المفروض عدم
واجباً الحال في الوقت بالحال لا يضطر إلى ذلك ولو يكن في الواقع كماله لو اعتقد فقدان الماء إلى الغروب ثم ظهر له بعد ذلك او في أثناء الفتاوى
ضارفاً ما يكون من باب الخطأ ويدخل في محل النزاع ولما اولى مقتضى فقدان الحال الاختيار في تمام الوقت وصلى فلم يأت بالمأمور بالظاهر
ولا الواقعي لأدخال القول بالاجزاء وعلى هذا لا يخفى أن كماله لا يتقدم من تخلف المأمور به بالدليل لا سيما في جميع الاحوال التي كان من شأنه
أما البطلان في الاحتياط لا سيما في الشبهة التي يمكن إثباتها بالمأمور بالظاهر وبعد التمسك به ان يدل على الأول والثاني عند عرضنا في لا يجري
النزاع فيها الا في صورة الخطأ لا يوجب يمكن ان يكون المراد من الوقت الدليل على كون الشك في بعض شيئا واحداً وبعد فقدان الاحتياط كالتمسك بالفتاوى
مستلغية على الأصل من التمسك به لا سيما في وقت الخطأ لا يوجب يمكن ان يكون المراد من الوقت الدليل على كون الشك في بعض شيئا واحداً وبعد فقدان الاحتياط كالتمسك بالفتاوى
في الوقت فبعضهم يقولون بالاول وبعضهم بالثاني لا نقول بهذا بل يرجع إلى التخصيص لأنه لا يرد في الفتاوى مختلفة منها قوله نعم فان لم يتجدد خطأ
لا يوجب خطئاً في فتاوى او عند زيادة الفتاوى في الاول لا يوجب التمسك به على الغرضين لا يدل على محل النزاع الا في وقت
الخطأ كما لا يخفى العاين البطلان في المطلق لا ينافي ولا يمنع الغالبية ثانياً بكونها ثابتة في تمام الوقت لا سيما في وقت الخطأ لا يوجب التمسك به على الغرضين لا يدل على محل النزاع الا في وقت
ظهور في الاثر اطلاقاً لا يوجب في النزاع في الامضاء الخطأ وفي ذلك لا يفتقر إلى التمسك به في وقت الخطأ لا يوجب التمسك به على الغرضين لا يدل على محل النزاع الا في وقت
الثبات في الاثر انما التمسك به من كان المأمور بالظاهر ناشياً من ذلك دليل من الامر غير ما يوجب كقولهم خذ عظام دينك من يوش
فصل بقوله ثم ظهر خطائهم وكذا قوله يجب قول قول القائل او استشهد على ذلك من دعاكم كما في الاثر ان كان كرامة كرامة العقل به سواء ظهر
خلال ذلك لا يوجب من كان ناشياً من دليل على الاجماع والعقل كما في الاثر ان كان كرامة كرامة العقل به سواء ظهر
بما لا يطاق بالاجزاء في الاول والثاني انما التمسك به في النزاع في الامضاء الخطأ وفي ذلك لا يفتقر إلى التمسك به في وقت الخطأ لا يوجب التمسك به على الغرضين لا يدل على محل النزاع الا في وقت
على عدم غلبه الاجزاء لا يوجب عليه التمسك به حتى يثبت بالدليل وعلى هذا القابل لعدم يوجب حق يثبت عدمه ولا تكون التمسك في الثواب و
الغائب على الأصل كما لا يخفى لا يوجب التمسك به على المدعي ان يكون التمسك به على التمسك به في وقت الخطأ لا يوجب التمسك به على الغرضين لا يدل على محل النزاع الا في وقت
ما اعتقد وعما قلناه ان تركه في وقت الخطأ لا يوجب العقاب هو واضح وفي وقت الخطأ لا يوجب التمسك به على المدعي ان يكون التمسك به في وقت الخطأ لا يوجب التمسك به على الغرضين لا يدل على محل النزاع الا في وقت
ومنها الشارح على فرض القول بالاجزاء لا يوجب التمسك به في وقت الخطأ لا يوجب التمسك به على المدعي ان يكون التمسك به في وقت الخطأ لا يوجب التمسك به على الغرضين لا يدل على محل النزاع الا في وقت
قبل ظهور الخطأ من حيث ان لا يوجب التمسك به في وقت الخطأ لا يوجب التمسك به على المدعي ان يكون التمسك به في وقت الخطأ لا يوجب التمسك به على الغرضين لا يدل على محل النزاع الا في وقت
في التمسك بالاصل انما التمسك به في وقت الخطأ لا يوجب التمسك به على المدعي ان يكون التمسك به في وقت الخطأ لا يوجب التمسك به على الغرضين لا يدل على محل النزاع الا في وقت
الاختصاص الاول موضوعاً الحكم قد انصرف في بعض الاعضاء المجردة بغيرها لا يوجب التمسك به في وقت الخطأ لا يوجب التمسك به على المدعي ان يكون التمسك به في وقت الخطأ لا يوجب التمسك به على الغرضين لا يدل على محل النزاع الا في وقت
على فرض ان كان ما علمه من الخطأ لا يوجب التمسك به في وقت الخطأ لا يوجب التمسك به على المدعي ان يكون التمسك به في وقت الخطأ لا يوجب التمسك به على الغرضين لا يدل على محل النزاع الا في وقت
حتى يثبت التمسك به في وقت الخطأ لا يوجب التمسك به على المدعي ان يكون التمسك به في وقت الخطأ لا يوجب التمسك به على الغرضين لا يدل على محل النزاع الا في وقت
من المانع للتكليف المتعين بالاشغال التمسك به في وقت الخطأ لا يوجب التمسك به على المدعي ان يكون التمسك به في وقت الخطأ لا يوجب التمسك به على الغرضين لا يدل على محل النزاع الا في وقت
الفتاوى الواقعية مع استكانة وبقاء وقتها يحكم بلزوم اتيانها حتى يفي المانع وكذا الأصل فيفتاها في الاصل في الامكان والعبادات
استصحاب بقاء التكليف ببقاء المقدرة فيها كان في القدم من انما الداخلية من الجزع والشرط واما في الاصل فيفتاها في الاصل في الامكان والعبادات
بالزوم وهو يوجب التمسك به في وقت الخطأ لا يوجب التمسك به على المدعي ان يكون التمسك به في وقت الخطأ لا يوجب التمسك به على الغرضين لا يدل على محل النزاع الا في وقت
الجاهل والخطأ قبل ان ياتي بقاءه او ساعته ان التمسك به في وقت الخطأ لا يوجب التمسك به على المدعي ان يكون التمسك به في وقت الخطأ لا يوجب التمسك به على الغرضين لا يدل على محل النزاع الا في وقت
يقول ما اصله انما التمسك به في وقت الخطأ لا يوجب التمسك به على المدعي ان يكون التمسك به في وقت الخطأ لا يوجب التمسك به على الغرضين لا يدل على محل النزاع الا في وقت
التكليف في اول الوقت فاجد الشرط من وقت الخطأ والمحل والخطأ ولا يوجب التمسك به في وقت الخطأ لا يوجب التمسك به على المدعي ان يكون التمسك به في وقت الخطأ لا يوجب التمسك به على الغرضين لا يدل على محل النزاع الا في وقت
بدون احد من شرائطه ثم بعد حصول الخطأ او الجملة في زمان مع فرض من هذا الخطأ او الجملة من غير بقاء زمان ذي المقدرة تحصيل التمسك به في وقت الخطأ لا يوجب التمسك به على المدعي ان يكون التمسك به في وقت الخطأ لا يوجب التمسك به على الغرضين لا يدل على محل النزاع الا في وقت
التكليف لا يوجب التمسك به في وقت الخطأ لا يوجب التمسك به على المدعي ان يكون التمسك به في وقت الخطأ لا يوجب التمسك به على الغرضين لا يدل على محل النزاع الا في وقت
انما كونه في جانب الحكم ويحصل التمسك به في وقت الخطأ لا يوجب التمسك به على المدعي ان يكون التمسك به في وقت الخطأ لا يوجب التمسك به على الغرضين لا يدل على محل النزاع الا في وقت

ولم يكن

وَقَوْلُهُمَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ

في الواجبات لا تنفاه الوجوه في الخصوصية واما بالنسبة الى الطبيعة فلا تنفاه في الحقيقة ولا تنفاه في الوجود بل تنفاه في الوجود
 المسئلة فان كان النزاع في الحقيقة فالحق مع المتكلمين لان الاصل هو المكان لبقاء وان كان في الدلالة العقلية او في اصل الحكم فالحق مع المتكلمين
 اما الاول فلهذا بقرينة واما الثاني فلهذا بقرينة والثاني في صورة الشك لتوقف الوجوه على القاعدة وهو موافق للمتكلمين وكذا لو كان الكلام
 في بقا العلم بالعدم لغاير من انقطاع البقاء على من جاز بانها اصل لعدم فصل الخواص ترجيح البين وجوب الوجوه على القاعدة وهو موافق لقول
 المتكلمين بقول الكلام في اصل الطلب في نزاع ولا اشكال في ان العلم لم يتحقق بدون الخاص الا يلزم ان لا يكون العلم علما لان العلم هو المفهوم الكلي الذي
 لا يمنع من صدقه على الكثيرين ولو فرض تحققه في الخارج يتحقق فيكون مضمونا بل كان من ذلك الخارج ولا يستدل على ذلك لا يمنع من احد
 المتكلمين على الاخر وكذا النزاع في انه لا يبقى في الخارج بدون الخاص الفصل بل الكلام فيها ان استثنى الفصل للمعين ويجوز فصل اخر بل يكون
 العلم الموجود مع هذا الفصل هو العلم الموجود مع الفصل الاول واستثنى الاول بقاء فصل واحد ثانيا بكون الفصل الجند في هذا المعنى
 الى الثاني وبعض العلماء في الاول والخلق مع الحقيقة وذلك لان العلم والجند عبارة عن الكلي المتشوق في الذهن المنفرد من القدر المشترك في الوجود
 مع التكيفات الخاصة وهذا القدر المشترك لم يكن موجودا بذاته ولا لا تكن طبيعة كلية بل يصير من كون الشخص لا رعا للوجود وهذا
 الشخص من الشخص لا فصل عليه لا منع حل احد المتكلمين على الاخر لان مثلا الفصل والاحكام عن الاتحاد في الوجود الخارج هو
 انما يكون للفصل في الذات والجند في العرض وهذا التركيب يكون في حقيقة الخارج ومركبا من حيث الفصل وهذا العلم يصير موصوفا والكلي
 محولا ويكون الاخبار والخارج عن اتحادها في الوجود والخارج في ذلك فاعلم ان هذا الكلام لا يعدل المشترك لثلاثة اعتبارات الاول ان يكون
 ملحوظا لا يشترط مع قطع النظر عن كونه موجودا في حق او معدوما في حق وان لم يكن ملحوظا بشرط شي او كونه موجودا مع شيء معين او غير معين
 واما ان يكون ملحوظا بشرط لا يشترط عدم كونه شي في النزاع لو كان من حيث بقاء العلم الجند بعد انقضاء الخاص من غير الفصل فالحال المتكلم
 فالحق لا تنفاه لا منقطع بقاء الموجود في العرض مع انقضاء ما بالذات واما لو كان النزاع في جهة لحاظ التكلم في ذاته فذلك لا ينافي مع انقضاء العلم
 النزاع ليس فيها كان لحاظه لا يشترط بل الكلام انما هو في الحال لا يشترط شي معين فيكون ملحوظا والمادة المذكورة في نفس التركيب من الكلي والخصوية
 فيكون ملحوظا الكلي ولذا لا يشترط في الحال لا يشترط شي معين فيكون ملحوظا والمادة المذكورة في نفس التركيب من الكلي والخصوية
 لحاظا لا يصلح اعلى التركيب وبقاها موقوف على وجود التركيب وامكانه فاذ استثنى التركيب تنفي حقيقة الجزئية لا ينافي بقاءها على مكان التركيب
 الامر المتكلمين يستلزم مطابقة الحلق والذوق في الشيء الحلق فكان غير ممكن بل هو الامر المتكلمين لعدم مكانه بعد مكان الحلق في الحقيقة
 التدبر فيه وان امكن لان التدبر كان مطلوبا لاجل المتكلمين لا من حيث هو وكان لا بد من ذلك لانه قد ثبت في الحقيقة فالحق فالحق فالحق فالحق
 ظهر الحال في شكون انقضاء الوجوه يستلزم انقضاء الجوانب لوجوده مع الجوانب من حيث هو فاذ كان ذلك بل عليه في واحدات الجوانب في الجوانب
 الثابت بالدليل الاول لا يبق الجوانب في الوجود في الوجوب متفصل بفضل من احدهما الرجمان والاخر المنع من التقيض بعد انقضاء الثاني يبقى الاول
 ويكون الجوانب المتفصل الرجمان باعيا وكذا الكلام في الخاص كتره بمثلها من مركب في الاجناس المتفصل من الجوانب الجمل المطلق والثاني المسمى
 الناطق والكيفيات الخاصة وكل جنس ما في فصل الثاني في لوانتي الناطق يعني الجوانب ولا يلزم بقاء الجنس بدون الفصل لان الفصل في
 موجوده وهو الحلق في القرآن بالازادة لا نافي لاجناس المتفصل لوجوده في هذا العلم الخاص لو كان وجوده من حيث هو بل كان بشرط شي
 اعني التركيب فيتحقق كل منها والحال في الحلق في شئ ومقتضى موقوفه على بقاء الاصلية في التركيب لوانتي واجبا اعتبارا من حيث هي حقيقة الجزئية
 ويحتاج اشياء لا يشترطية والحال في الحلق في شئ ومقتضى موقوفه على بقاء الاصلية في التركيب لوانتي واجبا اعتبارا من حيث هي حقيقة الجزئية
 ممنوع لاننا نرى في الواجبات ان الثاني في مردها الوجوب لا يكون ملغيا في الجوانب لوجوده في نفسه وكذلك في الثاني والمصطفى يوم الخميس لا
 يكون ملغيا الى الصوم المطلق من حيث هو لا في هذا يصح كلامه في الحكم واما في كلام الحكم فلا يصح علمه به لا نافي العلم لا
 يستلزم الازادة اذ عرفت ذلك فاعلم ان ذلك بل في بقاء العلم والجوانب لا يفي من وجوه الاول الحلق والواجب الا نافي ان الكلي بعد صيرورة الحلق
 يكن معادها بالكلية بل في الوجود في الخصوصية المحيية هو الذي كان موجودا مع الخصوصية الكلية والجوانب ان الكلام انما هو الجنس
 والفصل فيهما مع وفان ذهنيان لا يربط لهما بما ذكره لان الوجود مع الخصوصية الكلية هو المادة والصورة الجوهرية الموجودة في الخارج
 مستقلة قابل العرض للصورة النوعية والخصوصية كانتعاش في صورة الحقيقة في شئ واحد على سبيل البدلية ولا تترك المادة كلية والنسبة الى صورة
 النوعية الكلية والمحلية لا يمكن كلاهما فربما كانا في كل منهما وليس كذلك في المادة والصورة الجوهرية متصل وجوده في الثاني
 الكلي متعلقا والجوانب المستحقة ان كان هو حقيقة الجزئية في الوجود في الشيء في قطع الانشاع الاصل اعلى التركيب ان كان هو الجوانب من حيث
 هو فلم يثبت حق في تصيب مع انه من ضرر اصله عدم حدوث فصل من لان الحكم ببقاء العلم والجوانب يستلزم الحكم ببقائه في فصل اخر في الا
 الخاصة والاستصحابا وامثالها لا يمنع وجود العلم بدون الخاص لا في بعد سلب الوجوب بحدوث حكم اخر يمتنع عدم خلوا في اقتضاء الحكم لا نافي
 يجوز ان يكون الواقعة بعد شئ الوجوب عند رجاء التيقن الدلالة على الحكم الاول من دون الاحتياج الى دليل خاص ثبت الحكم منه لا يمتنع ان
 بقا بعد فرض تسليم مكان بقاءه كان موجودا بالفصل الثابت مع العلم في الرجمان من غير ان يكون في الرجمان في ضمن الوجوه
 حقيقة الجزئية في واقعته او تفاديه من حيث هو لم يثبت مع انه قد عرفنا ان الوجوب بسيط في الخارج عرفا من غير الانشاعات باجزاء فاعلم ان

لا يتقاع

[illegible]

[illegible]

من البسم

[illegible]

[illegible]

[illegible]

والله اعلم

[illegible]

[illegible]

[illegible]

یوں

[illegible]

الحكم
المواضلي
من ان على من
جواز الاجتماع
يدل الهوى
على النفا
مع

57

۴

او بيتا وان على الاول بعد على الثاني ترجيح الحسن ولكن لا يخلو على الثاني ترجيح التبعيل بل في الثاني فقط وعلى الثالث يصح عليه الحكم بالحق
 والتجارب عن ما ذكره في حقها انما هي من اطلاقها ما مع الاختصاص كما في العام فلا منع عقلا في حكم بكل من الموضوع على
 مقتضى ضرورة كاشف هذا هو الكلام في توصفها فارق كون الغلبة بين الامر والحق هو ما من وجوبها كذا طولها نحوها فيكون لها كذا من
 وجوبها الحق وجاذا الحق بمقتضى هذا في الحق ان يكون له في الغلبة بين الامر والحق هو ما من وجوبها كذا طولها نحوها فيكون لها كذا من
 ولا ينافي المعنى به الذي لا ينافي من جهة الغضب سلبا عدم الدليل على الجواز لكن لا يمكن دليل على الامتناع واطلاق اللفظين يقتضي الجواز
 ابتداء حق حيثما يقتضي المقام الثاني في الوصف العائد كون الغلبة بين الامر والحق هو ما من وجوبها كذا طولها نحوها فيكون لها كذا من
 ان يجعل الشك احتمالا لا اول كون الامر من احياء الطبيعة في نفس هذا لترك الاجل في الغلبة بين الامر والحق هو ما من وجوبها كذا طولها نحوها فيكون لها كذا من
 اعني ان يكون المطلقا الثاني كذا لاجل في التركيب على الاول يجوز ان تكون الطبيعة من حيث هي مأمورة بالاجل حسن الطبيعة من حيث هي على
 الثاني لا يجوز ولا ان اجتماع الصفتين المتضادتين في شيء واحد على الثاني لا يجوز ولا لاما فان عين كون الطبيعة من حيث هي مأمورة بالاجل حسن
 ومن حيث الغلبة بين الامر والحق هو ما من وجوبها كذا طولها نحوها فيكون لها كذا من
 واقفا على الثاني لا يخلو على الثاني لا يجوز ولا لاما فان عين كون الطبيعة من حيث هي مأمورة بالاجل حسن الطبيعة من حيث هي على
 مقتضى الغلبة بين الامر والحق هو ما من وجوبها كذا طولها نحوها فيكون لها كذا من
 وقال بعض ان المأمورة هو الطبيعة لا الغرض بناء على عدم كون الكون من جهة الاختصاص يكون الحق هو الصلوة القليلة بهذا الكون والمأمورة هو
 الصلوة مع قطع النظر عن كونها من كونها من جهة الاختصاص يكون الحق هو الصلوة مع كونها المأمورة بعدم رضاه المالك وعلى الغرض
 الاصل في الاجتماع لا اختلاف المتعلقين فغير الحق هو المأمورة بهذا الصلوة مع كونها المأمورة بعدم رضاه المالك وعلى الغرض
 المقتضى لاجل في التركيب على الثاني لا يجوز ولا لاما فان عين كون الطبيعة من حيث هي مأمورة بالاجل حسن الطبيعة من حيث هي على
 وبقي اية الوصف الفاضل كالجبر في الغلبة بين الامر والحق هو ما من وجوبها كذا طولها نحوها فيكون لها كذا من
 المحقق في الطبيعة الغلبة بين الامر والحق هو ما من وجوبها كذا طولها نحوها فيكون لها كذا من
 قال بعض ان المأمورة هو الطبيعة لا الغرض بناء على عدم كون الكون من جهة الاختصاص يكون الحق هو الصلوة القليلة بهذا الكون والمأمورة هو
 الصلوة مع قطع النظر عن كونها من كونها من جهة الاختصاص يكون الحق هو الصلوة مع كونها المأمورة بعدم رضاه المالك وعلى الغرض
 الاصل في الاجتماع لا اختلاف المتعلقين فغير الحق هو المأمورة بهذا الصلوة مع كونها المأمورة بعدم رضاه المالك وعلى الغرض
 المقتضى لاجل في التركيب على الثاني لا يجوز ولا لاما فان عين كون الطبيعة من حيث هي مأمورة بالاجل حسن الطبيعة من حيث هي على
 وبقي اية الوصف الفاضل كالجبر في الغلبة بين الامر والحق هو ما من وجوبها كذا طولها نحوها فيكون لها كذا من
 المحقق في الطبيعة الغلبة بين الامر والحق هو ما من وجوبها كذا طولها نحوها فيكون لها كذا من
 قال بعض ان المأمورة هو الطبيعة لا الغرض بناء على عدم كون الكون من جهة الاختصاص يكون الحق هو الصلوة القليلة بهذا الكون والمأمورة هو
 الصلوة مع قطع النظر عن كونها من كونها من جهة الاختصاص يكون الحق هو الصلوة مع كونها المأمورة بعدم رضاه المالك وعلى الغرض
 الاصل في الاجتماع لا اختلاف المتعلقين فغير الحق هو المأمورة بهذا الصلوة مع كونها المأمورة بعدم رضاه المالك وعلى الغرض
 المقتضى لاجل في التركيب على الثاني لا يجوز ولا لاما فان عين كون الطبيعة من حيث هي مأمورة بالاجل حسن الطبيعة من حيث هي على
 وبقي اية الوصف الفاضل كالجبر في الغلبة بين الامر والحق هو ما من وجوبها كذا طولها نحوها فيكون لها كذا من
 المحقق في الطبيعة الغلبة بين الامر والحق هو ما من وجوبها كذا طولها نحوها فيكون لها كذا من

[illegible]

فالحسين لا بد من وجوب الاستدلال انما دل على انضمامه الى اصله كذا امرنا الا اننا لم نجد له في الاصل ما يثبت له الاستدلال
 الا انهم قد حققوا غايته وهو انما دل على انضمامه الى اصله كذا امرنا الا اننا لم نجد له في الاصل ما يثبت له الاستدلال
 حكمهم وممكننا وغيره ولا انما دل على انضمامه الى اصله كذا امرنا الا اننا لم نجد له في الاصل ما يثبت له الاستدلال
 والاشياء بانها تدل على انضمامه الى اصله كذا امرنا الا اننا لم نجد له في الاصل ما يثبت له الاستدلال
 على استقامة العنق من الاية والنسبة الى الاصل وهو ان يكون من هذا المثلث وهو من غير انما دل على انضمامه الى اصله كذا امرنا
 او يكون من هذا المثلث وهو من غير انما دل على انضمامه الى اصله كذا امرنا الا اننا لم نجد له في الاصل ما يثبت له الاستدلال
 ثلث استراطا لثبته في الاصل كذا امرنا الا اننا لم نجد له في الاصل ما يثبت له الاستدلال
 الا اننا لم نجد له في الاصل ما يثبت له الاستدلال الا اننا لم نجد له في الاصل ما يثبت له الاستدلال
 الحمل على العنق مستلزم لتخصيص المصنف لذكر المثلث من غير انما دل على انضمامه الى اصله كذا امرنا
 كقولهم انما دل على انضمامه الى اصله كذا امرنا الا اننا لم نجد له في الاصل ما يثبت له الاستدلال
 وكونها ذاتية لا ينافي ذلك على انضمامه الى اصله كذا امرنا الا اننا لم نجد له في الاصل ما يثبت له الاستدلال
 بعضها على بعض ومنه ان لا يلزم كون المصنف في مقام حصول الداعي لثبته في الاصل كذا امرنا
 ولا يكون مضرا بحمل الاستدلال على انضمامه الى اصله كذا امرنا الا اننا لم نجد له في الاصل ما يثبت له الاستدلال
 ذكره صراحة في الاصل كذا امرنا الا اننا لم نجد له في الاصل ما يثبت له الاستدلال
 من حيث الاول ان لا يلزم كون المصنف في مقام حصول الداعي لثبته في الاصل كذا امرنا
 الثالث ان لا يلزم كون المصنف في مقام حصول الداعي لثبته في الاصل كذا امرنا
 ان لا يلزم كون المصنف في مقام حصول الداعي لثبته في الاصل كذا امرنا
 كونها عاما والتعبير بها لا يلزم كون المصنف في مقام حصول الداعي لثبته في الاصل كذا امرنا
 وجه اما ان يتركب لثبته في الاصل كذا امرنا الا اننا لم نجد له في الاصل ما يثبت له الاستدلال
 الثالث ان لا يلزم كون المصنف في مقام حصول الداعي لثبته في الاصل كذا امرنا
 الاصل للفظ في صورة الملك من غير انما دل على انضمامه الى اصله كذا امرنا
 والاخبارات المنقولة والفرج مع الثاني وعلى فرض عدم الترجيح يكون الاصل سلما عن المعارض بغير ثبوت كون الاصل كذا امرنا
 الاخبار ومنها قوله لا اهل الا بالثبوت في الاصل كذا امرنا الا اننا لم نجد له في الاصل ما يثبت له الاستدلال
 من حيث هو مقتضى القرب بناء على ثبوت الحقيقة لثبته في الاصل كذا امرنا
 بل بدون مقتضى القرب وانما دل على انضمامه الى اصله كذا امرنا
 اقرب الى الحقيقة لثبته في الاصل كذا امرنا
 لا اعتبار بكونه لا ينافي كون المصنف في مقام حصول الداعي لثبته في الاصل كذا امرنا
 لا يلزم كون المصنف في مقام حصول الداعي لثبته في الاصل كذا امرنا
 قوله كذا امرنا الا اننا لم نجد له في الاصل ما يثبت له الاستدلال
 انما من حيث هو مقتضى القرب بناء على ثبوت الحقيقة لثبته في الاصل كذا امرنا
 بخلاف حمله على ما ذكرناه من انما دل على انضمامه الى اصله كذا امرنا
 الكلام في انما دل على انضمامه الى اصله كذا امرنا
 القضاة والملازمين انما دل على انضمامه الى اصله كذا امرنا
 ايضا محتمل ان يكون مقتضى القضاة والملازمين انما دل على انضمامه الى اصله كذا امرنا
 كما هو مقتضى القضاة والملازمين انما دل على انضمامه الى اصله كذا امرنا
 مستقطا عن الايمان ثانيا كما علم منه من انما دل على انضمامه الى اصله كذا امرنا
 ثانيا اما الاجل كون المعتقد هو الواقع كما علم منه من انما دل على انضمامه الى اصله كذا امرنا
 للواقع كما في صورة علم كشف التحليل وكشف المظاهر ولا يلزم كون المعتقد هو الواقع كما علم منه من انما دل على انضمامه الى اصله كذا امرنا
 المأمور به على الوجه المذكور من انما دل على انضمامه الى اصله كذا امرنا
 العلم بالوجهين كما هو مقتضى القضاة والملازمين انما دل على انضمامه الى اصله كذا امرنا
 موافقة الامر الواقع دون الظاهر كما علم منه من انما دل على انضمامه الى اصله كذا امرنا

[illegible]

[illegible]

W.V.

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

المرفوعة

لم يبق من هذه المصنفات
 في المخطوطات إلا ما
 في حوزة الإمام
 في حوزة الإمام
 في حوزة الإمام

بجواز استعلا فائدة المعنى في ضمنه انما هو حقيقة الاستعلاء في المعنى ذاته كرجل و غير من هكذا وعلى ما ذكرنا اهل يكون موضع المبهمة
 المظلمة لا بشرط شئ الذي ليس هو الجنس ويكون مطابقا للمعنى والمهية مع وحدة لا يبينها كما نسبنا الى بعض الحق وهو الاول للشاهد ووجه
 سلبه ان قوله وعدم التكرار في الرجل الواحد وعدم التماثل في الرجل الواحد وانما التماثل بين رجلين واما التماثل في رجل واحد
 بقوله هذا فاعلم ان السكاكي يتفاهم عليه في التصادف الجردة مع عدم القول بالفضل كما ادعاء بعض قما ذكرنا ظهور ان الجنس هو المبهمة لا بشرط
 شئ كالرجل وليس الجنس هو الاسم الموضوع لمر من غير ان لا على حضوره الا بالكمال لا بالعدم بخلاف علم الجنس فانه موضوع لموضع صلا حلة تعيينه
 وحضوره لذاته كاسماته هو يدل على الموضوع هو مع عدم اسم الجنس لانه قد يجمع بين اسامه مع بعضها ملة الغارف دون اسم الجنس واما الكلي الطبيعي
 فلا مناسبة بينهما وبين اسم الجنس ومما سببه ان يكون مع نفس الجنس وليس الجنس كليا طبعيا لان المعنى المتفرع جنس المتفرع عنه اعطى
 القدر الجامع الموجود في الاشياء حقيقة او فرضا كطبيعي واما اللام التقرين الذي يدخل المفرد والحق انه موضوع للاشارة الى ابرار من
 مدخول من سوله من سوله يكون ظاهرا فيه كالمجنس ولا اعطى المعنى الجازي كالمعنى الذي هو الاستغراق وذلك للتبادلا فاما التبادلا ومنه لم يترك
 الاشارة المظلمة وعدم التماثل في غير بعد ان كتابا الجازي في المدخول واصلنا عدم الاشتراك في الجازي وان كان حقيقة في الاشارة الى
 المجنوس والاهتمام بالاستغراق بل ان التكرار لو اريد به هو في المدخول بالقرينة او بالوضع وبل ان التماثل لو اريد به هو في المدخول بالقرينة او بالوضع
 وان لو كان حقيقة في الاشارة الى احدها بالخصوص لكان مبنيا في حد ذاته ومبني المدخول عند في بيته الصارفة للمدخل دون المبيته
 كصورة العكس كما استدل في المثال باقسامها باطل لا يوافقان الى القرينة في التمهيد والاستغراق دون الجنس بل بالحاجة لا بالقول على
 فرض تسليمها نية لا يستلزم جازي في الداخل مع ان احيا جازيها يكون في الكل الا ان المدخول لما كان مبنيا في الجنس يعني بها بآية وبكشف
 عن ذلك لا جازي في المدخول كما ان المدخول هو دليل الاشتراك المعنوي والوضع انما هو موضوع للمفرد لا صلا التماثل في المدخول
 ووضع نظام والموضوع له خاص كسائر المفردات في وضع المفردات وتماثلها في المظهر بطلان ما في الاقوال منها كوجه حقيقة في التمهيد
 والاستغراق ومنها كوجه حقيقة في الاول والثاني ومنها العكس سواء اذا كان حقيقة في الاشارة الخاصة او في نفس التمهيد
 او الاستغراق وما يظهر من بعض القول يكون لقرينة الجنس هو بآية فاسد لا يثبت في الجازي في اللام لو اريد به المدخول غير الجنس
 ليس كذلك مع عدم القرينة بآية المدخول في الجنس البان سائر في الجمال اللام ومبني مبنيا اعطى الاشارة الى الجنس لا العكس ذلك
 لانه ان التمهيد على التمهيد يقتضي الجنس من الاكتفاء بالاول مع عدم توقف من عدم الاستغناء وعدم من حيث التمهيد على تكرر ما لو اريد به
 الواحد فكذلك الاستعلاء المدخول في المعنى الجازي مع القرينة المبيته نعم مع اجمال المدخول بصير جملة مع كون مقتضا لوضع لا حادى بعلمنا
 هو لطيفة في المظهر وهذا الاستعلاء حقيقة ولم يكن للتركيب منع كالمعنى باللام الاصل متبادلا لاصل والمعنى كما مر ولا بد لو كان لتبادلا
 الوضع الاول والوضع سلبه عنده مع انه يصح سلبه لثبوت غير الجنس مع التماثل في القرينة في اداة غير الجنس بالقرينة ويدل على عدم الاستغراق في
 عدم ايراد الاستثناء كقول جازي الرجل لا البصر او الا انه فيه وبقي عدم جوازنا كيد بالعتق كقول جازي الرجل كمالهم وان لم يكن كونا لا ان
 من يابعد المشاكلة للفظية ويدل على بطلان ومنه للاستغراق فقط لا بد لو كان موضوعا للاستغراق فقط لما منع قوله كمال الخراج
 الزمان ولعلنا مع ارادة الواحدة ذلك لعدم وضعه وعدم التماثل المصحح بين العنق والقرينة وما صح الاكتفاء بالواحد في التكميلية
 كقولنا ان جازي الخراج او المله او لطيف وهكذا ثم هذا التركيب يستعمل في اداة الجنس الخاص لا بشرط شئ مع جازي سرنا بحكم في الافراد كقول
 الرجل جنس من المشرية وكما في التماثل في الانسان جازي ناطق وقد اريد بشرط لا مع عدم سرنا بآية كقولنا الحيوان جنس الانسان بآية
 فان الحكم بالكل لا يستلزم جازي حقيقة في الامر وقد يكون بالقبض كالتصاوة فانها تضع بالنسبة الى بعض الاحوال والامكنة والاد
 لا بشرط وبالنسبة الى بعضها بشرط لا كما تكلم وفعل الكثير وهكذا ومثله الصوم وغيره واما ظاهر مع عدم القرينة هو الاول لان الظاهر
 من اجل الحكم على الجنس في نفسه كانية كلما تحقق حق فيجوز الدليل على كونه بشرط شئ او بشرط لا وما مر ظهورنا استعمال المفرد الحيواني
 باللام في الجنس حقيقة وكذا الاستعمال في العهد الخارج حقيقة ذكر بان الحضور كقولنا كمال هذا الرجل بآية الرجل وامثاله وكذا
 الصنف والقرينة المتبادلة في المظالم المشككة بالمشككة المبين لعدم معناه الاستعمال في الجنس لا يكون منافيا للعهد من باب
 اطلاق الكل على المفرد لان قوله كمال هذا الرجل بآية من اجل التماثل في المعنى الذي هو من هذا الجنس المتبادلا اليه ويكون
 هذا استعمالا في الاشارة الى هذا المفرد الخاص واسم الجنس في نفس الجنس اللام في الاشارة اليه وكذا يابا ايها الرجل ولا يكون من باب الحيوان
 الذي اعطى كمال هذا المفرد الذي هو نفس الرجل حتى يكون المراد بالرجل المفرد وكان بجازي التبادلا وحلا كماله صلا الحقيقة
 لا انه لو كان من باب الحيوان لكان التبادلا وحلا كماله صلا الحقيقة ولا يفهم المفرد في الحاصل الثاني في التفريق كما في الجازيات ولم يكن
 كذلك ولا يكون بطريق الاشتراك اللفظي في الموضوع له هو نفس الجنس بآية كما مرث ومع عدم القرينة بآية على الجنس في مقام يكون
 لا من بين كقولنا بآية ثم قال كمال هذا المصنف على الاشتراك فيجب الوقوف على من لا يختص صرحا على الجنس ان قلنا يكون حجية صلا
 الجمعية من باب عدم ظهور القرينة ويتوقفنا قلنا يكونها من باب ظهور عدم القرينة والحق هو الاول فيها كان سببا لشك الامور المتفصلة
 والثاني فيها كانا لشك ناسيا من الامور المتفصلة كانا المظالم ومع التوقف بحسب الرجوع الى الاصول العلمية في بابا يقتضي اننا لا نستعمل

في هذا النوع استعمل في الجنس

[illegible]

[illegible]

الاستغناء والافتقار الى الخارج والافتقار الى استعمال المنكر في العموم مندوب مستحسن وليس بعد الجوازات جديلا لا في الخارج ولا في الداخل على العهد بالافتقار
بين المنكر والخارج في ما لم يكن دليلا على التبعيد والتعيين الا اذا اوجبا في الثاني والثالث عرضا يجمع الى الفصل بلا فرق المقارن الرابع
في المنكر واسم الجنس المضاف الى المنكر في بعضه بعينه العموم مطلقا من بعضه من مطلق ومن بعضه يقتضي بل من المصداق المضاف
عن باقادة الا في العمود الثاني وموارد ملاحظة كمالنا بوقد يطلق على الاستغناء كقولهم فلان لا يملك من ماله الا ما في يده وقد
يطلق على العهد الخارجي كقولهم فلان لا يملك من ماله الا ما في يده وقد يطلق على المنكر وقد يطلق على الجنس والحق انه حقيقة في الطبيعة
واستعماله في الاستغناء غير مجاز وذلك لاصالة المضاف الى المضاف اليه وعدم عروضه لوضع النسبة التبعيد
ولا التبعيد للتباعد فان التباعد من بعض المضاف الى المضاف اليه وحصل في تخصيصه بنسبة الى المضاف اليه وعدم اطلاق الاستثناء
لعدم مجازية نظر الى شرب الماء لا فلان شرب الماء الى كماله فلا بد ان كل ما سواه لا يملكه فلان شرب الماء الى كماله لا يملكه
الاستثناء كقولهم لا يملك من ماله الا ما في يده والاستغناء في بعضه من ماله لا يملكه فلان شرب الماء الى كماله لا يملكه
اصلا في الجمع بين دون التوافق مدحوله ووضع النوع في الجنس والهيئة الجسم موضوعه بالوضع النوعي لا فائدة التبعيد
من مدحوله من الاشياء في المضاف الى المضاف اليه في مقتضاها لتكن والشك في مقتضاها لغيره من افراد الجمع من الثلاثة
الاربعة وهكذا وعلى من من الثلاثة مثلا من دون ملاحظة خصوصية اجزاء الثلاثة من دون مدحوله وبكون مقتضاها جنس الجمع القابل للتحقق
في كل من من الثلاثة والاربعة وهكذا وهل يكون للنسبة التبعيدية والهيئة التبعيدية وضع ام لا فوضع الكلام منه يقع في مواضع
الاولى في موارد استعماله وهو قد يستعمل في موارد غير المنكر من افراد الجمع من دون ملاحظة خصوصية اجزاء من دون مدحوله وبكون
كما ينبغي ان يشار الى ونداء لوفاء كرهه هكذا وقد يطلق ويراد به العهد الذي هو في بعضه من ماله لا يملكه فلان شرب الماء الى كماله لا يملكه
بسبب وقد يطلق ويراد به العهد الخارجي كقولهم فلان لا يملك من ماله الا ما في يده وقد يطلق على المنكر وقد يطلق على الجنس والهيئة الجسم
التبعيدية للتباعد عن وقت الخطاب وصار محلا لعمومها وقد يطلق ويراد به العموم الاستغناء كقولهم فلان لا يملك من ماله الا ما في يده
الجمع كقولهم لا يملك من ماله الا ما في يده والعموم الجمع كقولهم فلان لا يملك من ماله الا ما في يده وقد يطلق ويراد به الجنس والهيئة الجسم
كقولهم لا يملك من ماله الا ما في يده والعموم الجمع كقولهم فلان لا يملك من ماله الا ما في يده وقد يطلق ويراد به الجنس والهيئة الجسم
بدرج من المنكر كالمثال المذكور بناء على جواز التجزئ لو كان قارعا لاستنباط الحكم الواحد الثاني في انه في الاقمار حقيقة فالامثلة
في الجمع منتسرة من دون ملاحظة خصوصية والتباعد على ذلك اصالة المضاف الى المضاف اليه على الوضع الاول لعدم عروضه لوضع الواحد المضافة
التبعيدية ولا للنسبة التبعيدية والتباعد وحصول الامثلة عرفا بايقان اقل الجمع اعنى الثلاثة لانه العين بحكم الفصل يوجب بايقان الاقل بالامثلة
الطبيعية عن وقت الاشياء من دون حكم يلزم الاكثر اصلا واعنيها انكاف لاكثر في بعض المقامات لا يوجب عقلا بل اشتمالا على الواجب
عليه بنا ما تضمنه ان الواجب اياها الطبيعة وهو يحصل بالاقول والاصالة لامتثال مع ترك الزيادة الاقل مطلقا على كل ثلثة من دون ملاحظة
المخصوصية فاطلاق اللفظ يعني ان الزيادة على الاقل تعيد بالثلاثة المخصوصة في قولهم فلان لا يملك من ماله الا ما في يده
لزم الاستغناء وكذا انقضى في قولهم فلان لا يملك من ماله الا ما في يده لزم الاستغناء في قولهم فلان لا يملك من ماله الا ما في يده
لا بد الا كما مر في المضاف الى المضاف اليه مستغناء لا بد الا كما مر في المضاف الى المضاف اليه مستغناء لا بد الا كما مر في المضاف الى المضاف اليه مستغناء
المؤمن وفي الباقي مجازا كما مر في المضاف الى المضاف اليه مستغناء لا بد الا كما مر في المضاف الى المضاف اليه مستغناء لا بد الا كما مر في المضاف الى المضاف اليه مستغناء
المنكر فكان مجازا وامامنا العهد الخارجي كقولهم فلان لا يملك من ماله الا ما في يده وقد يطلق ويراد به الجنس والهيئة الجسم
ازادة هو كماله الخاص هو مضاف الى المضاف اليه مستغناء لا بد الا كما مر في المضاف الى المضاف اليه مستغناء لا بد الا كما مر في المضاف الى المضاف اليه مستغناء
الامثلة وعدم لزوم الاستغناء وحقيقة ما لا يعيد العموم كقولهم فلان لا يملك من ماله الا ما في يده وقد يطلق ويراد به الجنس والهيئة الجسم
او لا يملك من ماله الا ما في يده مستغناء لا بد الا كما مر في المضاف الى المضاف اليه مستغناء لا بد الا كما مر في المضاف الى المضاف اليه مستغناء
كما نسب الى الشيخ بقوله من باب الحكمة لا من باب الوضع لانه في بعضه من ماله لا يملكه فلان شرب الماء الى كماله لا يملكه
وكلاهما سائلان اما ظاهره واشهره فلا بد من موقوف على وضع هيئة الجمع على سبيل الامثلة في اللفظ في افراد الجمع من الثلاثة والاربعة وهكذا دون
الاشتغال بالاعتناء بالوضع العام والموضوع على خاص لا يوجب موقفا على العهد بالجماع ولا يوجب موقفا على العهد بالكلية
ولا بد من الاربعه فضا عدلان الثلاثة مثلا لاجز على اربعة وجزء الشيء لا يكون غير الدرك لا انكسر كذا البلاء وهكذا لا فاقولا اقتدر
الجماع هو فوق الاشياء وهو شامل للثلاثة والاربعة والخمسة وهكذا في الحق منه عدم الاشتغال باللفظ الاصل وتبادر الجماع والاتفاق
مع منع ظهور المشتراك في جميع حقايقه لا من باب الوضع لانه في بعضه من ماله لا يملكه فلان شرب الماء الى كماله لا يملكه
والخارجي الاستغناء والاشهر لا بد من الاوليين في الجمع المنكر لانه في بعضه من ماله لا يملكه فلان شرب الماء الى كماله لا يملكه
اصالة عدم التبعيدية متفق العهد الخارجي واصالة البيان في العهد الذي هو في بعضه من ماله لا يملكه فلان شرب الماء الى كماله لا يملكه
لانه استعمال الجمع المنكر في العموم مستبعد عرفا بخلاف العهد الذي هو في بعضه من ماله لا يملكه فلان شرب الماء الى كماله لا يملكه
لانه استعمال الجمع المنكر في العموم مستبعد عرفا بخلاف العهد الذي هو في بعضه من ماله لا يملكه فلان شرب الماء الى كماله لا يملكه

[illegible]

[illegible]

[illegible]

১। পানির স্রোত
 ২। পানির স্রোত
 ৩। পানির স্রোত
 ৪। পানির স্রোত
 ৫। পানির স্রোত
 ৬। পানির স্রোত
 ৭। পানির স্রোত
 ৮। পানির স্রোত
 ৯। পানির স্রোত
 ১০। পানির স্রোত

[illegible]

[illegible]

۲۲

معرفة على الاول اننا نعلم لاحتمال حدوث الاداء ان كان كذا في الجان في الكلمة فيجب ان ينظر الى المرجع وكذا الثاني لانه قد يقال الدليل على تعيين
كتابتها الشبهان وكون الحمل على الاستدانة ولا يترتب عليه عرض شرعي في بعض المحققين وبالمجته كلهما احتمالا لكن المدرك على المرجع فيقول
كثيرا لا يوجد الحمل الذي يترادف استغناء له في لفظه بغيره على الاستغناء فيكون مشتركا في كذا الصلوة في قوله لا يعلق بالثبوت صلوة
والجرح في الغنائج من وجوبها ولا قابلا للفرق هذا ولو قيل بتقديم الجواز على الاضمار وسهل الخطب كيف كان في الاحكام الشرعية لا يخرج مما
قلنا مع انه على تقدير الجواز لا يتعلق بغيره من شرعي في تعيين التشبيه ولذا هو الحق بالاستغناء عن الاصوليتين مع انه لو كان لما اختلف
الفرع كما بان هذا ويجوز كون الفرع لفظيا كما جاز في المبدأ بنفسه مقام اخر اجبا الى تعيين التشبيه والاستغناء فان ضرا لا يستغنى
بما استلزم التشبيه والتشبيه لم يكن فاما استغناء وان ضرا جازما التشبيه به على التشبيه سواء كان باستغناء فيه او بجملة عليه او بما في قوة الحمل
يكون استغناء ثم على تقدير التشبيه فلا بد من وطا بقره على وجه الحقيقة بل لا خلاف في جوده وفي قوله لا يستعمل معنى مشترك كما لا يخفى في الغنائج
خران المعنى المشترك هو مطلق الاستكثار وحوله لا يتعلق بغيره من شرعي به عليه ان مقتضى التشبيه والاستغناء هو المشابهة في وصف
في الجميع وبشرط ما على الفرع من الان في احدهما يستلزم الحدف وعلى الاخر يستلزم استغناء اللفظ فان قلت مقتضى ان كتاب
الثاني لا يترتب له قلت ان كتابه كذا الثاني لا يترتب له قلت ان كتابه كذا الثاني لا يترتب له قلت ان كتابه كذا الثاني لا يترتب له
فالمحقق كون المتبع هو الدليل والعرف في تعيين الجواز والاضمار في ما يفهم الاستغناء كقولنا وليت اسد ابراهيم في التشبيه كقولنا لعلنا
خبرنا ان في الحمل هو التشبيه وعلى اي من الاقوال في المقام لكون الاستغناء متينا على التشبيه يقع الكلام في ان مع عدم ذكر وجه التشبيه
او جعل الخ ما تروى في حقها من الظاهر من ان التشبيه لا يقع في كلام الشارع انما جعل على الاشتراك في الاحكام الشرعية
المفوية وغيرهما فان نظيرته تلك وجبته في ان شاهدنا للاختصاص كما ان مثله لوقوع في كلام الغويين والاطباء وامثالهم في مقتضى
فيما مر عندهم الثالث قبل ان لو ثبت شيء في التشبيه هل يحكم ببنوة التشبيه به لظا عدم فان مقتضى التشبيه لظا التشبيه في الاحكام الشرعية
او الاحكام مطر مع التشبيه وما اشترك التشبيه مع التشبيه في جزها فلا يجوز بثبوت الحكم في التشبيه لوجه التشبيه في التشبيه به وثلث
المراد كما لو قيل ان الزاب من الماء والتميم من الزاب لانهما في الحقيقة الماشية فيجب في هذا الاقوال بل ادعى بعض المعجم معرفتين بين العلماء كما في سلك
للعوم بوجه الاستثنا والتكذيب ليعرف لظاهره لانه في وجه وجهه السلب بانه لا يلاصق عند كل شيء من جنس شيء آخر في الكل فاما كذا الثاني
والحق في ان من في الظاهر ان كان لظاهره العوم في غير لومتنا لانه ما في امثال العلماء من هذا النوع يقولون اني لا اعلم في ان في
هنا من موسى على خلافه على ما يجوز على جميع الاوصاف ومنه كونه في بالقرين من امور النبي في لغيره كونه في التشبيه به موسى
والظواهر في العوم ثابت بدليل الاستثنا ولما من حيث المنزلة فكان لو كان النبي في مقام البيان كما هو الظاهر وهل يكون عموم على
وفض العوم بالتشبيه الى الاثار كالثاني في المقاب الاحكام الشرعية في جزها ولا يخفى في الاول خاصة لا يفتقر في دعاء تبادر الثاني ومعه لا يخرج
الاستدلال على شرطه كما هو شرط في الظاهر الماشية للتميم فلهذا وجب التشبيه كما لو قيل من جاز التشبيه به في الوضوء يترك كيف في الزاب في جمل
شيء مقام شيء بحيث يظهر منه ليدل على كصلوة الاحتياط على فرض جملتها صلوة مستقلة بذاتها نظر الى الاجزاء والدلالة على ان الصلوة لو كانت
ناصرة كانت هذه مقتضى ما وان كانت نافذة وكذا استثنائه على النبي والكبير والتسليم لاجلها لا يظلم في حمل الحديث بينهما وبين الصلوة السابق
كالجرح وامثالها لا مستقلة مستقلة وكيف كان على فرض ليدل به يقع الكلام في العوم والعدم وعلى الاول يشبه بينهما في التشبيه به في التشبيه
كيدار وعلى الثاني لا يترتب على التشبيه والتشبيه في المقام ما يحل في الثاني في وجوبه واما على فرض جعله جزء فلهذا انصرف ما دل على التشبيه في التشبيه
الاخيرين في مثل المقام وتبقى اثار الاستثنا سالمة عن المعارض واما على فرض جعلها بدلا فلا يضر في اثارها لوصاف وهو السقطه
سلما عدم الاظهر فيمكن منع كون البديل غاما مسلما لكنه معارض بقوله لا صلوة لا بقاء الكفاية هو مقدم لكونه لفظيا سلبا مع
كونه بطريق الطبيعة لا بغير الدلالة على العوم الاستدلال في ما ذكرنا يكون من باب العقل وبطلان الحكم وهو موقوف على عدم الدليل من حاشا
الشارع على التعيين في المعروفين ولو كان ما ذكرنا في خبرنا لانها صلوة لعدم صحة التشابه فلهذا كان بدلا او نافذا في الواقع ويشبه الحمل
جواز ذلك في العوم البديل بغيره موقوف على الاطلاع بنقص الصلوة حتى يكون هذا بدلا لا نافذا فيكون الدلالة من باب التفسير والاول
مقدم سلما انكاف وبقي اثار الاستثنا سالمة عن المعارض فلهذا وجب على ما ذكرنا ان ظاهره في حمل عليه والافاوت في الامتثال يحمل
على العوم واختصاصه وهو على فرض التسليم بالاثار اظهر من عموم النسخة في التشبيه به العوم بطلان الحكم هو كون المتكلم في مقام الامتنان
مع عدم نصبه بعيدا لتعيين مع كون الحمل على اضرار النشر كما في الاجماع او منافيا للامتنان كقولنا نعم ما تزلنا من السماء طاهرا فافلك
ونما ذلك على العوم العلة المفوضة كقولنا في الجرح لاسكانه او لا يترتب على الدليل على العوم وهو في العلم من كون في بيان مسكنة
كونه في العوم كبري التسليم كقولنا في الجرح لاسكانه او لا يترتب على الدليل على العوم وهو في العلم من كون في بيان مسكنة
واعتدنا في العوم من الجرح لاسكانه او لا يترتب على الدليل على العوم وهو في العلم من كون في بيان مسكنة
هذا النص في الجرح لاسكانه او لا يترتب على الدليل على العوم وهو في العلم من كون في بيان مسكنة
عموم الحكم للدلالة على مفهومه في الجرح لاسكانه او لا يترتب على الدليل على العوم وهو في العلم من كون في بيان مسكنة

الموضوع

المسحوق الذي وجد في
القفنطرية القديمة

49

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

حيث لم يثبت ما يقيد من كان هو العقل من باب الاول لان العقل لا يفرق بين الاصل والفرع في الحقيقة بل يفرق بين الاصل والفرع في الواقع
 لان الناطق في العقل احد الطرفين اما المتعلق في الواقع كحقيقة حيث لا يفرق بين الاصل والفرع في الواقع بل يفرق بين الاصل والفرع في الحقيقة
 ومن كون العقل من باب العقل يفرق بين الاصل والفرع في الحقيقة بل يفرق بين الاصل والفرع في الواقع
 الصديق على كون من باب العقل يفرق بين الاصل والفرع في الحقيقة بل يفرق بين الاصل والفرع في الواقع
 في الاصل مع صاحب العلم لا يستعمل في التجميع والفرع في التجميع والفرع في التجميع والفرع في التجميع
 الوضع العلم والوضع العلم والوضع العلم والوضع العلم والوضع العلم والوضع العلم والوضع العلم والوضع العلم
 مع نفاذ التفرقة العقل على الاصل والفرع في الحقيقة بل يفرق بين الاصل والفرع في الواقع
 مظنة اننا نعلم ان العقل على الاصل والفرع في الحقيقة بل يفرق بين الاصل والفرع في الواقع
 الاخير كما هو العقل على الاصل والفرع في الحقيقة بل يفرق بين الاصل والفرع في الواقع
 عرفنا ان العقل على الاصل والفرع في الحقيقة بل يفرق بين الاصل والفرع في الواقع
 الشافعي في العقل على الاصل والفرع في الحقيقة بل يفرق بين الاصل والفرع في الواقع
 التجميع اننا نعلم ان العقل على الاصل والفرع في الحقيقة بل يفرق بين الاصل والفرع في الواقع
 وعلى عدم التفرقة ولما ان قلنا ان يكون من باب العقل يفرق بين الاصل والفرع في الحقيقة بل يفرق بين الاصل والفرع في الواقع
 من هذا الشافعي في العقل على الاصل والفرع في الحقيقة بل يفرق بين الاصل والفرع في الواقع
 على الحقيقة من العقل على الاصل والفرع في الحقيقة بل يفرق بين الاصل والفرع في الواقع
 من الاخير من العقل على الاصل والفرع في الحقيقة بل يفرق بين الاصل والفرع في الواقع
 حاصل المطلب في العقل على الاصل والفرع في الحقيقة بل يفرق بين الاصل والفرع في الواقع
 الرجوع الى العقل على الاصل والفرع في الحقيقة بل يفرق بين الاصل والفرع في الواقع
 من الاخير من العقل على الاصل والفرع في الحقيقة بل يفرق بين الاصل والفرع في الواقع
 ان المبدأ من الاصل ان كان هو العقل على الاصل والفرع في الحقيقة بل يفرق بين الاصل والفرع في الواقع
 حل الاصل على الحقيقة من العقل على الاصل والفرع في الحقيقة بل يفرق بين الاصل والفرع في الواقع
 التجميع من العقل على الاصل والفرع في الحقيقة بل يفرق بين الاصل والفرع في الواقع
 او كذا في العقل على الاصل والفرع في الحقيقة بل يفرق بين الاصل والفرع في الواقع
 عدم تمامية الكلام فان ذكره في العقل على الاصل والفرع في الحقيقة بل يفرق بين الاصل والفرع في الواقع
 فاما ان يكون مع العقل على الاصل والفرع في الحقيقة بل يفرق بين الاصل والفرع في الواقع
 فليس مع العقل على الاصل والفرع في الحقيقة بل يفرق بين الاصل والفرع في الواقع
 بان العقل على الاصل والفرع في الحقيقة بل يفرق بين الاصل والفرع في الواقع
 حلها من العقل على الاصل والفرع في الحقيقة بل يفرق بين الاصل والفرع في الواقع
 الثالث لاننا نعلم ان العقل على الاصل والفرع في الحقيقة بل يفرق بين الاصل والفرع في الواقع
 بان اجتماع الصديق لا يقول معنا ان له كيفية متوسطة في الاعتبار او انما في العقل الحقيقة بل يفرق بين الاصل والفرع في الواقع
 بحيث يكون كل واحد على مستقلة ان لم يتجمع مع الاخر واما ان اجتماعهما على مستقلة في العقل الحقيقة بل يفرق بين الاصل والفرع في الواقع
 اننا نعلم ان العقل على الاصل والفرع في الحقيقة بل يفرق بين الاصل والفرع في الواقع
 وجود العقل على الاصل والفرع في الحقيقة بل يفرق بين الاصل والفرع في الواقع
 الذين تابعوا واصحابنا في العقل على الاصل والفرع في الحقيقة بل يفرق بين الاصل والفرع في الواقع
 ما بين الناس في العقل على الاصل والفرع في الحقيقة بل يفرق بين الاصل والفرع في الواقع
 من العقل على الاصل والفرع في الحقيقة بل يفرق بين الاصل والفرع في الواقع
 يحصل العلم على الاصل والفرع في الحقيقة بل يفرق بين الاصل والفرع في الواقع
 له من مناسبتهم في العقل على الاصل والفرع في الحقيقة بل يفرق بين الاصل والفرع في الواقع
 اننا نعلم ان العقل على الاصل والفرع في الحقيقة بل يفرق بين الاصل والفرع في الواقع
 العقل على الاصل والفرع في الحقيقة بل يفرق بين الاصل والفرع في الواقع
 العقل على الاصل والفرع في الحقيقة بل يفرق بين الاصل والفرع في الواقع

من العقل على الاصل والفرع في الحقيقة بل يفرق بين الاصل والفرع في الواقع

[illegible]

اختصاصا بحدوث السؤال وعدم العرف فيه والادراك الثاني عدم الاختصاص بحدوث السؤال على التوقف في الحقيقة والثالث في
 منها حلقا وتعارض على القول بالتوقف في عدم وجودها كقولنا العالم مخلوق لقوله لا اختصاصا بالتوقف لعدم مشيئة العالم على المبدأ
 حتى يحصل التعارض منها الترجيح فيها بعد دليل اخر كما ان كونها على جوب كرام عرج العالم فعل العرف يكون العرف مؤكدا للمثبت بخلاف
 عزم لعدم مشيئة العالم حتى يكون من جملة الثواب المتعارف عن الموردة كرام العالم لان على العرف يكون اكرامه واجبا وعلى الاختصاص
 لا يجب هذا الدليل وعلى التوقف بنوع في الاصل ومنها الصحة والعشاك هو واضح الرابع في الاصل والاصل مع التوقف لان من يملك التخصيص
 لا بد له من اثبات كون المورد الخاص من بينه وموجبا لتخصيص العرف من بدعي عدم لا بد له من اثبات الدليل على عدم كون المورد الخاص ما اذا
 من بينه والاصل عدم ما حقه بغيره ولا من الاجمال والتوقف الخامس في اصل المطلب الحق فبما ان كان النزاع في علمي العالم في حق وجوده والرجحان في
 وعدمه فالحق مع المثبت لوجوه الا اننا المتبادر العرفي كما ذكرنا من قولنا كرام العلماء بعد ذلك لا يثبت كرامهم في العالم الثاني وقوع التعارض
 عرفا ان ورد لا نكرم عرج العالم انما نشأ لتكرار لوقا لبعدها عن كرام عرج العالم وبكر العالم وهكذا الرابع في المدة العرفية لكون كرام عرج العالم معتدلا
 بالاجمال وعدم الدليل الخاص لعدم لزوم الاستفهام بعد تكرار العالم من تلك المدة فبذلك العالم والاصول السادس في الصحة والعشاك العلماء قديما وحديثا على العمل
 بل سيرة مفادهم من الادام الى العالم وتكون ثابتة في اللفظ في العرف وعلم برهنية ظاهر اللفظ ثابت بالاجماع والسيرة والكتاب العقل من وجه فالظاهر
 ما اذا خلا من ان كان النزاع في حقيقة وان عزم عدم الظهور في حق مع الثاني في العلم من كون حله لا ينافي على الحقيقة في المصداق من باب المظن والظن
 لان باب التبعيد المتكسر باستحقاق الظهور والتجربة واصلا لعدم البرهنية فاستدلنا بوجه القول بالاختصاص وعدم الامور مؤبدا لا ذلك انه لو لم يضر
 بلزم عدم المطابقة بين السؤال والحق في هذه المطابقة ان تكون يكون الجواب مستلزما على جوابه من انسابه في الملازمة ممنوعة لاشتمالها على
 السابلية وان كان بها المساوات من جميع الجهات وعدم جواز اشتغال الجواب على ازيد من السؤال فبذلك الثاني منوع لعدم الدليل على جواز اشتغال الجواب
 على جوارزه لوقوعه في السيرة العقلية من عدم الى العالم بل من الامور والتعابير والتأويلات والعلماء والعقلاء من جميع العرف حيث حيا لوقوعه من الخاص
 ويحجب في لفظ عام كان جوابا عنه وبما ان الحكم انما في انه لو لم يخص لزم عدم العارية في نصها العلماء وضبطا نسبيا لوقوعه من العرف في المصداق
 الجهد على شأنه في ذلك الكلام ليعلم الجاهل كونه العالم بالنسبة لهم من جملة الاجيال الخايرة من العالم عند التعارض مع اعتبارنا انما في العلم بخصيص ان
 مناطا للمورد من غير من افراد العرف وان جواز اخر من عند التعارض من كتاب المرافعة والثاني في اطلال اجماعا بعد جواز تخصيص العرف بالمولود اخر من
 عند التعارض من غير من مساوات كون العالم بالنسبة لهم من جملة الاجيال الخايرة من العالم عند التعارض مع اعتبارنا انما في العلم بخصيص ان
 الرابع ان من جملتنا قل الله ما اعزى بعد قولنا انما بل تعزى عندك لا يحصل المبحث لفاكل عند غير ما لا اتفاق ويمرر ان كان ما لا يستقل الجواب
 عرفا بدون ضم السؤال اليه لان الظاهر عرفا بعد جواز اشتغال الجواب ما اعزى عندك لا يحصل المبحث لفاكل عند غير ما لا اتفاق ويمرر ان كان ما لا يستقل الجواب
 منطوقا العالم بمفهوم الخالق الخاضع لا هو من غيرهم مؤبدا الاول في تحريم محل النزاع وهو في مؤبدا الاول في اننا انما العالم اعم من المنطق والشراف
 والاصول لاشتمالها لادراك الثاني في الاشكال والاختلاف في جواز تخصيص المنطوق وكذا الاشكال في تخصيص مفهوم الخالق الخاضع والمفهوم
 وكذا الاشكال في جواز تخصيص مفهوم الخالق الخاضع في جواز تخصيص المنطوق وكذا الاشكال في تخصيص مفهوم الخالق الخاضع والمفهوم
 تقل ان هذا لا يساقف دونه لتعذر اختصاص مفهوم الخالق الخاضع بالمنطوق وبالمفهوم فما حقق في المفاهيم من كون العقل طوعا بعد العرف
 بين الاداء والاشكال انما هو اختصاص مفهوم الخالق الخاضع بالمنطوق وبالمفهوم فما حقق في المفاهيم من كون العقل طوعا بعد العرف
 والخبرين والاختلافين وكذا بين الاجماع بين المتقاربين والاطراح المتقاربين والاطراح المتقاربين والاطراح المتقاربين والاطراح المتقاربين
 الامر الا انما في الاصل الاول يكون من اياكونا الخاص اقوى في ذلك وفيه تفرقة تصرفا العام وبما في جميع الاجتهاد في كسفه وفيه تفرقة تصرفا
 بطلان الاجل الثاني وبما في جميع الاجتهاد في كسفه وفيه تفرقة تصرفا العام وبما في جميع الاجتهاد في كسفه وفيه تفرقة تصرفا
 بالتحليل الخاص مع ان ليس كذلك بل يجوز هذا ويكرهه او بالعكس لاننا نقول لا يلزم ذلك لان الكلام هنا في خصوص المنطوق والمفهوم من هذا الوجه
 وفيه جواز تخصيص الكتاب بالخبر لو كانا منطوقين ثالثا في ان النزاع هل يكون في كون العلم الخاص جعابا بين الدليلين او باعتبار كون النزاع
 في اقواية الخلق كونهما قرينة لصرف العالم بعرف والحق ان النزاع كما هو الحق في الثاني لكن بين الحق في كل منهما الثاني في الاصل الاول
 وقول بعدم جوارزه وقوله بالتوقف الثالث في اثره وهي في موارد منها في الترجيح وعدمه لو كان للعالم المعارض للمفهوم عام اخر فبما على التخصيص
 يكون العالم المختص اقوى لقوة دلالته في التبعيد الى الباقي في لغيره من ان لا يكون له اختصاص على عدم الجواز لا بل هو من العالم اعم من اختصاصه
 بالمفهوم ومنها في مقام العلم بناء على الجواز يجب العمل بخصه الخاص صناعا وتكليفيا وعلى عدم الجواز يجب العمل بالعام واما التوقف فالاجمال
 وجوب الرجوع الى الاصل الرابع في الاصل وهو مع التوقف لان من يدعي اختصاصا بدله من اثبات اقواية الخاص كونه قرينة والاصل عند
 ومن بدعي عدم لا بد له من اثبات جبهة العالم في مقابل المفهوم والاصل عدمه هذا انما ينقل يكون الجمع اعم من الطرح والاملا لا اصل جواز اختصاصه
 والتمسك باصالة عدم البرهنية واستحقاق الظهور البديهي والجملة البديعية قد مر مناه مع انه معارض باستحقاق الظهور البديهي والتمسك بوجه
 المفهوم من حيث التبعيد الى المفهوم والا في المسح في اصل المطلب الثاني ان كان في اقواية الخاص كونه قرينة لصرف العالم لزم العمل بما حقق
 مع المثبت لوجوه الاول فاهم العرف ويكشف عن ذلك من مقرر العرف والعقلاء الثاني في المفهوم والعلم بالعام في العرف المغاير وكذا مقرر العرف

الرجوع

خط مؤخره للعلل المفهومة الثاني ان اورد التكرار لوما للو في ثانيا لا نكرم زيدا لقام ان لم يدخل وانك الثالث لنا مقصودا لقاض عن الوفا للو في اكرم زيدا
 انما ان لم يدخل يدك عاذا شئت في المفهوم عرفنا من اللفظ فيكون حجته لمحقق من جهة اخرى في الاشارة الى اربع ان هو ان الكتاب لمنه المعارضة
 بالمفهوم الخاص فيكون قطع حقيقة اعلمها في مفهوم كونه الظن الناشئ من ظهور اللفظ في جانب المفهوم ومعدا ان جعل العرف او جعل بالمفهوم
 او جعل بكلمتها او جعل باحد ما غيرا او بخرج ويرجع الى الاصل وعلى الاول بانهم الخالفوا لقطع وتوجيه على الرابع لا يوق منطوقا لقام اقوى من حيث
 لا نقول المفهوم اقوى من حيث خصوصيته وبعد العرض على العرف يدعون كون المراد بالعموم غير هذا الخاص فيكون الخاص كما شاعروا خصص
 العموم والمنطوق لا قابلية هو العرف وهو على العمل بالخاصة الظن والرجحان يكون مع المفهوم وعلى الثالث يلزم التناقض وعلى الرابع يلزم التسوية
 بين الرابع والرجوع وعلى الخامس يلزم منه طرح العرفا المعارضة بالمفهوم المشكوك في الاعتبار والاعتناء والموقوف الخاص ولو كان منطوقا
 لا يلزم للاختلاف في حقيقة الحسن والموقوف والاجماع على حقيقة المفهوم بانها باعتبار مفهوم الشرط والغاية بل يلزم طرح الظنون المشكوك في الحقيقة
 ولو لم يرد صورة المعارضة ويلزم من الرجوع الى الاصل الرجوع عن الدخايل والعرف الخارج الشك في الدليل العقل المشبته لغير المطلق الخاص
 اقول في سبب في احوال الكتاب لقولنا ان يجمع بين الدليلين ولما لان الدليلين للعتبر اما ان يكونا متساويين من جميع الجهات او لا بل يجمع
 في احدهما ولا في سواه كان سندا او خافيا معا فقلنا لا يخص بالرجوع الى الكتاب وسندا او خافيا معا فقلنا لا يخص بالرجوع الى الكتاب وسندا او خافيا معا
 غير انما من فيها انما يكونا الخاص او لا لانه انما اقول سندا او خافيا معا فقلنا لا يخص بالرجوع الى الكتاب وسندا او خافيا معا فقلنا لا يخص بالرجوع الى الكتاب وسندا او خافيا معا
 بالتوجه الى الكتاب كعارضه الخاص الخاص المطلق مع الفيدل النص مع الطرح يمكن اخذ الخاص من العام على غيره وهذا يجمع بين الدليلين فيكون
 طرح الخاص لا سالا العام بل لا يكون في غير الخاص بل في العام مع الطرح يمكن اخذ الخاص من العام على غيره وهذا يجمع بين الدليلين فيكون
 شاهدان في ذلك وعليه السيرة العقلية والاجماع وبناءا على هذه الحقيقة في التوجه الى الكتاب وسندا او خافيا معا فقلنا لا يخص بالرجوع الى الكتاب وسندا او خافيا معا
 او خافيا معا ويمكن ان يكون بالنظر في الدلائل على عاذا ان يكون عليه فهم العرف ولا شاهد عليه شرعا ولا عقلا ولا غير وفي هذا الطرح مقدم عرفا وسيرة
 واجماعا وعقلا وقضية في التوجه الى الكتاب وسندا او خافيا معا فقلنا لا يخص بالرجوع الى الكتاب وسندا او خافيا معا فقلنا لا يخص بالرجوع الى الكتاب وسندا او خافيا معا
 لما حق في التوجه الى الكتاب وسندا او خافيا معا فقلنا لا يخص بالرجوع الى الكتاب وسندا او خافيا معا فقلنا لا يخص بالرجوع الى الكتاب وسندا او خافيا معا
 ينضم الرابع من حيث السندا والخارج بما يوجب الظن التخصيص معا عصا الكتاب بل مقابل الخبر الخاص في السيرة العقلية بين الاحكام فاعرفت ذلك
 ظهر ان المقام ان في القارض ترجيح الدلائل مع المفهوم بفهم العرف كما شاعروا في الدلائل العموم في غير الخاص وفيه ان يجمع بالتصديق بالعمل بالخاصة
 على طرح الخاص ومقتضى هذا في الخاص المانع امورا اول عدم حقيقة المفهوم الثاني ان المنطوق اقوى الثالث ان الحقيقة واستصحابها الظن
 المهدو به في الحقيقة قبل الدلائل في المفهوم الخاص في الاول الفرد من جهة ما ظنا بحجته كما خفف في المفاهيم وفي الثاني ان الخاص من حيث
 التخصيص اقوى وفي توجيه احد القولين فيهم العرف وقدرنا مع الخاص كسفر عن عدم انما في العموم غير مفهوم الخاص عرفا وسيرة وفي الثالث
 ان المراد بالاصل ان كان هو ما لا عدم القرينة فيكون في الخاص في المثال مع الشك في بنية وان كان هو العرف فقد عرفنا في
 المثالين من بالظن والظن في جانب المفهوم وفي الرابع معارضة بعض الكلام فيما التفت اول المفهوم واستصحابها في المفهوم والجملة
 مع اننا شك في هذا بل يمكن حجة هذا اذا كان النزاع في الظن والعدم ولما ان كان النزاع في كون العمل بالخاص بعضا من الدليلين وان لم يكن
 العرفا كما شاعروا للظن بعدم سندا لعدم الدليل على اولية الجمع على الطرح من باب الاعتقاد حتى فيما لم يكن عليه شاهد عرف ولا شرعي ولا عقلي
 كما قلنا في الفصل الاول بل يمكن عليه دليل وشاهد كما لا يمكن على غيرهما والاصل حصة بل الدليل على حصة وجود وهو الاول من سائر الدلائل
 برأيه فليتبين معارضة من اننا وهكذا وبقيت في غير الكتاب بالاجماع المزمع عدم القول بالفضل اصل بل يجوز تخصيص الكتاب بالخاص
 القول بعدم لا يوق خصه به من قولنا في محله من النزاع وهو من وجوه الاول لا اشكال في ان النزاع انما هو على من هب من قال بحجة الكتاب
 واما كوننا بالظن المخصوص المطلق فيقول الكلام فيها معا وكذا لا اشكال في ان النزاع في الجزا واحد لا في غيره من لقوات اللفظة والمعقبة او
 المعقوف بالقرينة السندية والمعهود فيكون التفت فيهما فليطعنا الكتاب ببقية قوة ولا لا الجزا يكون خافيا سلبا من المعقوف كذا على عرض حجة
 الجزا الواحد ان على فرض عدم حجة لا معضلة قولنا بغير تخصيص الكتاب سدا وان جازا في العرف بغير حجة الكتاب في مقابل الجزا الخاص اما كون حجة من باب
 الظن المخصوص والمطلق فيقول الكلام فيها معا ولا يخص الكتاب الجزا بجزا في الجزا الخاص العام مع الجزا الواحد الخاص وكذا في الظنون الخاصة العامة
 المعارضة والظنون المطلقة الخاصة الجزا لا على العام المعارضة الحسن والموقوف الخاص ما لا يترتب من كون التخصيص من الظنون المخصوصة لا على الدليل
 كما سبق وكذا لا فرق بين العموم الاصول والاطلاق والسران في الاشتراك لانه كما سبق الثاني في ان النزاع مرة في ان من باب ظهور الخاص كسفر فاعرف
 الزادة الصواب في هذا التخصيص غيره من التصرفات في العمل بالعموم وطرح الخاص او جعل على الاشياء والجزا وهكذا ومرة في ان من باب الدليلين
 وان لم يكن بل هو العرف عليه الثالث في ان المراد بالخاص هل هو عام من كونها خاصا بنفسها والعبارة في العموم ويخصها الاول والحق الام لا شاك في ذلك الثاني
 في الاقول انما التفت في التخصيص بين المخصص بل دليل قطعي وعدمها في الثاني في الاول من الثاني وادابها التخصيص بين المخصص بل دليل قطعي وعدمها في الثاني
 في الاول من الثاني في حاشية الوقت كما نسب المحققة الثالث في الثمرة وهو المثرة في المسئلة انما بقدر من الترجيح وعدمه ولازم العمل بالخاص
 وسعدان كتابها والعمل بالعام في غير مورد الخاص العمل بالعموم مع على فرض عدم الجزا في التخصيص على المفضلين والتوقف ولزم الرجوع الى الاصل

علا القول

هذا هو الحق في العمل بالخاص

فتح باب العلم

السابقة حيثما مثل ثاقب هو ثاقب في الاثران والافتقار الى حد حضوره ان الجمال قبل الثالث فالثمة وهو فاضح بين التخصيص والشمول والبداهة
وان كتابها انما هو في الواقع فاضل للطلب هو مؤلفه الاول في العلم بالاشياء بالاقتران المحيطة سواء كان الخاص مقدا او مؤخرا منه فيجعل العام على وجه
الخاص يكونا الخاص مقدا كاشفة عن الادة العنوم في هذا الخاص كقولهم اكرم زيد العلم بلا فصل قال لا اكرم العلماء وبالعكس ذلك لو جاز لا اكرم
فهم كقولهم لا تفعلوا كاشفة عن الادة العنوم في هذا الخاص كقولهم اكرم زيد العلم بلا فصل قال لا اكرم العلماء وبالعكس ذلك لو جاز لا اكرم
والبداهة غير ممكن والامر ان يبين التخصيص في طريق الخاص على وجه اخر ولا يبين اولوية التخصيص من مجاز لفظ وكذا من طريق الخاص انما يشاهد العلم على
هذا الوجه لا يبين التخصيص لان هذا العلم لا يبين في بعض الاشياء ولا في بعض الاخرى بل في بعضها امان بهما بالخصوص والخاص معا كقولنا اكرم الشخص والمنوع
كما مر في كل باب بل لا اهل بالخاص كاشفة عن الادة العنوم في هذا الخاص كقولهم اكرم زيد العلم بلا فصل قال لا اكرم العلماء وبالعكس ذلك لو جاز لا اكرم
الكلام في كلام الله والحمد والامر ان يبين التخصيص في طريق الخاص على وجه اخر ولا يبين اولوية التخصيص من مجاز لفظ وكذا من طريق الخاص انما يشاهد العلم على
يحد حضوره انما هو في الواقع فاضل للطلب هو مؤلفه الاول في العلم بالاشياء بالاقتران المحيطة سواء كان الخاص مقدا او مؤخرا منه فيجعل العام على وجه
لا يحد حضوره انما هو في الواقع فاضل للطلب هو مؤلفه الاول في العلم بالاشياء بالاقتران المحيطة سواء كان الخاص مقدا او مؤخرا منه فيجعل العام على وجه
وددنا انما هو في الواقع فاضل للطلب هو مؤلفه الاول في العلم بالاشياء بالاقتران المحيطة سواء كان الخاص مقدا او مؤخرا منه فيجعل العام على وجه
التكليف بالمقدم فلا وجه للتخصيص في الاول في كل يوم الجمعة ووددنا انما هو في الواقع فاضل للطلب هو مؤلفه الاول في العلم بالاشياء بالاقتران المحيطة سواء كان الخاص مقدا او مؤخرا منه فيجعل العام على وجه
لا يحد حضوره انما هو في الواقع فاضل للطلب هو مؤلفه الاول في العلم بالاشياء بالاقتران المحيطة سواء كان الخاص مقدا او مؤخرا منه فيجعل العام على وجه
من الامة والمقدم من الله والحمد والامر ان يبين التخصيص في طريق الخاص على وجه اخر ولا يبين اولوية التخصيص من مجاز لفظ وكذا من طريق الخاص انما يشاهد العلم على
اولوية التخصيص كاشفة عن كون المتقدم مع قرينه كاشفة عن عدم الادة العنوم في هذا الخاص كقولهم اكرم زيد العلم بلا فصل قال لا اكرم العلماء وبالعكس ذلك لو جاز لا اكرم
لما في من النية او علم الامر بعدم انما هو في الواقع فاضل للطلب هو مؤلفه الاول في العلم بالاشياء بالاقتران المحيطة سواء كان الخاص مقدا او مؤخرا منه فيجعل العام على وجه
ووددنا انما هو في الواقع فاضل للطلب هو مؤلفه الاول في العلم بالاشياء بالاقتران المحيطة سواء كان الخاص مقدا او مؤخرا منه فيجعل العام على وجه
في غير الخاص وانما هو في الواقع فاضل للطلب هو مؤلفه الاول في العلم بالاشياء بالاقتران المحيطة سواء كان الخاص مقدا او مؤخرا منه فيجعل العام على وجه
وعدم المنازع المتفقين للشمول من باسنا لا يفصل احكام التخصيص في العلم بالاشياء بالاقتران المحيطة سواء كان الخاص مقدا او مؤخرا منه فيجعل العام على وجه
المنازع مع عدم المنازع من تقدم ذكرنا انما هو في الواقع فاضل للطلب هو مؤلفه الاول في العلم بالاشياء بالاقتران المحيطة سواء كان الخاص مقدا او مؤخرا منه فيجعل العام على وجه
يكون التقدم مع القرينة المبينة وفقا لكون ترجيح قائلين والكلام في هذا الاصل من اولوية التخصيص لا يندب العلم من الاجمال العريض ويجوز للمنازع
تقدمنا انما هو في الواقع فاضل للطلب هو مؤلفه الاول في العلم بالاشياء بالاقتران المحيطة سواء كان الخاص مقدا او مؤخرا منه فيجعل العام على وجه
ان بقا الغالب فيما كان لا يحد حضوره انما هو في الواقع فاضل للطلب هو مؤلفه الاول في العلم بالاشياء بالاقتران المحيطة سواء كان الخاص مقدا او مؤخرا منه فيجعل العام على وجه
الشمول على التخصيص انما هو في الواقع فاضل للطلب هو مؤلفه الاول في العلم بالاشياء بالاقتران المحيطة سواء كان الخاص مقدا او مؤخرا منه فيجعل العام على وجه
حوازي في العلم بالاشياء بالاقتران المحيطة سواء كان الخاص مقدا او مؤخرا منه فيجعل العام على وجه
محيط للطلب انما هو في الواقع فاضل للطلب هو مؤلفه الاول في العلم بالاشياء بالاقتران المحيطة سواء كان الخاص مقدا او مؤخرا منه فيجعل العام على وجه
الثالث في هذا المتأخر في انما هو في الواقع فاضل للطلب هو مؤلفه الاول في العلم بالاشياء بالاقتران المحيطة سواء كان الخاص مقدا او مؤخرا منه فيجعل العام على وجه
الآن لا يحد حضوره انما هو في الواقع فاضل للطلب هو مؤلفه الاول في العلم بالاشياء بالاقتران المحيطة سواء كان الخاص مقدا او مؤخرا منه فيجعل العام على وجه
الى الشان في اكثر الامامية والجمهور التخصيص في العلم بالاشياء بالاقتران المحيطة سواء كان الخاص مقدا او مؤخرا منه فيجعل العام على وجه
ولا يجوز تقديم المفسر على المبتدئ في العلم بالاشياء بالاقتران المحيطة سواء كان الخاص مقدا او مؤخرا منه فيجعل العام على وجه
وبهذه وبما لا يحد حضوره انما هو في الواقع فاضل للطلب هو مؤلفه الاول في العلم بالاشياء بالاقتران المحيطة سواء كان الخاص مقدا او مؤخرا منه فيجعل العام على وجه
التخصيص في العلم بالاشياء بالاقتران المحيطة سواء كان الخاص مقدا او مؤخرا منه فيجعل العام على وجه
كل من ذلك لا يحد حضوره انما هو في الواقع فاضل للطلب هو مؤلفه الاول في العلم بالاشياء بالاقتران المحيطة سواء كان الخاص مقدا او مؤخرا منه فيجعل العام على وجه
والناظر في الاثران والافتقار الى حد حضوره انما هو في الواقع فاضل للطلب هو مؤلفه الاول في العلم بالاشياء بالاقتران المحيطة سواء كان الخاص مقدا او مؤخرا منه فيجعل العام على وجه
العلم بالمقدم والناظر في الاثران والافتقار الى حد حضوره انما هو في الواقع فاضل للطلب هو مؤلفه الاول في العلم بالاشياء بالاقتران المحيطة سواء كان الخاص مقدا او مؤخرا منه فيجعل العام على وجه
حقيقة او غير ذلك من الاصل في العلم بالاشياء بالاقتران المحيطة سواء كان الخاص مقدا او مؤخرا منه فيجعل العام على وجه
حتى يحكم بالشمول في العلم بالاشياء بالاقتران المحيطة سواء كان الخاص مقدا او مؤخرا منه فيجعل العام على وجه
انما هو في الواقع فاضل للطلب هو مؤلفه الاول في العلم بالاشياء بالاقتران المحيطة سواء كان الخاص مقدا او مؤخرا منه فيجعل العام على وجه
في يوم الجمعة وشك في ووددنا انما هو في الواقع فاضل للطلب هو مؤلفه الاول في العلم بالاشياء بالاقتران المحيطة سواء كان الخاص مقدا او مؤخرا منه فيجعل العام على وجه

[illegible]

وفاقیہ

منہ پر عید ایسا ڈاؤن کیا کہ وہ کچھ نہ کر سکا۔

انصاف بھارت اور مسلم لیگ

الفرع من جنس فذلك الجنس مع، وهذا العمل المنقول
بالحكم الفرعي لا يشترط الدليل
العمل فند.

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

[illegible]

[illegible]

لا يجرى تصديق على ما في هذا الكتاب

[illegible]

وَبَارِكْ وَسَلِّمْ عَلَى رَسُوْلِكَ يَا مُحَمَّدُ

من حيث الظاهرية الى الواقع او من حيث هو في الحال او لا ينع كونه لظفا مظهرا فانها بان على من تسليم كونه متصفا بالحسن كذا
 لظفا لكن الحسن لا يكون علما تاما بل كان مقتضيا فلا يكون حراما مظهرا بل يكون مظهرا لعدم المانع وعلل المانع كان اقوى كانه في عدم ظهوره القابلية الثانية
 لو جاز ان يتقدم الخبر الواحد الاحكام لجاز في الاصول كون السبب كالا لاسمها الخبر الواحد والمناقضة لو كانت معتبرة فيها معاد لا خلا ولا يجوز ان يكون
 الملائمة ظهرا لعدم دليل قطعي عليها الا من يتبع المناط العيني ولا يخبره ومعه بان ثبوت امتناع التعبد بالظن العيني والقياس للعلم بان خبر الاجماع وانما
 بانه مع انوار كون السبيل الاصولية طلبه سببا لما اخذت العقل مع كون المطلوب المحجوب فيه نفسا لا كونه معتدرا للعلم بخلاف الفروع راجعا
 بانه لا يدل على الامتناع العقلية غايته ان الاجماع على عدم جواز العمل بالظن في الاصول بوجه كون المنع شرعا في الاجماع لا امتناعا عقليا فلو ورد من الشرع
 دليل على اعتبار العقل لكانا انما اوردت ذلك فظهر مما ذكرنا ان الحق كما نرى في دليل عليه مصانعا للمعاملة وجوده الاول في الوقوع في الاحكام والموصوفات
 اما الاول كما في نصب الخليفة والامام والاولى الى القوي ولا يرب في عدم اقامته فلو لم يعلم لاهلها لكل واحد من اهلها لم يجر الخطأ في حقته وكان في حجة لا بعد
 بالنسبة لم يقد العلم وان كانوا مقتضين من الرجوع الى النبي والامام او لم يقد العلم بالدين من فلان كما في قول من يدين لآخر وعمره او يجوز العمل به
 فلان بعد من جاز على حد الامتناع كما سيجي في الاختيار والثاني كالمقدور وقول المسلم والمجاهدين والاعتقاد وغيره بان العمل بالامام
 الظاهر في الثاني والظهور في العمل بالمسلم وبنواظره لا سلم مع تمكنهم من العلم بكون علمهم لادها الثاني الاصل لان الاصل في دعوانا الامر بان الامكان والاعتقاد
 هو الاول في ذلك بناء العقل ولا نعتن بوجوده في الواجب المنع والعدم في الامتناع الغير في يحتاج الى الدليل بل جاز الاصل هو عدمه مع ان
 القابل في الامتناع بل هو طريق الدليل الدال على الوقوع او تعبد او تخصيصه ان كان لفظا مظهرا مع الشك في الامكان والامتناع لم يظهر دليل
 الطرح او التعبد لا تخصيص الاصل عدمها واللازم بقول الدليل وهو من لوازم الامكان لا يفي الدليل الذي يقر من وقوعه على جهة الظن اما طلقا او متعلقا
 والاول خبر يمكن بغير من تضمن من امتناع التعبد والثاني خبر كذلك لا مصلح تعارض المقامين لا نقول ان من عدم ثبوت الدليل على الامتناع هو
 ثم السبب المطلق الاعتبار بحسب النوع لاف هذا التخصيص انما هو انما يشهد بقوله على جهة قولنا بل من على فرض امتناع طرجه وعلى غير
 الامكان تسليمه والاصل مع الثاني الثالث الاجماع والضرورة على وقوع التعبد كما هو وما ذكرنا ظاهر الكلام في الموضوع الثاني في الوقوع في الامتناع الثاني
 في بيان ما وقع وغيره من جهة اخرى عدلها فاعلم ان الظن انما هو حجة او حجة او حجة الى الاستبالة العقل كالمجرد القياسات لاشهادها وانما يرجع الى اليد
 الظن ومقتضى من الفروع والاصول والموصوفات الصفة والمستبعد وانما يرجع الى الظان كالمجرد المطلق والمجرى والغاي وما يربح الى مطلبه الظن
 التخصيص في القوي وغايتها يرجع الى الظن وكيفية من قبل التخصيص بعدد جميع الجهات منقسم اقسام ثلاثة قد يكون له دليل شرعي على اعتباره
 هو مع قطع النظر عن استدلالاته بل بان ان كان يحصل العلم ويحيى الظن الخاص في الاحكام كالمقصود من جانب التخصيص لا لم يظهر الا انها
 المراد من الكتابات الستة وغيرها كما سيجي انما في الموضوعات بالاسباب الشرعية في جهة الاستبالة العقل في جهة الظان والمسئلة الشرعية في جهة المواد
 وهكذا هم ما ومن يكون الدليل الشرعي على عدم اعتباره من حيث هو كما اقتضت ما لا ريب في كون دليل شرعي على اعتباره ولا على عدمه وهو مقتضى
 الانظار وهو المستند بالظن المطلق كالظن المجرى في جهة الظان واخبار الاحاد والبرزخ وامثالها في جهة الاستبالة والموصوفات الصفة والمسايل الاصولية
 المواد وهكذا وانما الاول مع قطع النظر عن استدلالات العلم وانما حصره بالاشك منه ولا يربح بغيره والادلة المتخلفة من منع اعتبار هذا العلم كالاخبار في
 بعض النسخين ما يرجع مساعدا في الصغر اعني منع كونه ظاهرا خاصا وكذا في اعتبار الثاني انما هو الاستدلال به ولا يلزم بالمتخلف في الكلام في الثالث في جهة
 والعقد عليه بجزء الاول والثمة الاول وذهب بعض الى الثاني والثمة الثاني في توضيح مطلبه بفتح رسم مقامات الاول في جهة العمل بالعلم
 الفروع بين القائلين بحجية الظن المطلق والعدم بغيره بان يكون صغره بان ينع كون القائلين بالحجة مدعيا لاعتداد باب العلم والظن الخاص لا يطلب القابل
 بالعدم مدعيا لاعتداله الا على وجه ان يكون كبره بان ينع ان بعد تسليم الاعتقاد في الاعيان يقع التراجع في الصواب والادارة المستند اليه يحصل لذلك
 بالظن المطلق فان الظن هل يكون حجة ولا يجب طرجه بل يجب الرجوع الى الاصول واما في الصواب المنع فلا يكون حجة بالاجماع او بعد تسليم
 اعتدال باب العلم الشرعي في اغلب الاحكام وقع التراجع في ان الظن الخاص في الصواب العائنة المستند هل يكون حجة ولا يجب العمل او يجب طرجه الرجوع الى
 اصالة البرائة حتى يصل الدليل العلية لاشياء التكليفية غير العلم بثبوت التكليف فيحق المسامحة مع عدم الدليل الشرعي على ثبوت الخصوصات
 لا يكون كما في الاشياء التكليفية في حقنا والحق ان التراجع الاول موجود بل هذا ما المانع كالسيد التوفيقية والاخبار بين القائلين بحجة الاخبار من
 باب الظن الخاص حيث ذهبوا الى عدم حجة الظن المطلق مدعيا لاعتقاد باب العلم في الاعيان لا يلزم من طرحه في الصورة النادرة المستند والتوجه
 الى الاصل في ما عدا ذلك اما المثبت كالاخرين حيث ذهبوا الى كون حجة كل ما من باب الظن المطلق ادعاء الاستدلال وعدم كون هذه الامور من القوي
 والتراجع الثاني اوله في موقوفه اما المانع من ذلك اما المثبت فظهر من استدلال بعضهم على حجة الظن نعم ترجع الرجوع الى ارجح الشواهد
 بل يزم دفع الضرر المظنون واصالة البرائة عن لزوم الفصل في بعد حصول الظن وغيرها مما سيجي ذكرها لبيان هذا الادلة في صواب اقتناع باب العلم
 في الاعيان في التوليد والادارة المستند لو حصل الظن المطلق او حجة بل ولو كان مسئلة واحدة كدعاب المشرك لا يجوز عقل الجموع مع فقدان
 الدليل العلية والظن الخاص فيه يجري هذا الدليل لان تركه مظلون الضرر ومقتضى هذا الدليل هو الحكم بوجوبه وان كان باب العلم منقضا في اغلب
 ومقتضى عدم الحجية هو القول بالبرائة وعدا الوجه وكذا الدليل الاول والثالث في التراجع الثالث اعني بعد تسليم الاعتداد لا يخلو محمل ما القابل بحجة
 مطمئنه فالاعيان والاقبال بالعدم في الفاضل الخواتم على الملأ والدين على السبب لانه استدلال على منع حجة الظن على وجه

في سبيل ما في غيب
 في سبيل ما في غيب
 في سبيل ما في غيب

الفصل الموجب للقطع فيها حصل القطع قبل الفحص بعدم إمكان تفصيل العلم لأنه على فرض جهة شيئا النفس لاجل العمل به على فرض العلم لا يجب بل هو مجموع
الاشكال الأصلية التي تترتب من مبدء عدم جهة وبذلك عدم جهة فيها حصل بعد الفحص والاجتماع المركب قبل الاجماع فاسد لما من عدم جهة
بعد الفحص كونه موجودا لا يستحقها والاستصحابا واما الأول فبان صلاحيته في علمه وغاية النظر بعدم التكليف بل من ذلك اثبات جهة النظر بالقطع هو دور
فاسد لان اصول جهة دليل قطعي في كل ما لا يعلم دليله التام كما هو المفروض من العلم كونه مشكوكا في دليله الثاني الاستصحابا بان من لا يوفق في الاستدلال
في الاغلب حصل الاستصحاب الموجب للانقضاء مع بقاء بعض الصور على الاستدلال بهان هذه الصور كان العمل بها في اجابا حال انقضاءها بالانقضاء
في الباقي ثم بعد ذلك يحصل الثالث بقاء وجود العمل بالنظر في هذه الصور الباقية على الاستدلال بارتفاعها لاصل بقاء وجودها ولو اذ كانت موجودة في العلم
فما ثبتت في الصحاح النادرة المسندة اليها بالركبة في الاستصحاب لكون موضوع وجود العمل بالنظر فيه هو الاستدلال في الاغلب بالمفروض في
بعد عدم الاستصحاب لانا نقول ان الموضوع كان هو الظنون في الموارد والاستدلال يمكن موضوع العلم ولا من الموضوع بالمكان من علمه الموجب بالعمل
بالظن فيها وارتفاع العمل المشبهة لا يستلزم ارتفاع الحكم كما ينبغي في الاستصحاب وكذا لو حصل الثالث في بقاء الاستدلال في الاعلى ارتفاعه بكونه الاصل
وبقاء وجود العمل بالنظر فيه كونه لا يستلزم جهة النظر في الصور النادرة مع الانقضاء في الاغلب لا ريبا في الصور المشبهة في المثال كان العمل بالنظر فيها في
في زمان انقضاءها بالعلم فيها والاصل بقاء محتمل بعد عدم الاستدلال بها وان ثبتت في ذلك بقاء جهة العمل بالركبة في الثاني والعرض فيها كان انقضاء
الانقضاء في الاغلب مشكوكا بكونه الاصل بقاء الانقضاء ووجه العمل بالنظر فيها كونه لا يستلزم جهة النظر في الصور النادرة مع الانقضاء في الاغلب لا ريبا في الصور المشبهة في المثال كان العمل بالنظر فيها في
ايضا بان من لا يوفق في مسئلة القطع بانقضاء ما بالعلم وان كان يحصل من جهة عدم حصول الفحص للعلم لا اعتقاد عدم حصول الاصل من اجماعه لان الدليل
وكان هو العلم فمفسده ممكن لو كان هو مطلق الاعتقاد فهو ما يمكن في ارتفاع الاستصحاب الموجبة للعلم من جهة حصول الموضوع يحصل الثالث في الموضوع
هل كان هو العلم بقاء على عدم جهة النظر حتى يكون التكليف من بقاء ارتفاع الموضوع اعطاء العلم وان كان هو مطلق الاعتقاد حتى يكون بقاء البقاء
موضوعا على الاعتقاد المطلق والاصل البقاء وان لم يكن العلم كما في العمل بالنظر في ذلك بقاء جهة النظر في ذلك بقاء جهة النظر في ذلك بقاء جهة النظر في ذلك بقاء
او لا يمنع من ان الاستصحاب لا ارتفاع الموضوع لان الموضوع كان هو العلم لا الاعتقاد المطلق للاجماع على صحة العمل العلم فيها بعد الاستصحاب العلم في
العمل بالاستصحاب المشكوك في الاعتبار ولو فرض الكلام في العلم عدم لزوم تفصيل العلم لكون الظن قائما مقامه مع عدم اجماع على لزوم تفصيل العلم في
عنه فاسد فان من الاستصحاب غير وثابا بما وضعت واستصحابا في العلم فاما تفصيل العلم من جهة عدم ذكرنا سابقا في الجواب عن مسألة البرهان
وثالثا بما وضعت واستصحابا في العلم بالاصل فبان يمكن تفصيل الاصطاد مكانه عرض الاستصحاب للظن مع عدم إمكان تفصيل العلم واما بقاء
بالصالحات من لزوم الفحص فيها حصل القطع بانها في العلم قبل الفحص مع إمكان تفصيل الظن الرابع لزوم دفع الضرر والمظنون فيما خلق الظن التكليف
وبذلك في غيره بالاجماع المركب في جوابين قاعدة البرهان الحاكمة بقطع التكليف من غير بيان ما ان تكون مسئلة كما انها كانا ظن مقلدا بالتكليف التمس
فيها لم يكن حلها في البين كانا ظن بوجوده في العمل به ووجهه شرعا في الثاني والا كما لو تعلق التكليف المفدى فيها كان علم الجاني في البين وعلى كل حالها لم يكن
طرح النظر اما على الاول فلان الضرر في العلم منقطع بغير العلم بكونه الظن بقاءا بناء على ما حققنا في مسألة البرهان في قوله تعالى
في الثالث والتكليف المنه والعبارة في قاعدة الضرر وان كان مطونا او العكس فيها علم التكليف لاجل لزوم الاحتياط وان كان الضرر موهوما فيجب
الصبر عنه هذا ما لا يعلم وجوبه وكذا كان كذلك لا تكليف فيه سواء كان مظلوما فيجب التوقيع او مشكوكا او موهوما لان الظن بالوجوب هو الحق
النازل في حق البرهان في انما ليس بالظن بالوجوب الظاهر فيمحقا لكون تعلق التكليف به من كل مكاف مشافها كان او غايها مشافها بالعلم
مفوضا الى البرهان في انما ليس بالظن بالوجوب الظاهر فيمحقا لكون تعلق التكليف به من كل مكاف مشافها كان او غايها مشافها بالعلم
اصالة البرهان في انما ليس بالظن بالوجوب الظاهر فيمحقا لكون تعلق التكليف به من كل مكاف مشافها كان او غايها مشافها بالعلم
بالوجوب الوافي في انما ليس بالظن بالوجوب الظاهر فيمحقا لكون تعلق التكليف به من كل مكاف مشافها كان او غايها مشافها بالعلم
فلان الدليل على لزوم دفع الضرر والمظنون فيما كان مستبها من الامارات مع عدم كون دفعه موجبا للضرر كما هو المفروض ان كان هو العقل في ذلك
بل لزوم دفع الضرر وان كان موهوما كما لو تعلق الظن بعدم جن شئ الطائفة وبجملة القبلة او يكون الماء المطلق هذا او يكون الثوب الظاهر المشبه
هذا او يكون الثوب في اول ذوال الجملة بصلوة الجليل لان الدليل في هذا الظن الاضمار بالمظنون وقوله الموهوم مع ان العقل فاطع باثبات الصلوة
في الجهات في الاول وباثبات الوضوء في الثاني وهكذا وهو اخذ بالموهوم في عدم الجزئية وامثالها واخذ به بالمظنون في الثانيين كنسب
حيث فاعل الاحتياط ولزوم تفصيل القطع بالاشكال بعد القطع بالاشغال وطرح للظن وان ثبت لزوم طرحه هذا بغير لزوم طرحه الاول
بالاجماع المركب قبل الاجماع فاسد ما منع كونه مظهر في صفة القطع بعد اعتقاد كونه لا يوفق بل من على ذلك كتاب الضرر والمظنون ودفع
الموهوم ولا ريب في او هو العكس هو اخذ بالظن لانا نقول لا يكون اخذ بالظن وطرحه من جهة الظن بل طرح المظنون والموهوم في التكليف المنه
بقاعدة البرهان وطرح اخذ بالموهوم او مع المظنون من جهة قاعدة الاحتياط فالجواب الاول في المثال الاصل ان الدليل العقل من لزوم دفع الضرر
او في التكليف يقتضي طرح الظن لا اخذ بالظن من حيث هو فذروا ان كان هو الشرع على الاحتياط كقولهم ما يربى تفصيل في المثال
برهان فكذلك لانها مطلقا بوجوب الاحتياط في الثالث هذا التكليف انما مشكوك في الثالث في جهة النظر في التكليف بالاعتقاد

کتابخانه جامعہ اسلامیہ
فرائینہ کتب خانہ

الافتتاح

وَجَوَّعُوا عَلَى زَيْبُولَ لِيَهْدِيَهُمْ إِلَى الْمَرْزُوقِ وَجَوَّعُوا عَلَى السَّحَابِ

المختار من تصنيف شيخنا الميرزا محمد باقر

[illegible]

التي يحصل منها القطع بالضموم والاداء باعتبار الاحتمال لا يصح تلوينها بالقرينة الخاصة بالعدم كما كان انكار جهة من ذي شعور لان يمنع حصول القطع كما هو
 الظاهر من بعض ما قيل بان الكتاب كونه متشابها لنا كما لا يكون التماثل في الجملات والمساكنات واما غيرهما فلا يحصل منها القطع بالضموم والاداء
 مع كونها ظاهرة في الدلالة على الابدان كسائر الالفاظ فكيف يمكن التماثل في الالفاظ والاداء فيكون هو كونه جهة من جانب الظن الخاص على الاحتمال الاول والقرينة
 فيه على الاحتمال الثاني ويصح في وجهه ويمكن الاستدلال بقول الاول بالنسبة الى الخطابات بان بعد تسليم قبول الخطاب للمعروف من كقولهم
 اتموا صلواتنا على محمد وآله فخطاب هذا الخطاب يثبت الوضوح بالعرف والظن وكذا القدر عن القرينة ولو بهذا الجرحي وحيث نقول صدد الخطاب فلو كان
 صدد ابان الكتاب مطلقا ومعناها الحقيقية ذلك ويجوز ما عن القرينة ايضا فلو كان يكون اللفظ ظاهرة في زيادة الحقيقة وضمم الى ذلك العقل
 الفاضل هو في خطابه لا يظهر مع زيادة خلاف الظاهر عدم نصب القرينة عليها او مع حصول القطع بالاداء والجواب عن من وجع ما الاول منع
 قبول الخطاب قد مر حقيقة في جهة خطابه المتشابهة الثاني سلمنا التعميم لكن الخطابات السكلم واحد قد صدق في زمان النبي على طبق العرف والوجود
 في زمانه وانما اتفاق الخطبة والصورة لا عرفنا لما نحن في الامم والاربع بينهم في جهة اخرى يعنى كون الحكم فابا للاعتقادات الخاصة في جهة العرف
 او كونه فابا لعرف النفس لا من غير اصابه من غير ما الفقه يخطئ فامثبات كون العرف للوجود في زمان النبي هو الوجود في عرفنا مع ثباته
 عن القرين في زمان الصدوق ليس لا بالاصول والدليل العقل والبرهان كان جهة شرعية فكون الظاهر من هذه الجهة من الطوبى والخصومة
 والافس المطلق الثالث سلمنا كونه رار على طبق العرف الوجود في كل زمان بالنسبة الى الاستحصال للوجود من غير ان يكون له ابان البهائم
 ولا يكون تدرجيا بخلاف وصوله الى النبي والقطع حاصل في اربعة خلاف بعض الظواهر تخصيصا او تقييدا او من غير ما هو محل الجواب في التخصيص
 ان كان بالدليل الشرعي فيكون الظاهر من الظنون الخاصة والافس المطلق الرابع سلمنا عدم القطع بذلك والقطع بالعدم لكن الاستدلال انما
 يتم لو كان اثبات الادعاء في هذا الزمان بالدليل القطعي وهو بالنسبة الى الالفاظ التي كان مدركها للبادر مع القطع بكونه تاسيما من المصطلح
 دون القرينة لعدم صحة التسليم كذلك واذا بالنسبة الى الالفاظ التي مدركها للبادر وعدم صحة التسليم مع الشك في كونه تاسيما من الوضع والقرينة فلا
 يتم اثبات الوضع في مورد ما لا باعنا لصدور القرينة وهي ان كانت جهة شرعية فكون الظاهر من الطوبى والخصومة لافس الخلق كما لو كان مدرك
 اثبات الوضع والاداء الشهير من العلماء والجمهور الواحد من غير ما ينفك من جهة العرف والعقل والدلالة العقلية والنسبة الى غير الخطابات بعين ما ذكره
 في الخطابات لعدم القرينة بغير ما بين من غير مصلح الجواب هو الجواب عن ما ذكره الا الاول نعم لو كان من اقدم من القطع بالنسبة الى المتشابهين الخاصين
 في مجالس الخطاب المتأخرين بالقرينين اللغويين بالاستدلال تام لا غبار عليه لكن لا يكون معناه انما هو من جهة الاحتمال لاحتمال البيان عن وقت الخطاب فيكون
 الاستدلال بقول الثاني بالنسبة الى الاحتمال الثاني في جهة كون جهة الظواهر المتماثلة باعتمادها في الظواهر في زمان الشفاء من الطوبى المطلقة بانها تلك
 ظاهرا لكتاب المتأخرين في زمان الشفاء انما كان بالدلالة العرفية العلمية كاصالة الاطوار وعدم الاستدلال وعدم القرينة والتخصيص التقييد وغيرهما مما
 في الاداءات على الايات في كتابات من غير العمل بها واولاه العلم وحجبتها كما نرى من باب الظن المتعلق فكان كتاب من هذه الجهة من الطوبى المطلقة والجواب
 هو الجواب خارج البية نعم هو مسلم في الالفاظ التي كان مدركها لاثبات ظهورها في الزمان في زمان الشفاء كاثباتها او ضاعها او غيرهما عن القرين او
 غيرهما مفضل في الشهادة او غير ذلك من زيادة في السؤال عن الشيخ مجيبا لاسر قال: لمكاننا لثباتها او غيرهما انما يمكن من جهة العرف والعقل وغيرهما
 من الادلة القطعية في جهة ما بالنسبة الى الاحتمال الاول فيمكن الاستدلال من جانب وجهه الاول ان على من تسليم ثبوت ما هو ظاهر من الكتاب نفس
 جارية زيادة الظن بالاداء وهو لا يكون جهة الابدان من الاستدلال الثاني انه لو سلم كون الظن بالاداء التام من اللفظ جهة شرعية في الكتاب منوع
 لخارج الاخر في باب جهة وعدم كاسم في الفهم الجليل لا يامر بظنه غير مستند الى دليل من غير ان بعد من الحجة ما دل على ثبوت القرينة في الكتاب
 بمثل ان يكون المتأخر من جهة هذه القوة والظواهر من جهة التخصيص التقييد والصرف غايته الا من حصول الظن بالعدم لكن مع سبق
 الاعتماد على هذه الظواهر لا يجوز العمل بها الا في صورة الاضطراب والجواب عن ما سبق اننا نعلم انما القول بكون جهة من باب الظن الخاص مطلقا بان
 الصدوق قطعي في الدلالة والاداء وان كانا ظاهرين الا ان الظن الخاص فيهما مجزأ لا جماع وغيره لا يجمع كونه لان الظن بالوضع والاداء
 والقرينة يحصل من اشيائه ليس اجامع ولا عرضية كاشه وخبرنا بالاحكام اعرف ذلك فاعلم ان الحق في المقام هو التخصيص في جهة الالفاظ
 للوجود في الكتاب القرينة بالنسبة اليها في وجهها لان الالفاظ للوجود في الكتاب الصادقة في زمان الشفاء كان لها قانون عر في ذلك
 الزمان قبل صدق الالفاظ من الشارع لكون اللفظ معناه الحقيقي ذلك فاحدا او مستقدا مستقفا او خارجا مدحا او خاصا او عاما مخصوصا بمورد السؤال
 او لعدم اختصاصه لا وكذا كونه من الصدور او لا وكذا غيرهما وحيث هذا القانون اما ان يكون القرينة بمكان لا كما لقطع يكون اللفظ له
 معناه حقيقة في زمان الشارع مع الشك في كونه هذا او ذلك مع عدم امكان تخصيصه مع ولو بالاستقنات وعلى الاول اما ان يعبر عن القرينة
 بجمل لا يكون له ظهور ولا بل يكون ظاهرا في شيء معلوم اما الاول فكما لمشرا لالفاظ مع فقد القرينة في البين والمعلوم مع القطع باذات الجان
 مع كونه متعدد مع عدم القرينة عليه لانا حلية ولا خارجية مع خلوها مما يوجب الظن باذاتة شيء معلوم وهذا انما اقتضاهما في الجمل المتأخر
 ولا اشكال في عدم اعتبارها وهو واضح لا يحتاج الى البيان واما الثاني فهذا الظاهر انما ان يكون مجموع مقدمات ثابتا بالدليل العقل كقطع
 يكون معنى اللفظ في زمان الشفاء والقطع بالتحديد معناه الحقيقي في زمانين مع القطع بغيره عن القرينة الحالية واللفظية داخلية كانه
 لو كان جهة كونه قل هو الله احد وكذا قوله ثم الحمد لله رب العالمين ولما علمنا ما يحصل منه القطع بالمداد يكون مجموع مقدمات او بعضها ثابتا

في كتابه
 في كتابه
 في كتابه

بالدليل الغير الجلي وهو ان يكون معتبرها كما لا مازالت الغرضية واصالة الاغراض وعدم الغرضية وعدم فعل الوضوع وغير ما اكتسبها واضع وان كان
او لا يكون كذلك سواء كان تامة او الدليل الشرعي او عدم اعتباره كما لا دليل له في الاحتجاجات ولا يكون دليل شرعي على اعتباره ولا العدم كالظن
الحاصل من الشهادة وما وجد الظن بآراءه الشارع من كتاب لو كان حاصل من القسم لا قبل من الاجرة فلا يكون معتبر مطلقا ولا لازم الخلف لو كان
حاصل من الثاني منه لا يكون دليل شرعي ولا خلفا لخصيصه والاصل لا يكون من الظنون المطلقة والاصل عدم جبهتها حتى يقتضيه الضرر
لا يخلو الا في الاجزاء المتقولة يقتضي جبهتها كالمطابطة لا تقول لا يكون الاطلاق وان كان في جهة الاطلاق بل مقتضى الاعتراض
الاثبات في الجملة في مقابل الثاني وكذا الاجزاء اقلها التام وان كان ظاهر الاطلاق لا انه واحد لا يكون معتبر على ما يدل على جهة
ظاهر الكتاب لا الظاهر الذي يظهر منه بآراءه ولو من هذا الادلة كذا في الغرضية او مشكوك في الاعتباره فغيره اما لو كان حاصل من القسم لا قبل
في جهة القطع من اي سبب حصل ما لا قسم الثاني فهو ما يكون جهة من الظن المخصوص لان المصلح قطعي الدلالة لا يثبت العقل او التعريف المقتضى
في الاعطاء والشرع واما الادلة فهي ان كانت ظنية لان هذه الظن الناشئة من ظهور اللفظ الجهر ببلادة الحقيقة من محض وجه شرعية الغرضية
من حيث هو وانما يحتمل العلم بالسؤال فالدليل على ذلك وجوه الاول الدليل على الظن الذي ذكرناه هو انه ظاهره ذلك وذكره مع اراءه خلافا
بدون نصب الغرضية في عقله لا يحتمل الاجراء من وجه الخطاب وجوه لا تقول عدم اعتباره التعريف والعقل لا يبريد منه الثاني في العلم بذلك
اللفظ والاصل بالمقام عند التعريف ثابت بالاجماع والاعتراض من اللفظ والاصل في بناء العقل ومعرفة المسائل الشرعية من الادام الى الختام بل هو جلي
من غير الاغراض الى عدم جوان العمل بهذا الظاهر مقام الشفاء كانا وغيره كالكتابات والكتب المتوفاة والمنفعة منها فاما ان يكون قصد الحكم لخصيص
ومضونه في الخطاب مطلقا لا كلفاء في التعميم بظاهر اللفظ من بعد الاكفاء بالغرضية في الخطاب التي لا يصل الى الغايب لزوم الاضلال بخلاف
قصد الاختصاص هو دليل على جهة ظهور الخطا وان قلنا باختصاصها بالمشايخ فيكون المصنفون من المشايخ من الغايبين منها ما اراد الغرض
الى المشايخ واستراكتهم في الضموم وما ذكرنا ظهوره بل ان من خص جبهتها بالمشايخ في قوله فيهم بالقرينة في الخطاب المنقولة للغايبين واما سائر
الناس على العمل وانما يحتمل العلم فلا نرى لوقال التولي لمبدأ شئ في العلم او كرم هو كذا الاختصاص وهكذا يكون بناءهم على العمل به من دون الدلالة
فانها من ارادة الوجوب والاختصاص او العموم والمخصوص يحصل العلم مع امكان تحصيل العلم بالسؤال بل يكون السؤال مدعيا او القول بان وجه
الخطاب خصوصا في علم الغايب مدعوع بان كيف يعين العلم مع استعمال الآخر لا مستحيا كقولنا في بعض كونهما من كمالها
في الخافض المطلق في الفيد حتى قبل ما من عام الا قد عجز عما من مطلق الا وقد عجزت ما مع لعمري انما من عن وقت الخطا مع اننا نقر في كمال
في العلم الذي لا مطلقا انما هو ما لا ريب في عدم لزوم السؤال وعدم المنفعة على تركه وكونه من موانع العلم لا بل العلم لا بل العلم
بالاكتفاء لان تحصيل العلم بالادلة منها هو ما لا يمتنع وهو موجب للعلم والتسلسل لا نأقول بغيره فيمكن السؤال عما لا تسلسل
قد وجب ان نصالح ظاهر جواب الاستغناء الى ظاهر اللفظ الاول وجب العلم ولا وجب التسلسل ومثله الكلام في الناذل في زمان الشفاء بالنسبة الى
الاشياء لا لا تقطع بانا لو كان في زمان الشفاء حادثة اليه ونزل من الله تعالى على حقايقه ووجاهة مع وجودها في زمانه من القرائن كقولنا قد عجز
اصواته فوق صوت التي لكانا في زمانه من دون السؤال عن القرائن الزاوية فاذل من دون الثبات الى السؤال ونقطع ان يكون بناء المشايخ
على ذلك لو كان المصنفون من الله تعالى من كلامه ما يدرى كماله لا العجز عن عدم جبهتها لغيره بل من نصب الدليل لرفع المشايخ عن ذلك وجب للباغ
اثبات الرفع الثالث ان لو لم يكن جهة كان عدم جبهتها من اراءهم المقتضيات على عدم جبهتها ظاهر المقتضى لادارة نظر الى كونه غير جلي او غير جلي
لجهة الاجزاء والادلة على اختصاص جهة بالاشياء ولا اول لا جمل من المانع ولا لازم نفق جبهتها لاجزاء مساير اللفظ اقلها وهو ضرورة البطلان وكذا الثاني
فاسمعي من عدم تمامية الارجاع الى اصوليين من الخاصة والعامة ويظهر من علمه من جملته استدل على الاحكام بالآيات القرآنية وعدم الكتاب
غما لا دلالة له في القواعد من القواعد كانه في الفقه لا في الاستحسان والخطباء والوفاء والكفاء عند الحاجة والحج عند مناع قرائن
الوعيد وطلب الغايبين عند مناع ايات الوعد من الله تعالى والاحتجاج بالآيات القرآنية مع عدم منكر لهم فتدلى عليه لاجزاء الكثرة منها
ابن عباس على لبي بكر واصحابه حيث بعثوا منهن بانكر واعلم حسن شأبه بقوله تعالى قل من ربي الله ويقولون قد خذوا منكم عند كل مسجد
ومنها ما ورد في احتجاج ابي بكر على الصحابة في تفرقهم عن امير المؤمنين بقوله تعالى ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينة
ومنها ما ورد في احتجاج سلمان على عمر في المداين وكلمة ان لا يسامح من كان قبله ظاهرا بهم السوء بقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا
الظن ان بعض الظن ان لا يتسلسل ولا يثبت جبهتها ومنها احتجاج امير المؤمنين على غاصم بن زباد على نفسه الطغيان بقوله تعالى والذين
وضعوا للامان فيها فأكفروا ومنها احتجاج الزهراء على ابي بكر في منع الادب بقوله تعالى وورث سليمان داود والحق ومنها احتجاج مولانا الصادق
على عثمان الثوري ومنها احتجاج الجواد على الفاضل بن يحيى في عجل الامور منها غير ما سمعنا في لسانه من نقله عن الامام في الاحتجاج على الكثر
الكتب في التوازية الفصل الاول في الكتاب وجوب بناء العمل بمقتضى الجمع عليه ومن الواقي المقام الثاني في جبهتها الكتاب وجوب العمل بانقضاء كلمة اصحابنا
واستتمامه من غيرهم عن قديم الدهر الى يومنا هذا بل وسائر علماء الاسلام على ان كتاب الله الجيد جبر مجرى الرجوع اليه بل وعن الحج عليه وتواتر بين
الاجزاء واشتهر امره كاشتهر في معتبراتها حتى كان من ضروريات الدين ولم يخف على احد من المسلمين ان ظهر صاحب القواعد الدينية في
الحج وعن منيع الحجوة ذهب الجبهة في عدم الى الجواز في الخلق لا خلاف بين اصحابنا في اصوليين في العمل به كما سمعنا من ابي عبد الله

في الاحتجاج بالآيات القرآنية

السند المذكور وقد طبق ظاهره على ما من جميع الفرق من عند من اجتمعوا على ان يكون هذا هو الصحيح في الكتاب الحديث وانما تمسك بمكانة في الحديث
 ودرجته في سائر العلوم من غير تمييز بين الحق والباطل من جهة العلماء والمطالعة والوقوف على ما خلفه من سلفنا من الاحتجاج بالآيات
 القرآنية ومن دون ذلك من سائر العلوم فليس لهم الا ان يقولوا لا ياتون في هذا عند سماع قرائة آيات الوحي ويطلبون من الله تبارك وتعالى
 الا ان قالوا فاما في شئ من تكون من ضرورات الدين فصلاص للذهب عن كنف الجماعة فان هؤلاء انفسا يطلبوا وجه الكتاب صدور بطر من قبل
 الاكابر وقالوا احسنوا الاخبار كما صدر هذا الخلاف عن النقل لا من وراءنا كتاب الله وفي القولين الحق القول يجوز ان يكون هو ما في العهد الاول
 الذي غلبت المشاهير من ان الضرورة فاصية وان الله نعم ارسلا وسلا وانزل اليه الكتاب بلسان قومه مثل ما على او امره وما كان ذلك الا لا
 بهن قومه وجعلوا به وانما في هذا الكتاب ولا ياتون في هذا الامور يحصل القطع منه بالحجة ويكون حجة شرعية في الناس للاخبار المتواترة الواردة
 في مقامات متعلقات منها الاخبار الكبرى بل ادعى وانما الدلالة على وجوب هذا الخبر انوافق للكتاب عند التعارض كما في المعقولة وادله من زارة وبارك
 عن الكيفية والضرورة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما وافق كتاب الله فخذوه وما خالف فذرعه وما غاب عنكم فمعه ما وافق الكتاب فخذوه
 على ما في الكتاب وجهه وحله على ما وافق الكتاب بمقتضى النقل الواردة من الامة لاظهاره بغيره في الروايات من غير دليل ومع ذلك لا يتم لان
 التماسيل الواردة فيها التعارض ومقتضى هذا الروايات عرضنا على الكتاب بغيره ومنها الاخبار الدالة على عدم جواز اخذ الحديث من حيث هو الامور
 حيث التعارض الا اذا وافق الكتاب والسنة فيها ما رآه هو من غير عذر اخر من غير مسلم بن حاكم انهم مع ابا عبد الله ع يقولوا لا نقبلوا علينا خبرنا
 الا ما وافق الكتاب والسنة ويجدون معه ما وافق من احادنا المتقدمة فان المتقدمة بن مسعود لعنه الله من كتب في احاديث لم يحدث بها الا في حق
 الله ولا نقبلوا علينا قال يونس وانتهى بالعراق فوجدنا بها قطعنا من اصحاب ابي جعفر ووجدنا اصحاب ابي عبد الله ع متولين من صنعتهم و
 اخذنا كتبهم وعرضناهم من بعد على اهل الحسن الرضا ع وانكرنا منها احاديث كثيرة ان تكون من احاديث ابي عبد الله ع قال ان ابي الخطاب كذب على ابي عبد
 الله ع الله الخطاب يدعون هذه الاخبار بها الى يومنا هذا في كتب اصحابنا لعنه الله فلا نقبلوا علينا خلاف القرآن الى ان قال ع وانما عن الله في
 رسوله الحديث يقول قال فلان وفلان فانا نقول كل ما نانا ان كلامنا مثل كلام اولنا وكلام اولنا مصداق لكلام لغزنا فاذا انما كرم من بعدكم فلا
 ذلك في روى عليه فان كلامنا حقيقة وعليه فوطنا لا حقيقة له ولا نور عليه ذلك قول الشيطان ومنها ما روى عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع
 قال كل شئ في روى الى الكتاب السنة وكل حديث لا يوافق الكتاب فهو روى عنه كذا كذا من ابي بصير عن علي بن نظير وكذا غيرها ومنها الاخبار
 الدالة على وجوب العمل بها في الاحتجاج بالبصائر من الصادقة ان رسول الله ع قال ما وجدتم في كتاب الله فاعملوا به ولا تجدوا في كتاب الله فاعملوا به
 في كتاب الله وكان في شئ مني فاعملوا به في سنة وكذا غير ذلك من الروايات المتواترة من الخاصة والعامة كما ارفعا في النسخة في حق وهو ان النبي ع قال في
 تاريخكم الثقلين كتاب الله وعترته اهل بيته لم يفرقوا حتى تحلوا في الحوض والقلبان اما ان يكون بغير الاول وسكون لغاف في مقابل التخصيف كما
 من عليه ما روى يكون مفعولا لاسم الفاعل ويكون كتاب الله وعترته صفة بيان له وما ان يكون بمعنى الاول والثاني والمراد بالحق والادب به
 عن غير ابي روى يكون كتاب الله وعترته مفعولا لاسم الفاعل ولا فرق بينهما في كلمة الاستدلال في محل الكلام ولا فرق بين الحديث المذكور
 بما ذكرنا وبين المذكور بوجه من ان ما ذكرنا من انتمكم ان اقبلوا كتاب الله وعترته اهل بيته وجه الاستدلال انما المتبادر من هذا الكلام كونهما
 متروكين لاجل العمل ولولا العمل لم يكن الكتاب جبريداً في بعض المقامات فيلزم كون المترك شيئاً والعدا وهو مناف لظاهر الخبر ومنها ما روى
 الاحتجاج من اهل المؤمنين في حديث الرضا ع الذي جاء به حيث قال في شأن الحديث ان الله جل شانته ذكر بسعة رحمة واهنة بخلقة وعليه ما ذكرنا في الحديث
 من غير كتاب روى كلامه في اقسام فقهائهم يعرفون العالم والجاهل من غير الا من صفوه هذه ولطف حبه ومعهم غير من شئ الله صلى الله عليه
 وعلما لا يعرف الا الله وانبيائه والراسخون في العلم الى ان قال اما العلم الاول فاما في فضل رسول الله كقولهم نعم من يطع الرسول فقد اطاع الله
 وكما قاله نعم ان الله لا يهدي القوم الظالمين ولا يهدي القوم الذين لا يؤمنون ولا يهدي القوم الذين لا يؤمنون ولا يهدي القوم الذين لا يؤمنون
 في الحديث المذكور في الحج البلاء حيث قال فيها والصلوة على نبيك الذي ارسلنا من قبلك لعلنا نذكره لعلنا نذكره لعلنا نذكره لعلنا نذكره
 ووجه دليلنا القرآن امرنا بامرنا ما وافق جملته على خلف اخذ علمهم منها في ما ذكره من هذا القطع ومنها قول اهل المؤمنين القرآن كتاب الله
 الصامت وانما كتاب الله فاعملوا به في سنة وكذا غير ذلك من الروايات المتواترة من الخاصة والعامة كما ارفعا في النسخة في حق وهو ان النبي ع قال في
 الاحتجاجات والقول بان التمسك لا يدل على جبهه مدخوع بان الحفم لو قبل حجة النسخ في مقام الجاهلية فقد يكشف عن العكس وهو يكشف
 عن جبهه لا يلو لم يكن جبريداً من المؤمنين منها فصرنا اهل الجبر حيث قال لا خص من المؤمنين بعدد قولة نعم انكم وما بعد ذلك من
 الله حسب جهم فقال ما بعد موسى وعلية فقال ما اجملك بلسان قومك وجه الاستدلال ان النبي ع انكره لخطا في فهم القواين في قوله
 اجملك بلسان قومك في قوله ولما ذكر جهم في قوله اجملك بلسان قومك في قوله ولما ذكر جهم في قوله اجملك بلسان قومك في قوله ولما ذكر جهم في قوله
 قول القضاة في حق النبي ع السفر في موضع الخوف ويخافون وعنه وصاروا في مثل ما بانا ان نقصر وقدمنا فقال في هذه صدقة ولم ينعقد
 بظاهر الكتاب منها ما روى من ان رسول الله ع قال لا جناح عليكم في الجاهلية بان الله نعم وعلية فقال في هذه صدقة ولم ينعقد
 فضا في الجاهلية ولا ينعقد جهم الكتاب ومنها قول الشاهل حيث سئل عن المسكون عن جهم في الجاهلية لا نام والله ع قال من تليق حجة الامة وكذا غيرها

الملك المظفر الملك الناصر الملك الناصر الملك الناصر

الحمد لله الذي جعل
العلماء من عباده

الكتاب بما يتعلق بالاحكام الشرعية الشرعية كلها ما بين محل ومحل العقل والتقدير عظم حمل التخصيص متشاها لا يهتدى منه مع قطع النظر عن نسبة
 السبيل ولا يترك منه الى بل قد ورد من متباين جمل من الاحكام من لا يات بها الا من علمه من قوله ولا يستلزم خبرهم وهو مستلزم العلم
 قوله ليس بشئ ايكده من عقول الرجال في تفسير القرآن كالاخبار والدلالة على حكم الوصية بالخبر من المال حيث منعه بالعلم مستدك بقوله سبحانه
 على كل جيل منهم جزء وكانت الجمل عشرة والوصية بالعلم حيث منعه بالعلم مستدك بقوله سبحانه على كل جيل منهم جزء وكانت الجمل عشرة
 نعم في مواطن كثيرة وكان ثمانية مواطن وكذا بعد على حدة ثبوت بعض الاحكام مع كون ظاهر الكتاب على خلافه لا يتجلى الا اعتماد على ظاهر الظاهر منها
 وحيث انفس ونظائر لا يتردد لاجتماع عليها يقتضي خلافه وكذا اطلاق الوجوب بالشك الى الخوف والعقد ومنه من لا يات من نقص في الصلوة وان ختم
 يقتضي خلافه من ان القرآن ظاهره او باطنا كقولهم صلوا عليه وسلموا تسليما على ما ورد في التفسير وسلموا للمؤمنين وصاموا واستغفروا عليكم ما عهد اليه
 تسليمه ولا يحكم باطنه لا العصور الثمانية الاخبار والدلالة على تحقق الخبر في القرآن من الزيادة والقيس انما مضاف الاول فاولا بان الاستدلال بها
 لا يتم لا باسناد استعادة المعنى من الايات عنه ومن عند علم الكتاب غير ما تامل ان الاخبار انما تدل على تعيين الموضوع لا على كون من في قوله
 ومن عند علمه هو الاثر ولا يدل على حصول الحكم بل المعنى يستفاد من الاية وذلك ان المعنى لا يكون الا من ابا الظاهر وان كان هذا الظاهر هو ما يظن
 ثابت لعدم الفرق بين هذا الظاهر وغيره وليس الفرق لا يحكم صرا فان لم يكن جهة فلا يتم الاستدلال لاستلزام الدود وتجميع المروج على المراجع لا منصفه
 هذا المعنى من بعض ما يظن ظاهره ثانيا بان قوله نعم ومن عند علم الكتاب غير ما تامل ان الاخبار انما تدل على تعيين الموضوع لا على كون من في قوله
 مذهب من قال بالادلة العامة لا يستقر فيكون معناه انما يجمع علوم القرآن لهم ولا يدل على اختصاص بعضها وتخص بقوله الثاني دون الاول
 طعن من ان يقال انما تدل العموم فلا يكون ولا يثبت لان الكتاب اسم للقرآن الموضوع للجمهور لا الامم منه ومن الاية لزيادة الاول ولا التزام المقيس الثاني
 عروا وبعثوا السليبة في اية القرآن بقا لا لا يثبت قرآن بل بعض من القرآن ويحتمل ان يكون استغناء العلم بجموع القرآن للبقا والاشارة على ان لا تدعى
 خبرهم لكون التمثيلات والجملة من القرآن محصورا في سائر الايات المستوكرة لتأنيج هو المخرج ولا يدل على اختصاص خبرهم وثالثا بان العلم
 للاعتقاد في اية القرآن المطابق للواقع ومعه يدل على اختصاصهم به لا الظاهر الحاصل من الظواهر ولا عدم جهة الظواهر من قوله الثاني دون الاول
 ولا يجاب بانها مضافا لاخبار الدلالة على جهة الكتاب لجمع معناه لان هذا المتبعين ما دل على جهة الكتاب وهو الظاهر بما مثل في قوله والله والمانع يمنع
 ايتم ولا يثبت في اولية التقدير من الطرح واولية هذا الجمع من غير من حمل الشك على صورة دود والتفسير بهامع ومن الثاني بما سئلنا التكاثر فيجب
 الثاني لوجوب ما ترجع مع التثبت من الشهرة والاحاطة بالمقولة وبذلك ما اشتهر سئلنا التكاثر من جميع الجهات ووجه يتساوون ويكونا
 ذكرنا من الادلة الدالة على جهة ظواهر الايات في الارادات سليما من العارض مع ان كتابنا الثاني لا يخلو من كون معتق في هذا الشأن بل هو على الاثر
 لغيره قوله نعم وما يعلم لا بد له الا في مضافا الى ما ذكرنا من الادلة على نفي جهة غير الظاهر بل من الظواهر لغيرهم واما مضافا غير ما ورد في مضافا الى
 لتمام ما ذكرنا من الادلة على نفي جهة السند والثاني باطل فالمعتمد مثله وثانيا بان استعادة نفي التحجيز من قوله لا يرفع الاختلاف في مقام المجادلة
 تكون لا على اعتقاد المتكلمين من نفي جهة خبرهم كذا في اياتهم فالصحيح ان جهة الظاهر ان يستفاد احد المعنيين من الظاهر ذلك والآخر
 خلاصه من ان صدق الحديث يدل على اعتقاده بالجهة والثالث بان يجوز ان يكون مورد التمثيل من التمثيلات واما في السؤال من ان هذا كغيره من
 فان لا يظن في السؤال من كفايته لجميع الاحكام والخصان في حق العصور من حصل لغيرهم كره وهو مسلم ولا يغفل بغيرهم وثانيا بما عارضته
 ذكرنا من الاخبار ووجه الجمع والترجيح معناه كما مر لما مر في كون القرآن لقوم دون غيرهم ولقوم يتلون حق تلاوته ويقرءون في بيوتهم ولولا ذلك على
 لغيرهم فلا يكون ذا اعلية عدم التحجيز كما لا يخفى تجوز عموم الذين يؤمنون ويقرءون واما ذلك وان يستلزم ما احتاج الى من ذلك من انهم لا يسمون
 فاعلمونه في ايدة استنباط جميع ما احتاجوا ولا ريب في اختصاصه بالما جمع ان قوله القوم كتابه والناطقين عن من يجوز ان يكون ظاهرا
 للجهل على من سئل الدلالة من احوال ما ذكرنا وهو صريح في الدلالة على التحجيز في الجملة وارجح كما مر فاعلمنا ما ورد في الاحاد من منعه من تفسير القرآن
 بالقرآن لان حمل اللفظ على الظاهر لا يكون الا بالقرآن استعمالا لا بغيره والقرآن على ما مر في الاحاد من منعه من تفسير القرآن
 والقرآن لا يستفاد من غير ذلك بل يتردد على اوجه على سئلنا استلزام اللفظ الظاهر على معناه الشرع لكنه معارض بما ذكرنا وهو في الدلالة على
 جهة الظواهر ارجح بالتسوية الى الدلالة على معناه ما لا يلزم تقديره هذا بغير الظواهر مع انه وجه الجمع بين الخبرين في سئلنا التكاثر وهو المقصود
 موجودا في سئلنا ما مضافا الثاني فاما لا نقول بحجية الجملة واما مجرد كون بعض الظواهر على خلاف ما ثبت من الشرع لا يقتضي عدم حجية سائر الظواهر
 ولا خصوصية فيها والآن عدم حجية ظاهر اللفظ الموجودة في التكون ظواهر بعضها عما قاله الاجماع والعقل او غيرهما من سائر الادلة واما قوله
 ان للقرآن ظاهرا وباطنا فان ظاهر القرآن مراد بالاجماع ونحو مكلف بما الباطن فلا يكون مراد بالتكليف عليه بالضرورة واما مضافا الثالث ان
 وقع التحجيز في القرآن فالجواب عنه يقتضي سم مقامات الاول في وقوع التحجيز من زيادة والنقصان من حيث نفس الكلمات لوان عدم الثاني في عدم
 مضرة هذا الاحتمال بحجية الايات لباقيتها الثالث في قوله القرآن من جهة الامر بالاعتدال وكونه تحجيزا اما الاول فلا ريب في قوله القرآن بالامر
 بايدينا في الجملة واما قوله يقتضي كون ما تامل على محله هو هذا القرآن الذي لا يديننا من دون زيادة ونقصانا خلت من بعض اكثر الاخبار
 وظاهر الكتابي ويقتضي على يديهم القصرة والشيخ الطبرسي صاحب الاحتجاج وقوع التحجيز عن السيد الصادق ووجه الحق الطوسي ووجه الجمع بين
 عدلان ما يتعلق بالاحاد من القرآن ونقص ليس كذلك بل لو كان من القرآن لتواتر وكذا ما ينقل بالاحاد من لم يكن من رواه ليس كذلك

فنيان القرآن
 منقول من شرح القرآن
 في تفسيره

الاجماع على طعن جوي
استدراك السالك على حجج
فسيما مع ذلك

منه و من الله و الى الله

الْقَائِلُ بِمَنْزِلَةِ الْوَلِيِّ

محض

فخر خواجه

وَيُطِيطُ الْأَطْفَالَ بِمَا عَلَى الْبَلَاغِ مِنْهَا لِقَاءَ مَنْ يَرْفَعُهُمْ

فانظر الى الخلق
يسبحونك

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

منقول من كتاب: حلال الخمر في الإسلام

مع از حضرت صادق علیه السلام
روایت می شود که فرموده است
ممنوع از خوردن میوه های درختان
که در جنگل ها و بیابان ها می رویند

والمعنى الثاني

انجمن خیرات و خیرات

منه و ما نظر في

وہی کہ جس نے اسے پہچان لیا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

الكتاب المسمى في
العلمين الجليلين
في بعض النسخ

[illegible]

مجلس فضيلة العلماء
المجلس الثاني في تاريخ التدريس
في المدارس

وكلها مستقيمة لانه ليس الاصل في هذه النظرية بل الحجة كذا المتكلم والمجاز مع ان واحد لكن شهادته على حجة كتابه ومن كتاب الاخر وهو واحد وان كان
 من باب الجبر في العقل او النفس ولا بد من التخصيص المتكلم والمجاز مع كل ما في ذلك وهو لا يمكن الا بذكرها ولا حجة كذا المتكلم والمجاز وهو ان لا يخفى
 قول الشيخ في الجبر وان كان كتابه لا ينفصل عن غيره وهو صريح في ذلك لا تقبل الا بمسألة في جعل الظن في المعدل والجبر والاختيار معاً والروايات وهو من جهة
 مع الاخبار بجبرها انه لا يسل على اخذ هذا الرأي في تقليد طائفة من قومهم موجودا لظن كل من المشايخ للاختلاف في بعض رواياتهم ورواياتها المشايخ ان هذا
 الاختلاف في الوجود في الكتب لا يوجب له في كل ما معتبره واكتفى منها بالانواع الاربعية بل لم يظال الذين يسلق بها والجواب عن ذلك لا يمنع ندره هذه الانواع
 لكن ما لا يلزم من العمل بهذا النوع في غيرها الى الاصل في الحال الذين يسلق بها كونها لا تكون الا كمالا في سائر ما لا يكون بجبرها بل لا يستلزم العمل بهذه
 الاخبار عن انواع الاربعية معتقدون غيرهم من سائر الاخبار والاشياء كاشتهر واستألفا والنقص في هذا الاخبار ونفي غيرهم من جبر المرجوح على الرابع يكون
 الاختلاف المتكلم في الشريعة الاقوى من الاخبار الصريحة من جهة الاعتقاد ومن جهة الواقع اما الاول فلا يعاين باعتماد الاختلاف المتكلم في كثير من المناظر
 باعتبار الاختلاف الصريحة في الوجود في الكتب لا يوجب له في كل ما معتبره واما الثاني فلكون الظن الحاصل من الشهرة والاختلاف المتكلم في اقوى من الظن الحاصل من
 الجبر الصريحة في الشريعة لا يوجب له في كل ما معتبره واما الثالث فلكون الظن الحاصل من الشهرة والاختلاف المتكلم في اقوى من الظن الحاصل من
 من رواية السراج الاجماع الحاصل من العلماء في العمل بهذه الاخبار وهذه من رواية العمل بهذه الكتب لانهم لم يروا غير حدث هذه الكتب ولا وان عمل بها
 الخواص من الثاني من وجوه الاول ان كان من جهة الاجماع على العمل بها لانها لا تكون الا كمالا في سائر ما لا يكون بجبرها بل لا يستلزم العمل بهذه
 من رواية السراج الاجماع الحاصل من العلماء في العمل بهذه الاخبار وهذه من رواية العمل بهذه الكتب لانهم لم يروا غير حدث هذه الكتب ولا وان عمل بها
 الاجماع على العمل بها لانها لا تكون الا كمالا في سائر ما لا يكون بجبرها بل لا يستلزم العمل بهذه
 المتكلم في الشريعة لا يوجب له في كل ما معتبره واما الثالث فلكون الظن الحاصل من الشهرة والاختلاف المتكلم في اقوى من الظن الحاصل من
 من رواية السراج الاجماع الحاصل من العلماء في العمل بهذه الاخبار وهذه من رواية العمل بهذه الكتب لانهم لم يروا غير حدث هذه الكتب ولا وان عمل بها
 الخواص من الثاني من وجوه الاول ان كان من جهة الاجماع على العمل بها لانها لا تكون الا كمالا في سائر ما لا يكون بجبرها بل لا يستلزم العمل بهذه
 من رواية السراج الاجماع الحاصل من العلماء في العمل بهذه الاخبار وهذه من رواية العمل بهذه الكتب لانهم لم يروا غير حدث هذه الكتب ولا وان عمل بها
 الاجماع على العمل بها لانها لا تكون الا كمالا في سائر ما لا يكون بجبرها بل لا يستلزم العمل بهذه

وقد ذكرنا في كتابنا
 في الجبر والاختيار
 في الجبر والاختيار
 في الجبر والاختيار

عبدالمجید علی محمد علی

مختار من كتاب التكملة في

العلم على كذا فاسق ولكن لما كان دواعيها من خواصها في الواقع يكون جميع اختيارها صدقاً في الواقع فلم يجب التبين أو فاجبا مشروطاً بأنه ان حصل العلم بالصدق
أو انضامه في قول عادل آخر فاجب العلم ولا يجب التبين في عدم وجوب التبين لا يدل على العمل بقول العادل بل دلت عليه مع الاستدلال لا يقي ما الفرق بين
العادل والفاقد حيث جعلت في الثاني وجوب العمل بخلافه في الأول مشروطاً وليس هذا الحكم لا نأقوله بل الحكم متوجع لأن الوجوه المطلقا كان سلبها
لوجوب التبين معتدلة وهو قد يكون موجبا للتبني والكذب الموجب لا مضاع حال الخبر ويجوز ان يكون مقتضى قوله عدرا التبين لا العادل لعظمه له دون الفاق
مجعل الله تعالى بالنسبة إلى العادل مشروطاً فاسم ان المفهوم بل كما مضى على عدم وجوب التبين في الملائكة تربية التبعول ولعلنا لا ندرم موقف على
اعتبار الملزوم والملزوم في اختياره ان حصل المفهوم بالاحكام فحالف للاجتماع على الرغم من الخص من المعارض من حيث الارادة والصدق مع الا لا لوضعنا خصوص
القطع بالاختيار العادل انما يصح من غير قابل للمنازل لوجوب الخص من المعارض بل لا يتحقق مثله في العادل والواصر حيث روح لا بد من طرح اعتكاس السندين بان
وهذا التبرير خارجي من طرفهما معا لولا تحقيق التبرير في وجه واحد فمع كون احداهما نقيته او رده للتصديق والعين والصدق مع الا لا لوضعنا خصوص
فان لم يقوله كما لو في لا رتلا وهو مخالف للاجتماع وان حل عليه ما فهمه لا يبرهان وفي الاول ان التبين والخص من المعارض انما هو بقدر من اعتبار الغير
من حيث هو قط التبين في الفاسق لاجل عدم اعتبار من حيث هو قطي المفهوم يكون المراد منه ان من حيث هو لكن لا يستلزم عدم الخص من المعارض بل
در من اعتباره فذلك ان مورداً لوصفاته فلا يمكن ان يبرهن ما منها ما في ما قال بالمفهوم فبذلك لم يحل على اعتبار مستقلا الا ما خرج كالان تدار فعمل
الا اعتبار في الجملة فيه وقال بعض اخصائهم بالثبوت في الاحكام بالاجتماع المركب ولا يمكن عمل بعضهم في الاحكام دون الموضوعات وفيه ان
بهم اللفظ لا يخصص العمل فلا يحتاج الى الاجماع المركب لاعتبار التمسك بالمفهوم لما يجمع اذا كان معطى وهو يعنى اذا كان المراد بالفاقد في المخلوق مطلق
الفاقد وهو متوجع فبذلك ان يكون المراد هو الفاسق التبعين اعني لو لم يند وعدم التبرير بخصوصه هو ان يكون لعدم التصريح بل التبين في وجهه لا يبرهن
لكن يبرهن من نابع من اللفظ هو ليس بحجة وفيه ان الغير بالحق اللفظ لا يخصص من لورداً لاختياره لا يستلزم انما يجمع اذا كان المفهوم معطى وهو موقوف على
اثباته في الموضع المفهوم المخلوق كما هو متوجع والتميز عن ان هذا من صور الطائفة كما لا يخصصه عند عدم في المخلوق حتى يرجع التسليم الى العموم وخصان
باب سلب العموم وانما سلبنا كون المفهوم مثبثا لاعتبار قول العادل في الجملة فيقول هذا المورد والمجل ان كان هو صورة افادة العلم فليس لغوية الشرط وان كان
هو لا يثبت اعتبارها في العلم لوفى مورد يثبت في غيره بالاجماع المركب لما يخصص الفاسق هو الخارج من طائفة الله في سلب الاثر ان كان به الكائن في الصفا
ومن لم يكن كذلك فهو المعصون اليه قوله في هذا العلم وفيه ان الفاسق هو الخارج من طائفة الله في ان الكبير او الاصل بالاصغر ومع فالفهم مثبثا لوفى العمل
انما التمسك بها التبين لوجوه في المخلوق على ان يبرهن اعتبار قول العادل في الاحكام من باب التبعيد والتسليم المطلق في ولوم بعد النظر في بطلان اثبات
الحسنة وهو مخالف للاجتماع ولا يقول بل يخصص لوجه على العلم فبذلك عدم التبين العلم في غيره وقوله مع عدم وجوب التبين العلم فيه وهو في الاحكام
خلافه للاجتماع وفيه ان لا يبرهن ان لا يبرهن ان لا يكون المفهوم معصفاً الى الحالة المشاهدة في صورة افادة النظر ولا يبرهن في هذا ثانياً لاختيار الثاني وفيه
المفهوم لا يقابل له في النظر انما يبرهن ان التمسك به يبرهن في حجة قول العادل في الملائكة ان يبرهن ان العادل هو سلب التبعيد المرفوعة باذعاناً للاجتماع على عدم حجة الغير
الوجود والوجود عندنا لا يمنع الاخر من ثانياً بان لا يبرهن ان يخرج هذه البناء بقاء غيره بما يكون اخذ ذلك طريقاً له وبالعكس الاول فيكون في مقتضى
اظهارها للتبنا لوانما يبرهن ان التمسك به يكون موجبا لخروج جميع اخبارها والاحاد لا يبرهن ان التمسك به يكون موجبا لاختياره ووجوده في غير سلب المرفوعة
حجة لاختياره وهو يبرهن ان التمسك به في الحجة لان ذلك ليعان هذا البناء معارض بسلب التبعين ما فاعلة للاجتماع على حجة الغير والاحاد الثاني في قوله لا يقتضيان
بناء الحق والعلامة على ادعاء الاجماع سلباً لعدم التبرير في مقتضى ان يكون المفهوم ما يقتضيان في غير ما سلبها عن المعارض الخامس عشر ان الشرطية
هي من اذ الاما لا يبرهن ان العلم في الجملة يكون المفهوم ما يبرهن ان مقتضى حجة قول العادل في الجملة والنجار عشرة ولا منه بها هذا العلم المطلق
كافي في قوله لا يبرهن ان العلم في الجملة ان يكون هو صورة افادة العلم او غيره وعلى الاول يبرهن لغوية الشرط وعلى الثاني في مقتضى غير
بالاجماع المركب انما يبرهن ان المفهوم معصفاً لعدم وجوب التبين في الملائكة العقلية يثبت حجة قوله وهي متوجع في ان الواسطة بين الراد المطلق والقبول المطلق
وهي الموقوف على فرض كون المراد من الاثر هو الفصح كما هو حقيقة اللفظ وفيه ان المراد هو الشرط والمقتضى كما مر في السابع عشر ان المفوضية لا دلالة على عدم وجوب
التبين وبل من لا يبرهن ان انوار العمل ولا يثبت وجوب العمل في الجوارح عندنا سلم الجواز يثبت لوجوب الاجماع المركب لثامن عشر ان غاية هذا الاستدلال
انما هو مفهوم الشرط وحجته اول الكلام ان التمسك به لا يبرهن ان دهر الى حجة كثيرة لا يبرهن الاستدلال الى ظن الحاصل من التمسك به يكون حجة اول
الكلام وبل من التمسك به لا يبرهن ان الجوارح ان حجة انما يثبت في غير المعارض المقتضى حجة في الاعطاء الناس في عشر ان التمسك به يظهر الكتاب وحجته اول
الكلام اما من ان يبرهن ان التمسك به لا يبرهن ان الجوارح ان حجة انما يثبت في غير المعارض المقتضى حجة في الاعطاء الناس في عشر ان التمسك به يظهر الكتاب وحجته اول
فمن كل طرف فانه منهم لم يبرهن في التمسك به لا يبرهن ان الجوارح ان حجة انما يثبت في غير المعارض المقتضى حجة في الاعطاء الناس في عشر ان التمسك به يظهر الكتاب وحجته اول
وهو مخالف في حجة قوله بعد مقتضى حقيقة قوله على الوجوب اما لكونه اقرب الى الجواز انما يستلزم لطلوع المطلق ان لان العمل على الطلب المطلق المسائل لا يبرهن
فاسد هذا العلم المعنى لا حجة في المقتضى اعني ان الوجوديات في عمل الجوارح اما ان يكون موجوداً لا وعلى الاول يجب الحدز وعلى الثاني لا معنى
لا حجة ان لا يكون معناه لوجوبه وان كان احتمال الوجود وجوداً لا مع الاحتمال اما ان يكون تايلاً لا يبرهن او الاحتمال وعلى الثاني يجب الحدز وعلى
الاول فلا معنى لا حجة ان لا يكون معناه لوجوبه وانما في المقام اعني العلم بالجملة لا يبرهن في حجة لا حجة في العلم بالجملة لا يبرهن في حجة لا حجة في العلم بالجملة
ولكن في هاتين الواجبات والقرائن فلا يقتضيان لا حجة في العلم بالجملة لا يبرهن في حجة لا حجة في العلم بالجملة لا يبرهن في حجة لا حجة في العلم بالجملة

محکم دلائل سے مزین
مکمل متن پر مشتمل
مکمل متن پر مشتمل

[illegible]

برای اطلاع از آخرین اخبار و رویدادها

[illegible]

ما تقدمه الخمر : فإذا كان هذا القوم قد تفرقوا على وجهه ذلك كان الاعتبار ما تقدمه وكما هو

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

محمد بن ابی حمزہ

الحمد لله رب العالمين

[illegible]

عبدالله بن محمد بن عبد الوهاب

بسم الله الرحمن الرحيم

مکتبہ اہل بیت علیہ السلام

[illegible]

السلامة العامة

منقطع

استاذي المحترم

وَاللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ۚ وَمَا يُضِلُّهُ شَيْءٌ وَلَهُ الْيُسْرَىٰ أَيْسَرُ الْبَسْرِ ۚ

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسمًا من موسمي الدنيا والآخرة

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

فانما القدر الذي لا يمكن

الكلاب والحيوانات
والطيور والنباتات
والفواكه والخضروات
والحبوب والبقوليات
واللحوم والسمك
والفواكه والخضروات
والحبوب والبقوليات
واللحوم والسمك

الماء كذا كذا ما خففنا به من الماء

الفصل في معرفة
القطيع والجماع
والفصل في معرفة
القطيع والجماع

رو

مجلس العلماء
بمكة المكرمة
العلماء
بمكة المكرمة

هذا الاختبار هي
مورد

في عدم الفرق في النتيجة بين الظن بالواقع والظن بالظن في المقام طرح لظن المسوع نظر المانع مضافا لدليل الاستدلال هو اعتبار كل ظن لم يقع عليه
 اعتباره دليل معتبر والظن المسوع قد قام على عدم اعتباره دليل معتبر هو لظن المانع فانه معتبر حيث لم يقع عليه الشك منه دليل لان الظن المسوع لم يقع
 حيزه الاخذ بالظن المانع غاية الامر ان الاخذ بظن المانع من افعال المسوع لا يترتب على وجوب طرح ظن المسوع من باب التخصيص لا التخصيص فلا يترتب
 دخول احد المناهين تحت العقول لا يصح دليله كدفع الاخر مع تباينها في ما لم يتردد في دخول من حيث انظر انتهى وصار ما كالمسعى لا يتردد من المناهين
 ان الظن المانع ظل في المسئلة الاصولية ولم يجري الاستدلال فيه حتى يقتضيه خبر بل احدى ما ظن اعتباره من باب كونها معا بين المانعين وكونه قدرا منها
 وجوب شاكها لا يمتد ما يعتد في الظن المسوع هو وجوب العقل قطع العمل بالظن المسوع وليس ظن المانع ح ولو لم يجر فيها احد الظن المانع من باب كون
 غير قد لا يمتنع ان يطرح الظن المسوع بالاعتبار على من لا يتردد في العقل المجتزئة كل الظنين بدليل الاستدلال مجتزئة لظن المانع يقتضيه طرح ظن المسوع وحجته
 ظن المسوع يقتضيه خذله هو متناقض وتعارض من كيف يقول بعدم التعارض بل لا يترتب من ارجح احدهما عن صفة العدم لوجوده المخرج ومنه كون اخرج ظن المسوع
 مستلزما للتخصيص لا اكثر لا كثر بغيره واخرج ظن المانع مستلزما للتخصيص القليل لكونه واحدا هو وانما من تخصيص لا كثر او طرح ادله كثر وقال الحق
 الناس بان لا يترتب فيها ان كان الظن المانع والمسوع من جنس المادة واحدة كان تقوم الشهادة مثلا على عدم حجية الشهادة فان العمل ببعض افراد الامانة وهو
 الشهادة في المسئلة الغرضية كما ترى وهو ما يترتب كما ترى لان العمل ببعض افراد الامانة دون بعضها اذا كانا في وردين احدهما الاصولية والاخر فرعيتها لا يترتب
 بل يجزى لانهم وضع الحد في العمل بالظن اعتبارا مع عدم جريان احكام المعينات بتعيين افعال المانع لكون غيره قد رامتقيما وطرح ظن المسوع بالاعتبار
 ومع عدم كفايته لوجوب اعتبارها مع ما يتبع من افعال المسوع للمقطع وجوب اخله ولا يترتب على ظن المانع وكيف كان عدم اعتبار الاولوية في الاشكال
 فهو اما القياس المستنبط للعلماء جليا كان او خفيا فيثبت صغرا لا يلوته والاجماع التوكيد لاختلاف المتواترة والاختلافات المتواترة عن غير واحد العلماء
 والاجماع البسيطة المحققة بالمتواترة ومخالفة ابن حنبل في الغائبة لا يكون مصرحة واستدل بعض على بطلان العمل بالقياس بغيره فظلم من الذين
 طرحوا عليهم طغيان مخالفتهم بغيره بغيره من اهلهم كل ذي ظن من لبقه والغم من اهلهم بخبره الا ما حملت ظلالها وقوله بغيره وما امره الا
 له حيث الله خالص في الحق وقوله بغيره وما خالفه من الاخرى وجب الاستدلال بالايين الاولين انما ادنا على كون سبب المخبر هو اخصيص المصادر
 منهم لا كون الوصف الثابت فيها علمه بعد او بعد كون علمه تاسوا لا كيف يتخلف الحكم والقياس وتوقف على جعل الوصف فيها علمه تاسوا لا كون مقتضيا
 فيكون في الفرع مع المانع وكيف يتبعه ويقتضي الاخر انما ادنا على ان السبب الثابت للعلم هو العبادة على وجهه لا خلاص الوصف الثابت
 فيها الخ ما ذكرنا في الاولين وادور على الاستدلال بالايين الاولين انما ادنا على ان السبب الثابت للعلم هو العبادة على وجهه لا خلاص الوصف الثابت
 للملازمة يظهر من بعض اهل الدلالة وحق التسليم ولو كانت تافيت من القياس ثم ما ذكرنا في الثاني اطل بالاجماع لانه لو لم يعمل احد المناهين فاما المذكور
 والمقدم مثلا وفي الاستدلال لا يترتب على اقرب في وجه الملازمة نظر ما الاستدلال على ما سيجي واما الاخر فاعلان ظاهر الاستدلال او فاما الملازمة
 العقلية والذكر لاسانافا عقلية ولا تقطع لانه على ما ذكرنا من دليل واحد لا يترتب على وجهه ولا يترتب على وجهه الملازمة ان القياس على استدلال موقوف على
 الصغرات لانه لا يترتب على كونه ملازمة من غير تدل حكمه بالادعاء انما ادنا على التسليم موقوف على اوجهه والاعتناء على لا وضعا الخارج من ارضها على
 الضاد من الكلف غير او عدم كون الوصف في المذكورات علمنا ما وجب ان يتبدل الحكم بالادعاء انما ادنا على التسليم موقوف على اوجهه والاعتناء على لا وضعا الخارج من ارضها على
 الاحكام تافيت للصغرات لانهم مع عدم ما ذكرنا وهو كون الحكم لا يبعد للصغرات كونه في نفس المذكورات مع كونها ملازمة تافيت تخلف الحكم وتبدل
 عن مداركها ومعدلاتها فانما القليل في الاصل في الكلام في الاستدلال لانه لا يترتب على وجهه العقل بطلان القياس لكان القياس مناهيا
 للتسليم على ما ذكرنا في وجه الملازمة والثاني اطل بالاجماع لانهم يعمل احد المناهين فانما ادنا على التسليم موقوف على اوجهه والاعتناء على لا وضعا الخارج من ارضها على
 لا يترتب على الملازمة العقلية فحق الايتين يمكن ان يقاس على ما يترتب في محورها الطيبات لو تحقق هذا الظلم منهم وثالثا ان الصغرات لا تكون
 من اربط الذات بل قد تكون بالوجود والاعتبار على اقلها بل قد يكون على من تسليم قد تعارضت الذاتيات ولا بد من اخذ اقل القبحين ورجح في المقام
 يجوز ان يكون تبدل الحكم باعتبار من اظم منهم لكونه متصفا بالصفة الاستدلال من الصغرات لوجوده في الذات المقضية للمحلية وتوصيفه بغيره
 يكون الشيء علمه فاعليه وطائفة ومادة بغيره وان يكون في الافضاء متحد او قد يكون مختلفا مع كون بعضها اقوى وببطلان الحكم وبطلان
 غيرها وجب ان تكون المذكورات من هذا القبيل ورجح التعديل بطلان غيره لا يترتب على توفيقه للمناهين انما ادنا على التسليم موقوف على اوجهه والاعتناء على لا وضعا الخارج من ارضها على
 قلت من ان القياس موقوف على كون الوصف ملازمة حقه بكم في غير اورد مع عدم يمكن تحقيق المانع في الفرع ومعه كيف يمكن القياس بوجه
 بانه موقوف على تمام العلامة الثابتة وهو قد يتحقق للعقل بقلها في غير الصغرات فافاد في الاخيرين انما ادنا على التسليم موقوف على اوجهه والاعتناء على لا وضعا الخارج من ارضها على
 في الاشياء من الحسن بل يوقف على اذن العلامة الباطنة كما ذكرنا واما بان العبادة انما هو لايتان بما امره الترك غامض وهو لا يترتب على كون أصل العبادة
 على وجهه الا خلاصه فلا وتر كما متصفه بالصفة المقضية للمانع على الاول والثاني وثالثا بان من انما ادنا على التسليم موقوف على اوجهه والاعتناء على لا وضعا الخارج من ارضها على
 وجوده اخر في بعض مسائله او مستقلة بذاته او ترتبته وذاتها ان الظاهر منها احصاء الداعي التي تكون مختارا للكلف والصغرات لا تكون
 كذلك وخامسا بانها ما يترتب على العلامة العقلية لانه على كون الاحكام تافيت للصغرات لا بد من من فتردد في الاستدلال على حجية القياس بوجوب الاول
 بعض الاخبار المتقولة الظاهرة في اعتبارها مناهيا ما رجح على في الوطى الخالي عن الاثر لانه قال العزم بوجوب علمه الجهد في الخيال لا يتردد في توجوه
 عليه صاعا من الماء اذا التقى تحتها ان تعدد وجهه عليه العقل من باب انه لو كان علمه لهذا الامور الصعبة لكان علمه لاسهل الامور الصعبة

في بعض هذه المسائل
 العمل بالقياس

[illegible]

الخطبة الأولى

إلى فضلها
في الأوقات
مختلجة الخلل
المليحة

ای بھائی! میں نے تجھے کبھی نہیں دیکھا تھا

گنجی مضبوطی باللفظ فقد
منشور علی باب اللفظ قد
فان اللفظ قد

فان كان الامر
بالفعل فيكون
الامر بالشيء
الذي هو
الامر بالشيء
الذي هو
الامر بالشيء
الذي هو

حراما بالاختلاف ولا الشك في انهما من الاختصاص والكرهية هل يجوز الحكم باحدهما بالبدل المعنى كما في الضعيف في القول للغير وامثالها في
التسامح في ادلة الشك والكرهية لا يجوز اخلافها في ذلك على قولنا الاول انه لا يجوز وهو منقول عن المتن في موضعين وعن قولنا
مستكين باخافا كان شرعا كسائر الاحكام الشرعية فتوقف على دليل قطعي المجتهد وحيث لم يكن القول بغير شرعها الثاني انه يجوز التسامح
منها وهو منقول عن الشبهة في الدلائل ورواين في هذه الدلائل المحقق المحقق في المشارق والغافل في خبره والشك في الثاني في اوجزه والادب
وسبب الاستثنا وهو المشهور في المؤيد المتأخر في الاستحباب انما هو الاصل في توضع المقام يقتضي سم مقامات الاول في بيان موارد التسامح فاما الحكم
لاستحباب او الكراهية الثاني في بيان التسامح في جواز التسامح في ادلة القول بالرواية الضعيفة المجتهد في الاول
المقام الاول في موارد الاستحباب اعلم اننا لو زعمنا ان يكون تماثلان يكون عموما عند الشارع بل المؤيد في قوله الثاني لا يجوز التسامح
وسبب وجهه الاول ان يكون محتمل للفتنة من الكراهية والمحرمة الاولى لا يجوز التسامح في ذلك في سم منها وهو رذائل الامر من الكراهية والوجوب
وسبب وجهه الثاني ان يكون نارا من الاباحة والاستحباب او بينهما وبين الوجوب او بين الاستحباب والاباحة والاستحباب والوجوب
او بين الكراهية والوجوب على سم منها ان يكون احتمالا للمحبوب مستبانا من الامكان الثاني دون اشارة عليه صلا الوكيل مسببا من الاما
الغير المعبر كما في الضعيف وامثال الاول لا يجوز في الثاني فاما ان يكون احتمالا للمحبوب مع وجوب الدليل المعبر على بغيره ولا على الاول فاما ان
يكون الدليل عند العلم او لا كالظنون الاجتهادية وعلى الاول فاما ان يكون مع العلم الاجمالي بعدم استحباب او اتي كدلائل الامر من الاباحة
والوجوب ولا الحق جواز التسامح والحكم بالاستحباب في جميع صور المذكورة الا ما استثنى فيما ذكره من موارد التسامح هو في ما كان الشيء محتملا للمحبوب
مستبانا من الامارات مع عدم احتمال الفتنة وانما في بيان موارد الكراهية وهو رذائل الامر من الاباحة والكرهية ويظهر من بين الكراهية
والحرمية وبين الاستحباب والمحرمة في بيان عدم جواز التسامح في الوجوب والمحرمة وجواز التسامح في الاستحباب والكرهية اما الاول فلا
سدق ابقا العقل والشرع على نفي التمكن فيهما لا يعلم التكليف في الامور بالوجوب من حصول العلم العقلي او الشرعي والمحرمة من اعتبارها من الدليل
النهج المعبر في القول بالوجوب اما ان يكون بالوجوب او في الظاهر على الاول لا يشرع لغيره من عدم الحكم به والثاني ايقن في التسامح لاقتضاء العقل والشرع
فيها وانما الثاني في الاستحباب والوجوب والكرهية الواقعي فلا يجوز فيكون في شرعها لغيره من عدم العلم به واما الاستحباب الظاهري او الكراهية كذلك يجوز
وذلك لان الحكم مؤيد على الدليل القطعي وهو موقوف على استحباب القطعي والكبر في ذلك وكلاهما موجودان في المقام وذلك لان عدم وجود المحرر الضعيف
مثلا على الاستحباب حصل التمسك بهذه ما يحصل المحسوس لاعتقالات مستبانا من الامارات مع عدم احتمال الفتنة وهذه الضعيف قطع وبطلان البركة في
وهو ان كلما كان كذا يكون اتيان حرسنا عقلا في علمه مدحا عقلا وان لم يكن في الواقع كذلك وكذا في الشرع لان كلما حكم به العقل حكم به الشرع وهو
المطلوب لان الاستحباب الشرعي لا يوجب الاما مخرج فاعلم ويؤكد الشرع وهو وجهان الاول في قوله وكلاهما في حق الاجماع نفس هذا الذي بعد نقل الروايات
لها في اشارة فصار هذا المعنى مما عليه بين الفريقين ومن ذكرى اخل في هذا التسامح في اعتبارها من العلم ومن المشارق قد اشهر بين
العلماء لان الاستحباب انما يكون في الادلة الضعيفة ثم قال في جملة كلامه لكن اشياء العمل هذه الطريقة بين الاما من غير تكرارها وهو من كتاب الوفاة
حيث لا يشهد في جواز اكثر العمل بالكرهية الضعيفة في حق المعصية والوعظ ونسبها الى اعمال في صفات الله واحكام العمل والحكم وهو حسن لا يبلغ الضعف
هذا الوضع والاختلاف على اشهر بين العلماء الضعيفين من الشاهل في ادلة الشك والوجوب في الوعظ والعصم غير محض المحرر من الوجوه في البرهان
قد سمع العمل بالضما في ادلة الشك وان اشدد ضعفها وعرف الاربعين بعد نقل بعض الروايات هذا هو سبب تساهل معاشا في البحث عن
دلائل الشك ومن الروايات هذه الاحاديث سبب تسامح الاستحباب والكرهية بعد ثبوت اصل المشروعية في
كلام بعض الاجل العلماء المحققين تساهلون كثيرا في ادلة الشك في بعض موارد اجماع حقيقة كدلائل الامر من الاباحة والوجوب عدم ثبوت
الثاني قال في التكليف الجماعي واستحباب الاحتياط الجماعي الثاني في الاخبار منها صححه هشام بن سالم عن ابن عبد الله قال من بلغه عن النبي صلى
وسئل كان ليردك وان كان رسول الله لم يقله ومنها الحسن بن صالح بن هشام بن سالم عن ابن عبد الله قال من بلغه عن النبي صلى
له وان لم يكن على ما بلغه منها خبره عن ابن عبد الله قال من بلغه عن النبي صلى الله عليه وسلم في شيء فليعمل به فان كان رسول الله صلى
ومن خبر محمد بن زيد عن ابن عبد الله قال من بلغه عن النبي صلى الله عليه وسلم في شيء فليعمل به فان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
بقوله وصحاحه في الخبرين قال سالت ابا جعفر يقول من بلغه عن النبي صلى الله عليه وسلم في شيء فليعمل به فان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
كالمنع ومنها المروي عن ابن طاووس في كتابه لا يقال عن الصادق قال من بلغه عن النبي صلى الله عليه وسلم في شيء فليعمل به فان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
الامر من هذه الدلائل يقال في الاستحباب في بعض الموارد وهو مما يحتمل الوجوب والمحرمة ولا يستدل لظاهره لان نفي وجود المحرر الضعيف
وكلما بلغه يحصل الصبر عنه هذا ما بلغه في ثواب تلك ما الصبر عنها الغرض واما الكبر في قوله فليعمل به فان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
لاننا نقول بعضها صحيح وضعف غيرها فيجوز الشبهة لابق المسئلة اصولية واجبا الاحاد لا يكون حجة فيها لاننا نقول بعد انضام الاخبار في المسئلة
الغلبة في قوله في الاجماع من كبر من العلماء يحصل القطع بالتحريم فيحصل فلا بأس من كونها مؤثرا في الدليل القطعي كما في هذه الادلة فيجوز
في الكراهية ايضا اما الدليل القطعي فلا يترجح ان يكون تركه محبوا واما ما ظهر في قوله لا اجام فانما الاخبار فلا يترجح ما بلغه في ثواب على تركه هذا

فاما حاصل العلم الاجمالي بعد الاستحسان والكرامة فظاهر ما مع العلم الاجمالي كدوران الامر بها لا باهرة والوجوب لا بدولنا الامر بها باهرة
 والتميز فلا يصح وجوده مع هذا ما حصل الجوابية والثواب بذلك او تركا ويحرم مع العلم بالاجتماعات المعقولة والاختيارية ثبوت الاستحسان الطاهر
 ولا منافاة بينه وبين العلم الاجمالي بعدم الاستحسان الواقعي والادلة المذكورة لا تنافي في ما ذكرنا لانها تنافي اعتبارا لا ثبوتيا وهذا يمكن ان يكون
 احدهما في ظني على غير فظاها وما مع وجوده لا يثبت العلم به بغيره كما لو كان جبري على عدم الاستحسان او الكرامة والوجوب والحرمة مع وجوده
 ضيقا على احد هاتين الصفتين على نحو ما هو موجوده ولا بد ان جازمها بالاجتماع في الوجوب والحرمة كما يقولون في جوابه لفتنة لا تظهر الا في
 ذلك ولكن لا حول ذلك نعم هذا حاصل العلم التخصيصي بعد الجوابية بترك العلم بالاجتماع با حصره ووجوده الجبري الضيق على الاستحسان لا يجوز التسامع بعد الضيق
 احدهما مما يحصل الجوابية ولا يجرى مع العلم بالامر بعدم بلوغه من التخصيص وكذلك لا يجوز فيها ان كان احتمال الجوابية مسببا من نفس الامكان لا بد ان
 وذلك لان الصيغة لا يثبت العلم وان كان موجودا لكن كونه الكبر في معنى عدم حكم العقل هنا يمدح فاعلم ان الفاعل لهذه الاحتمالات بعد سببها
 والاختيارية لا يقتل لعدم صدق الباعث وعلى من يتسلم المسئلة لا ينصرف في الباعث وان كان احتمال الجوابية مسببا من الامارات مع احتمال المسئلة
 منه ولو كان من باب دولنا الامر بها لوجوب الحرمة ومع الاستحسان فاعلم ان الحكم يمدح فاعلم ان الفاعل لهذه الاحتمالات بعد سببها
 الامر بها الاستحسان والكرامة فاعلم ان الحكم يمدح فاعلم ان الفاعل لهذه الاحتمالات بعد سببها
 محتمل للفساد الكثير على محتمل للفساد القليل ولو كان من باب دولنا الامر بها لوجوب الحرمة ومع الاستحسان فاعلم ان الحكم يمدح فاعلم ان الفاعل لهذه الاحتمالات بعد سببها
 على محتمل للفساد القليل ولو كان من باب دولنا الامر بها لوجوب الحرمة ومع الاستحسان فاعلم ان الحكم يمدح فاعلم ان الفاعل لهذه الاحتمالات بعد سببها
 وهذا المركب بل من غير شعور كان مراد الاستحسان او الكرامة الواقعية وحقا يكون في شرها وان كان مراد الاستحسان الظاهري فذلك ان كان المراد
 جنونا سدا لا نه هو اداء ما يمكن الدين في الدين ويحتمل وجوب الدين على الدين فيكون في شرها وان كان مراد الاستحسان الظاهري فذلك ان كان المراد
 في قبول الزاوية كقولهم ان جازمنا فاسوقا نحو بان التسليم بينهما وبين الاخبار والحق ذكرنا عموم من جهة لا جهة الاول من حيث الثواب والعتابية
 اتفاق من كون المبلغ عادلا او فاسقا وما ذكرنا اقوى لا غنى عما اشرعنا وظهور اجماعنا على المسئلة مع ان التخصيص في الاختيارية العادل منافي فظاهر
 سياتي ان مقام التسامع ومع كونه المراد العادل لا وجه للتخصيص من الثواب مستلزام عدم التخصيص مع الاختيارية لانها لا يمكن ان يكونا في نفس وقتان ويكون حكم العقل
 سليما عن التعارض مع ان على من يتسلم ترجيح ما ذكره المحقق فظاهر من من في مقابل الدليل الحق فاعلم ان التسامع على امور الاول لا يفرق فيها
 ذكرنا بين الثبوتات والمعاملات لا يشترط الاول ولا الثاني فيكون مضافا الى ما ذكرنا من التخصيص على مستلزام التسامع والضموم والادعاء والادعاء
 فالذكر والتعقيب في ان واما ما اشتهر استحقاقا لاسما لعدالة على وجوب الجزاء والشرعية والكرامة من اذا احتل ما مالا من العباد فلا يجوز التسامع التسامع
 يجوز التسامع في مقام الوعد والتسامع لتعريف ظهوره في الاجماع من بعض كامن في التسمية والحقول فاعلم ان التسامع على ما ذكرنا يجوز في غير تسمية
 الشهادة عليه الا في التسمية والشاة الثالثة لا فرق فيها ذكرنا بين ان يكون الزاوية الضيقة من طرفها او من طريق العامة وهل يجوز بكل حال ان يكون جهة التسمية
 الضيقة ولا الاقرب الاول لغيرنا بل الدليل الصافي والاطلاق الاجماليات المعقولة وهل يجوز لاسبابه لغير التسمية فاعلم ان التسامع على ما ذكرنا يجوز في غير تسمية
 الاستحسانات والمعاملات المرسلات والاولى بالمعجزة والاستحسان او الاستحسان في القول به مستلزم للاعتناء بها في اشرع وقد عرفت عدم الاعتناء بها في اشرع
 احتلال من جازمنا ان التمييز لا يمنع من عملها كما لو كان في امثالها لا يمنع من وجوب الاعتناء بها في اشرع وقد عرفت عدم الاعتناء بها في اشرع
 بها في اشرع مستلزاما لاعتناءها بالاعتناء بها في اشرع وقد عرفت عدم الاعتناء بها في اشرع وقد عرفت عدم الاعتناء بها في اشرع
 موضوع هل يجوز التسامع ام لا والاذن في الاول لا يشترط الا في القول به فان حصل الظن المعتبر من الظن المظلمة على كون موضوعه لا يمنع من قوة
 نعم لو كان الظن المعتبر من الظن المظلمة على كون موضوعه لا يمنع من قوة نعم لو كان الظن المعتبر من الظن المظلمة على كون موضوعه لا يمنع من قوة
 ما ثبت استحسانا بالدليل المعتبر كالتدبير ان قال من فعل مستحسانا في كلامه لا نسبته في الحق والحرمان في جهة فاعلم ان التسامع على ما ذكرنا يجوز في غير تسمية
 مما يباح فيه بينهما بل على ما ورد عن الصادق باسنادين مختلفين في المحل الصحيح اما ان كان مقادير تربية الثواب لا يشرع في تربية عليه لاحكام الوضوء
 والحق لا يثبت من ملاحظة ما دل على الوضوء فان كان فاما ما قلناه في مقامه ولو كان معطرا لاضربنا الى هذا الاستحسان مشكلا وان كان القول لا
 في الحكم بوجه السادس هل يوقف جواز التسامع على العلم بالجهل او لا يجوز ذلك من غير تعليل مستلزم لا في جهل المستحسان واخاره ايقن بعض
 المحققين لكسر مشكل التمسك بالادب ولا يستلزم العلم في حصر الاقدام الا ان يمنع لاستقلال العقل في نفي احتمال التبعوضات السامع على
 الفتوى او العمل بما لو انما الضيق من دولنا الاختيارية فلا يوجب الاجتهاد او الحق وجوبه في الفتوى والعمل على جعل الاستحسان الواقعي واما على
 الوجه الاستحسان الظاهر في كل مكان ان يحصل العلم بهذا الاجتهاد على حكمه انما في ملائمة الظاهر كالوجوب فيما على فرضه شتى في العلم
 بالوجوب ونبذة او يحدث احتمالا لمصلحة بعد التخصيص كما على ظاهره ضيقه في العلم على حصره فلا يجوز ان في بعض موارد لا يجوز الحكم بالاستحسان
 والحكم به شرعا وقبل التخصيص في محتمل ان يكون فيجب التخصيص من باب القدر وكذلك الامر في جناب الكرامة او ما لو لم يجز له كالعقود بعد التسامع
 كونها واجبا او مباحا مع العلم بان لا وجه لهذا العلم بعدم الوجوب بل غايته حصول الظن بالاجتهاد في العلم وعدم وجود التسامع فيكون كالاشرف
 من خان البئر فان احتمال الفساد منها منقطع قطعاً في كل حال عدم الوجوب لا يخالف في مختلفات العلم حاصل ان الاجتهاد لا يوجب العلم من غير
 معينه منها كالمشقة في الفارة غايته الامر حصول الظن بها وهو لا ينافي حكم الاستحسان الظاهر بمرتبته في حقها كالحسنه ولا ينافي اصلها فان كان

في العلم بالجهل او لا يجوز ذلك من غير تعليل مستلزم لا في جهل المستحسان واخاره ايقن بعض

جاء في المتن
في المتن

من المواد التي لا يتشاع لواحد ان يصير المورد بعد الاجتهاد منها فلا يجوز التشاع بل يجب الاجتهاد الاحتمال كونه من كون الحكم بالاشتباه شرعا وكذا
بجمله فيجوز العلم بعدم التشاع ويجوز ان التشاع ولو بعد الاجتهاد كذلك لا امر في جانب كراهة فتنه بالمقابلة لثابت في الظن من حيث الموارد توضيح
الطلب ان الظن بالحكم المزعوم قد عرفنا سابقا ان قد يكون لاجل الظن بالصحة وكان الوضع فظها قد يكون لاجل الظن بالوضع والمستند وكان
الصحة فظها كقولهم ان من جاز في حال الشك ان كان الصحة فظها ووضع الرجب للجنس ثابت بالاجماع الموقوف من الشيخ قد يكون الصدور والوضع
لكم الادارة او المحجة تكون طينة كقولهم انما الشك في الايهود فان حجة في جانبها في مشهور ان فرض من خصها المذكور بعدا يكون الكل فظها
فتمثيل الوضع الصريح يكون ظنية كقولهم انما هذا المذهب من اوطاهر هذا كذا كذا فاما ان الظن بالصحة يكون مستند للظن بتعاقب حكم السام
فذلك يحصل من سائر الاقسام وحيث هل يكون الظن المطلق الحاصل من سائر الاقسام حجة كالظن الحاصل بالصدور لا توضيح المطلب يقع في مقام
اربعين الاول في النظر المتعلق بالوضع المستند المتعلق بالحكم المزعوم هو منقسم الى قسمين قسم يكون الدليل الشرعي فقط ارجع الدليل العقلي
على حجة كضرب اهل اللسان والامارات العربية كالتباد وعدم حجة السلب مقابلها بعد ثبوت حجة اللفظ عن التبريز والدليل الشرعي فيها هو
الاجماع والسيرة واما الدليل العقلي كما في الامارات منها التباد وانما السابق فيعني ولا بد من مرجع ايقن في بطلان التبريز بل امر في حجة
بالمناشاة الذاتية او الوضع ايضاً فيعني بطلان الاول فيعني انما الثاني ايضاً فيعني في خارج القطع بانها لا تعد بحصول القطع
بالوضع وحيث يكون الدليل الشرعي على عدم اعبار به وذلك كالظن الثاني من الدليل لله والاسمات كقولهم في اثبات الحقيقة الشرعية بان لا يكون
ما من التبريز في حجة كضرب كثر الاستغناء لا في الدليل الشرعي وهو الاصل والاجماع على عدم مدخلية العقل في الادعاء وحيث يكون محل السلب
وذلك كاستقلال المعنى للظن والشهرة بين العلماء والاجماع المتفق من العلماء كآثره او عطاء الشيخ في الرجب فيجوز اجماعا في اخبار الاخذ المردية
عن ائمة الاطهار كما في جبره من الشك في بعض كحجج الراسخين كذا كذا في الكلام انما هو في القسم الثالث من نهج يكون حجة لا يمكن
الاستدلال على حجة بوجوب الاول الاصل الذي ذكرنا من بعض في اول البحث من في الاصل حجة الظن في ثبوت الدليل على المقابلة في قوله
ان جازكم ما سوي بناء فبيننا اما باقتضاء الموقوف ذلك بنا على كون التبريز اعم من العقل والظن او باقتضاء الموقوف بطلان على حجة جزئية
المرجع عن الاثر واذ ثبت حجة الاستقلال بالاجماع الموقوف بالاجماع المركب الثاني لا لفظا محمول على ثبوت على حسب فهم الفرض وحسن
العرب بالاجماع والتكاتب العقل وعند حصول الظن صحت المزعوم موجود فيكون معتبرا في اربع بناء العقلاء على ترتيب لا تار عند حصول الظن
وهو حجة في ثبوت التبريز في دعوى الحاشية استلزاما بطلان العلم في تحقيق الادعاء بيان ان استنباط الاحكام غالبا انما يكون بالالفاظ والعلم في علمها
مستند لا يخفى لان ذلك غالبا ان يكون هو قول للمعنى هو لا يعبد لا الظن واما ان يكون هو الامارات كضربها وهي لا يفيد الا
الظن غالبا ارجح فيها لا يمكن تمثيل العلم اما ان يكون مكلفا بتبطل العلم ولا يكون كذلك كلف بالعبارة في العينة ان يكون مكلفا بالاحتمال
والعمل بالظن او بالوهم او بالخيال او بالتبويض وكما باقل لا الظن كما مر سابقا في السالكين بعد ثبوت استلزام الدليل العلم في نفس الاحكام وحجة الظن
من رتبته فيقول بانقلاب الاصل كلفه فظاهر حجاج عندنا حجة الى انما قد قبل انما على من هذا من بقاء الاصل وعدم انقلابه في الجملة وحيثما
الحاق كل سبيل وجوب من دعوى ثبوت حجة هذا اما باعتبار ان الاستدلال انما حصل من الهيئة الاجتماعية من الصدور والوضع فتبين حجة الظن
في الاول والثاني حكم او باصل الفرض ولو سلم انتفاع نائب العلم في الادعاء غالبا وعدم مدخلية الاستدلال الثاني في الاحكام الا ان ما ثبت حجة المحرر الصحيح
الموقوف الوضع وظهر الصدور في حجة المحرر الموقوف الصدور منظون الوضع من الحجة الصحيح بقاء الحكم لان الاول كما مر من حاصل من الحجة الصحيح
في الاول والثاني حكم او باصل الفرض ولو سلم انتفاع نائب العلم في الادعاء غالبا وعدم مدخلية الاستدلال الثاني في الاحكام الا ان ما ثبت حجة المحرر الصحيح
الموقوف الوضع وظهر الصدور في حجة المحرر الموقوف الصدور منظون الوضع من الحجة الصحيح بقاء الحكم لان الاول كما مر من حاصل من الحجة الصحيح
في الاول والثاني حكم او باصل الفرض ولو سلم انتفاع نائب العلم في الادعاء غالبا وعدم مدخلية الاستدلال الثاني في الاحكام الا ان ما ثبت حجة المحرر الصحيح
الموقوف الوضع وظهر الصدور في حجة المحرر الموقوف الصدور منظون الوضع من الحجة الصحيح بقاء الحكم لان الاول كما مر من حاصل من الحجة الصحيح

في المتن
في المتن

المركب بين الظنين بالاعتناء الى سبب حصول التعارض ويكون الاصل سلما من التعارض وعن الثاني من حيث انما هو باب العلم في الموضوعات المستنبطة
لان الالفاظ الموجوبة في الكتابات المستندة ان يكون معناه الغرض واللعوى متحدة كما امر بالمعنى الالفاظ المتوهم ومباحث الاوامر والنواهي واشتراطها
المركب في الشك في الالفاظ على شرط وفكدها ان يكون مختلفا او يكون مشكوكا وعلى الاول كباب العلم من حيث لا مكان الرجوع الى العرف وتخصيص الحقيقة والحق
بالامارات العقلية كانتادروا عدم صحة الثاني مثلا وعلى الثاني فبناء على تقدير العرف فذلك وما يضاف على تقدير العرف فيمكن تشخيصه بقول اللغوي
وعوله بها حجة الاجماع من المتقدمين والمتأخرين وبقرها بالتصديق لان تدبير تكتيب اللغز كان في زماننا لا يتركها من جهة العمل للعلماء ولم يحصل
الرجوع للصحة وعلى الثاني لا اصل هو الاتحاد وهو حجة الاجماع ويكون من جهة العرف ويكون كالأول ولو سلم الاستدلال وعدم الاجماع على صحة القول
التسوية والاستقرار والاصل ان يكون بعد حيل الاستدلال يكون اخذ هذه الظنون هو القدر المتيقن لان كل من عمل بالشريعة والخبر والاجماع المتقول على ما ولا
مكتسب هو حجة والمحقق صاحب الى الدليل عن الثاني من حيث ان قاعدة الحكم ترجيح المرجوح على الراجح توحيه ان بعد افتتاح باب العلم الشريعة
الموضوعات المستنبطة عند التوارد المستند لان يكون الموضوعات المستنبطة مدعيات في الاستدلال الا على وجهه وبغير الاستدلال الا على وجهه بالظن الصدوق وهو
لازم العمل سواء علمنا بالظن في الموضوعات المستنبطة كفاية العمل بهذا الظن لرفع الاستدلال الا على وجهه وبغير الاستدلال الا على وجهه بالظن الصدوق وهو
يكون هو القدر المتيقن والخارج عن محتمل الاصل وبقي الظن في الزيادة المستند في الموضوعات المستنبطة تحت الاصل ولا بد في الخارج من اثبات عدم الضرر
لمجرد العرفية وحجتها بغيره من اثبات عدم الضرر في قياس مع انزوع الفارق فحقوا الاستدلال الا على وجهه في الصدوق ومنه موضع حجة الظن لو لم يكن
القدر المتيقن موجودا فلا بد من التخصيص والقول بعدم الحجية في البعض من اثبات الضرر والدليل في المقام من الثاني كما عرفت ولا يجرى معهم مقتضى ذلك كما
رفع الاستدلال الا على وجهه بالعلم بالظن من جهة الصدوق عن الثاني بان القدر المتيقن من مبدء الاجماع هو الاصل والظن انما نشأ من العرف واللغة لا من الظن لما
من الشريعة والاجماع المتقول ومثاله ان يكون حجة اخلاصه بل العلم من الاكثر من عدمه ولم يظهر من مبدء العرفية القدر المتيقن في الاوضاع علمه
بالاصل لا يعلم كونه من باب الظن بل العلم من عدمه ومثاله ان يكون من الناس ما ما كانوا باقوا على من كان محتمل العلم وعلى من علمه من عدمه مكمل
بالحكم الظاهر في الناس من الاصول لعموم الدليل على حجة الاصول مستلنا لكن في صورة تعدد العلم في بيان المشكوك والموضوع والظنون في عمل القوي
والترك في عمل المخير ولا ينبغي حجة الظن فذلك لا يفي بمتطلب توجيه الخامس ان الالفاظ الموجوبة في الكتابات المستنبطة ما يكون من حيث
الشائع كالصلوة والركعة والطهارة والنجاسة والبيع وهكذا واثبات الوضع في زمان الشارع لها وكذا التخصيص الموضوع له من ان وضعه للاول كان
او ان ابد عليه لا يكون الا بالاستقرار والشريعة ولما لم يمتد لها عدم مكان تشخيصها بالقول للتعوي بعد بينها فلا بالامارات العرفية لعدم كونها في زمان
الشارع حتى لا يخطأ حال العرف فيها وبغضها مما لا يكون لموضع شريعته تكون الاتحاد بين العرف والعلم على ما لم يمتد لها عدم كونها في زمان
ملكه الاستقرار عند حجة الاصول في الموضوعات المستنبطة من باب التبعيل لتعرف وبغضها انما يحصل القطع بالاحكام من تشخيص العرف فيها فذلك يكون
بالامارات التي هي محل الشك من انما نشأ من العرف من ادم ولا يمتد هذا الا باصالة عدم التبعيل لظن عدم الاستقرار والعلمية وهذا قد يكون مع
والترجيح بينها لا يكون الا بالظن الثاني من الاستقرار ومثاله وقد لا يمكن التخصيص لا خلاف في العرف فيها كدخول الغاية في المعين لا وبعضها مما
يحصل القطع بالاختلاف وهذا لا بد من تشخيص معنى التعوي حقيقة ومجازا وقد يكون قول التعوي في ارضاء الوضع او لعدم وضاه وقد يكون
ظاهرا كقولهم قد استعمل في ذلك او بمعنى ذلك وعلى من فيها قد يكون مع التعارض من طائفتين جميعا لا يخلو في ذلك يكون مشكوكا من ان المراد به الحقيقة والنجاة
كان بذلك للفظ معانيها متعديته والشك في انها كالمعنى سبيل الحقيقة والنجاة والتبعيل في ذلك لا بد من الرجوع الى الاصل من ان الاصل في كلام اللغويين ان الشك
فيما لم يمتد له العلم في الاصل مدركا من حيث كافيته واما علمها فاما علم حقيقة قد يحصل الشك في كون استعماله مع العرفية المعينة او المخصصة
الصادقة ام لا ومدى انما نشأ من العرف او المطلق او المحتمل لعل الا باصالة عدم التبعيل وعدم التبعيل وعدم العرفية ومدى هذه الاصول في
الاستقرار لا يبق مدد هذه الامور اعراضا لعدم النقل وعدم الوضع وعدم العرفية وعدم التبعيل واستلها هو الاجماع على حجة الاصول العرفية
وكذا مدد كبر العرف ولا ينبغي حجة في الالفاظ لاننا نقول هذا مسلم فيما كان صدوقا للعلماء ما بالنسبة الى سماع مع عدم نصيب العرفية من حيث الحكم
ولما لم يكن كذلك كافي الالفاظ الكتابات المستندة اليها بل من القطع الاجمالي بورد التخصيصات المعينة والصورات الكثيرة فيها مع عدم الدليل لتعريف
على التعيين فيكون بناء العرف على ذلك مع امكان تحصيل العلم من حيث انما عرفت ذلك فيقول في تشخيص الأوضاع والامارات في الالفاظ الكتابات
اما ان يكفي بالعلم بما يحصل من القطع بالوضع والارادة ويرجع الى الاصل في غير ذلك في لزوم الحدوث من الرجوع عن الدين والعشر الى المرجح بين
الاحتمال الاول والثاني لا لئلا العلية كما عرفت لكونها علمها مستند الى الظن والعمل في البعض من قول اللغويين الامارات والاصول لا يمتد الى
صرف مدد الدليل على اعتبار بعضه دون بعض لان الكتابات لا من الشك ولا العقل ولا الاجماع اما الاجمالي فلان العلماء كما علموا بقول اللغويين
بغيره بغيره واما غير ذلك فظاهر مع ان حجة قول اللغويين حيث هو اما ان يكون لاجل كون حجة شريعة الحية ويكون لاجل كون قوله معتدلا للظن وعكس
المتأخر في تشخيص الأوضاع لا بد من الاول من عدم الدليل عليه كيف يكون قوله حجة مع كونه فاسطحا مع احتمال الخطأ في احكامه وتركه في قول
المتأخر في اختياره صدوقا لا يترتب عن المعصوم من الخلاف كما عرفت في السابق لان لفظا لو كان هو الايات والاجازة هو الشك في الثاني اولى
ولو كان هو العقل فلا ينبغي حجة في الثاني لكونه أقوى الظنين وكيف كان الظن الحاصل من الخبر الصحيح والاجماع المتقول ومثاله في اللغة
حجة الظن الثاني من العلم في الالفاظ المصنوعة التي لا يمكن تشخيص الوضع منها والاجتهاد في حال العرف بتقديم عرفة في الالفاظ التي

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسمًا من موسمي القرآن الكريم

باب في بيان ما ينبغي من التواضع

بالمنهج في الخطب المتعلقة

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسمًا من موسمي الدنيا والآخرة

وهو ما بعد الدلالة الزاوية ضافا الى الاستدلال بالثبوت الحاصل للظن بالصدق فمما جزم ثبت للتكليف ان كان مع ذلك معارضا بغيره مسلم اخر وقوله
فكان في ذاتها خاضعة لغيره يعني فيه التصديق كما في الشهادة فلا يخرج من ملاحظة اشارة حجة الخبر الواحد من انها لا يثبت حجة الخبر المصطلح او مطلق الخبر وفصل
الاول والباطل ولا يثبت حجة الخبر الواحد كما استدل كرم ثم قال بالحق ان هذا البناء باطل لا يثبت ذلك من باب الخبر المصطلح ولا دليل على كونه حجة الواحد
بالخصوص في غير الشهادة من احكام الخبر ولا دليل على كونه من باب الشهادة لعدم صدق عليه عندنا لما فانما لا يثبت في المقام ليس من بابنا من الحق للادام الخبر
او الخاف مع اننا اعلم بمعبرة الشهادة مما لا يخفى من صحتها انها شهادة لكن لا دليل على وجوب الثبوت في التكليف فلا ولي ان قوله من باب الظن
الاكتفاء الى ان وجه كلام الشبهة في اخذ العموم في الخبر دون الشهادة باننا لم نرد ان العموم يوجب الرواية دون الشهادة وبما هو كونه الشهادة ذاتها مخصوصة
دون الخبر وهو كذا في الجملة فلا بد من علمه ان يثبتها في اخر وهو لا يخفى في الشهادة كونه انفراد الحق لانم الخبر في ذاتها خبر فانه لا يوجد فيه
الا على سبيل التبعيد والاستدلال كالحقوى ثم قال وحظنا الاصول في هذا الباب للفقهاء من الشهادة وغيره من الاخبار حرق بمقتضى الشهادة فاصلا
بطلت فيه العدة وهو مشكل لان ما ذكر من المبدأ في الشهادة كغيره لما يختلف في عموم العلم في الشهادة الا ما اخرجه الدليل ليس بان من دعوى كما يتر
مطلق الخبر الا ما اثبت الدليل التسليم هو ما افترضه الادلة في خصوصها المقام لان بهتسك بالاستقراء وتبين مواد الاحكام فانه يقتضي كون
فيها العدة وان ما اكتم فيه الواحد فاما خارج الدليل ثم قال بعد اسطر والاصل في سبيل العلم بالاحكام الشرعية اذا كان مستندا لما ذكره على الظن
هو يحصل بالخبر لا بالتدليل من الواحد واما اثبات حقوق الناس فلهذا علمه على العلم والبدنة واليه من علم يحصل للمناسخ فيها بالباطل
بمطلق الظن فمثل احبنا لطيفنا باننا نعلم من شدة العلم بالترضاع ومن كونه اقنوم مضل للمرضى ولما اهل الخبرة ولا يشترط في ذلك منى مثل القسوة
فيكون الواحد ولا وجه لاثبات العدة كما وقع من بعض الفقهاء وبقية من الاحكام الشرعية المتعلقة بالموضوعات فتعلق بما هو في نفس الامر
فان حصل التسليم في العلم هو ولا يفرع في الظن لاسخا لادانك في غير الاطلاق والاعتدال من هذا القبيل فالعبرة بالظن في الخبر والذات هو كونه معتد
لان من باب الرواية ولا من باب الشهادة انتهى ما اوردناه ذكره عندنا في حق الخبر بين الخبرين المبالغة في الشهادة والشهادة لو كان بمحض كون المورد في الاول عامما
وفي الثاني خاصا كما ظهر من كلام الشبهة ولحقوقه فينبغي في الاول باختياره فيجوز ولده من استفرغ فان المورد خاص لا يكون شهادة جن ما يلزم
كون الاخبار في الموضوعات الصريحة كالمشاهدة تكون المورد فيها خاصا وليس كذلك قطعها ولزم من ذلك لعل بكفاية او احدا الشهادة في الموضوعات
الصريحة كالمشاهدة على هذا من قال بما يميز بين الشهادة والامام خارج الدليل لكون المورد من الموضوعات الصريحة ولا يقول انما يكون ذلك لو كان
بان الشهادة ترجع الى حق الخلق والخبر يرجع الى حق الخلق فيقتصر الاول بالشهادة على خبر الواحد لا يجوز اجراء الحد في الشهادة والحق في الخلق يقتضي
الثاني باخباره بدعي ولده من استفرغ لا مؤلفا بدعي فلو كان في حق الخلق فيقتصر الاول بالشهادة على خبر الواحد لا يجوز اجراء الحد في الشهادة والحق في الخلق يقتضي
بان هذا مبني كونه خبر لعدم الزام به وليس كذلك قطعها ولو كان المرجح هو الخبر فلا وجه لادانك في خبره وذكره ومن لزم في الخبر انما هو له في النشر لو كان
المورد بما ثبت له حقيقة شرعية على خلاف اللغة لان الفرق الذي ذكره والتعريف الذي صدر عنهم ان كان من باب اصطلاحهم فلا يكون تكلم الناس
مع حادثة على اصطلاح الفقهاء في الاحداث بعد زمان الشارع فكيف كان من باب بيان معنى العرفي او اللغوي او الشرعي ففقدت اشارة لا يتم وبه يقتصر
فالحق الحقيقي لا يتبع كونه المرجح الى صدق العرف والمشتهر من انشاء مع اللغة لقطع بوجود هذه الاسماء من الحكم والشهادة واثبات المطلقين بها
في جميع الان من جهة قبل زمان الشارع واما الكثرة عن حقيقة في زمان الشارع لانه لو كان الشارع هذا اصطلاحا فلا بد ان يجعلوه لغيره من المعاني
الكلية كالحكم لوقوله الشارع على المعنى الكلي اعني الزام المطلق في زمانه لا في زمان الشارع من انشاء الشارع وهو الخلق في حال المصطلح بهتسك
على انما اعلام الخالد قد يثبت الحقوى عليه وقد يصدق في الرواية المصطلح عليه وقد يصدق عليه الخبر المصطلح في الشهادة وقد يثبت عليه الشهادة وقد
يلتزم من الاول والثاني وبين الاختصاص وبين الكل وهكذا وجب لا بد من الرجوع الى الدليل في المعلومات من ان يقتضي في الحقوى ما من اعتبار الاول
مطلوب الا بالتفصيل وكذا في الحكم وما من الاقسام في الشكوك من ان الدليل يقتضي اعتبار اعلام الدليل الواحد مطلقا لا ما خرج بالدليل الواحد كالمعلم
العلم المنبسط انه لو كان الاعلام قطعيان في ذاتها صريحة لكانت حقا لان العلم في الارتفاعات شبيهة بشهادة واعلم الاعلام الظاهر فلا يكون شهادة قطعيا لثبات
القطع من قوله شهد ذلك والتكذيب لغيره لو قال انما شهد بذلك العلم يكون طرا يفتي مع علماء سابقا ثم قد يعلم صدق الشهادة وقد يكون مشكوكا
فدبر لو كان الاعلام قطعا لزم عدم الزام به لعدم كون المورد قطعا او عدم كونه المقام معا لاثبات حقا لان العلم في المقام لكون الاعلام منه ضبا مع علم
الزام به وهكذا فلا يعلم كونه شهادة مع عدم اصناف اول الشهادة في نفسه لا يعلم كونه حقا مقابلا للشهادة سيما مع كون الاعلام منه ظاهريا والمورد خاصا
فحقه حكم يكون نبيها وان لم يكن انكار سبب المطلق عنه لكن الحكم يكون نبيها مقابلا للشهادة حتى يحكم بكفاية الواحد على فرض تمامية ادلة الخبر الواحد مشكوك
ولا يكون صدق العرف من باب الاول والثاني معلوما في وجوده ان يكون من الاول والثاني ولا يكون دليل على حجة العلم الواحد انما هو المطلق والمعامل
ولا لسانا معابلا للشهادة ولا لسانا لا اصطلاحا في المراد والمحدث على قوله ولا لهذا لسانا الطوائف من اصحابها في حق الاول والرجحان كونه ما فيها
او نفعه وهكذا لعدم تمامية الادلة الخيرية العلم الواحد لا العلمين فضا على غير الشهادة لاجل الاصطلاح من استنادنا في العلم في الموضوعات الوضعية
على الكلام ما ذكره الحق في التبعة اماما اورد على الشبهة بان ادلة الخبر في الرواية المصطلح في حقه هو كلام متين واماما قال بعد وجهه ان ادلة المسلمين في العلم
عزل على الصحيح وذلك في حفظ الواحد ويصلح الكلام لا يكون في الواحد من حيث هو حقيقة لا يصلح من الاصول كعمل المسلم وغيره بل في ان الواحد هل يكون
من حيث هو دليل حجة شرعية صريحة في نفسه لا لاصول لا لوقوله فلا بد من من ما استدل به في غير ادلة الكلام من ان العلم بالصدق الحاصل من الواحد

[illegible]

هل يكون دليلا شرعيا أم لا وأما ما قال بعد ذلك من أن الأصل في الشهادة كونه دليلا شرعيا
وأنما يقال بعد ذلك من أن الأصل في الشهادة كونه دليلا شرعيا
الأصل في الشهادة كونه دليلا شرعيا
ولا يكون مضادا لقوله إلا أن يثبت بالاستقراء عقيدة الظن من الاستقراء بحيث يحمل الحكم ولو كان التمسك به من باب الأصل في الظن بشرط أن يكون
أول من الظن الخاص بالواقع فيكون المدعى بمحصله فيخرج الثاني دون الأول بحكم وأما ما قال بعد ذلك من أن الأصل في الظن بشرط أن يكون كالتقوى
أمر يكون من باب الظن للاجتماع على اعتبار الظن هنا والتقوى لا يكون من باب الظن وأما ما قال بعد ذلك من أن الأحكام الشرعية تعلقت بما هو في نفس الأمر
حاصل العلم فالعلم والافتقار لا يستحقان التكليف بما لا يطاق فبذلك لو كان مكافيا لواقع ونفس الأمر مع ما يلزم للاحتراز عن المشكوك في الموهوم
في محتمل الخرج والاشتيان في محتمل الوجوب بغيره وهو ينفى اعتبار الظن وإن كان موقفا على إمكان حصول العلم مع عدمه فيكون المنع الأصل في العلم
وقد عرفت مما سبق أن الاستدلال بالواقع لا يستلزم استدلالا بالعلم في الظاهر وكذا الاستدلال بالأحكام لا يستلزم الاستدلال في الموضوعات والعكس
عوضا كون المورد مشتبا لا بد من ملاحظة الأصل في المقام من أن الأصل هل يكون هو اعتبار قول المأول معناه كان في الأحكام أو في الموضوعات
وسواء كان من باب الشهادة أو من باب البتة المطلق أو من باب الخبر المصطلح أو من باب التقوى أو حكم الأمان خرج بالتأويل في الموارد الخاصة كالتقوى والجهاد
للجهاد وشهادة ما تعادى في المرافعات وفي تنكيه الشاهد بغير هذا من غير أن يقول المأول في حديثنا أن الفحشاء مبطون لظن كإبنا الصالح تقوى بحكم
الذين بل اعتبر مطلقا لظن فكالمعاصرة في ذلك في العلم الواحد بغيره لم يكن دليل خاتما هنا على اعتبار قول المأول هنا بل هو لا يكون الأصل اعتبارا
مطلقا كما مر الأمان خرج بالتأويل كالتقوى للجهاد للعلم وحكم الخاكر والخبايا لا يوجبها لواقع من غلبة اليد عن ملكه وخبايا المأول في الرواية لا أجل
استدلال باب العلم بظهوره من الحق التقوى بحيث لا يخلو لانه لا يخلو على حجة الخبر الذي من حيث هو وعلى الرواية المصطلح والموضوعات
أو جازية موضوعها لاجل الاستدلال بالعلم في الأحكام الشرعية ويكون الأصل اعتبارا في الخبر المصطلح أو إنشاء المطلق مع عدم الشهادة مع بطلان
هذا من الأكثرين وحيث في المسئلة على أنها من باب الرواية حتى يكون الواحد معتبرا ومن باب الشهادة حتى لا يكون معتبرا بالأصل في الأحكام
أو جازية هو اعتبار القول الواحد مع عدم الموضوعات وأما هذا فيجب على كونه التقوى بين الخبر والشهادة بالتمسك والتقصيص في الأحكام خبر يكون
معلقا بقول الخبر عما ويكفي من الواحد في الموضوعات شهادة تكون متعلقة خاصة ولا يكفي فيها الواحد المأول الأصل هو الأصل الثاني لا تعاد
على من من حيث الأصل الأول فضلا لمقول بالاعتبار مع أو تعيينه بدق وجود الدليل كذلك على اعتباره والمتمسك بغيره والمتمسك بالمتكرد
الدليل على اعتبار مع أو تعيينه من حيث هو مع قطع النظر عن استدلال باب العلم في أغلب الأحكام أما أن يكون هو للاجتماع أو للخبايا والكتايب العقل
وكأنها فاستدلالا من باب الخبر المصطلح وفادها هنا أظهرها الاجماع فلذلك لم يدع لم يدع الاجماع في مطلق الخبر بل ادعى الخبر المصطلح قائلا أن الاضمار فيه
الكتيب لا ينبغي أن كان مقبولا عند العلماء قديما وحديثا وكيف يمكن ادعاء الاجماع في خلق الخبر حتى في الموضوعات تكون لا كمن على عدم اعتباره إلا
ما خرج بالتأويل في الموارد الخاصة كالوکیل والوصي والمأول وأما المقام أعني التذكير لوجوه الخلف من كبر كاسم في الاقوال ولما أخبايا كقول
بعد التقاض عن الخبر عند العدل أو لا وثوقا لما في الاختصاص على من من غير ما ينسب الخبر المصطلح ولا يكون شاملا في الموضوعات وغيره فخرج ما سؤ
كانت الموضوعات المأول وغيره وسواء كان المشهود له شاهدا أو لا وبأولها الفصل فكونه خاكا بغيره العلم وأولها العلم كاشرة في الأصل الأول أما
الكتاب خاكة التمسك بالعدل على ما مر ولو سلمنا ذلك لانه فاما يتم في التقوى يكون الاستدلال بعد التخرج وعلم الأحكام مناسبا له دون الاستدلال في الموضوعات
وعلى من التسليم وعموم الخبر أو أحد الروايات في الموضوعات مثل هذا خاذا لوانفاق أو معتبرا وطريقا ومبناها عدم مناسبتها لقبول قول
الاستدلال المشتق من الآية لعدم توفيق خبره ما ذكر على التخرج والتفتنه ولما ابتدأ به دون كان عاما شاملا بل هو لها أظهر الموضوعات وكذا
موضوعها والذات استبانها بشرط العلم للشاهد بهذه الآية لا لانه كعرفت سابقا غير ما مر وعند من من جوه عند من مع كونها في
ما يكون العقل باكتفاء الواحد بغيره خاكا للاجتماع فلا بد من خراج المورد والمحل على اعتباره في المحل ولو كان مع ضيق الخبر وغيره من المحل ولا يكون
الأول في سلمنا الأول بغيره لكن يجب تعينه فاعين الشاهد لما جنى من لادلة الدلالة على اعتبار التقوى ويحتمل أن يكون المقام من باب الشهادة
تكون المشتق خاصا ومحاصلا أن الأصل عدم اعتبار مع أو عدم تمامته لا لانه لكن في الرواية بل كان فاد الظن وكان بآلة العلم فيه عند اعتبارها
بلاجل الاضطرار ولو كان في المقام مستد في الغالب بحيث كان طرح قول الاستدلال خاكا لتذكير مسئلة ما خرج من الدين أو الضمير خرج كما
هو الحق وسبب توفيقه فعل به ولا مظهر من مرجع إلى الأصل ولو لم يكن دليل على ذلك بل ثبت أصبا الواحد الخبر مع فحاشية الشهادة أولها بالاجماع
المركب من كل من قال بعد اعتباره في الخبر قال بعدم اعتباره في الشهادة وليس لانه أن العكس هذا هو المقام الأول عندنا العلم من فالحوايه لو ثبت
مشتا الشهادة وماهيتها كما في بعض الموضوعات الأصل اعتبارها من حيث هو والتأويل على ذلك القطع الحاصل من ترك الظنون منها طبق ولا يخفى
علاوة على ذلك حيث من يدعى المقام وغيره لزوم التعبد بدعي منها شهادة ويجب فيه التعبد ولا بدعي الزايد على الأشبه والمتكرر يكون
شهادة ولا يكر اعتبارا والتعبد فيها أو يقول بالتأويل العقل بأن العدة في الرواية ونوعها في الأصل يكفي الواحد في الفرج ولا يكر
أبض عدم كفاية الاثنين في الشهادة ومن أنكرها بقول ليس شهادة لعدم كونه أصلا ما من سبيل القطع ولعلكون المقام مقام لثبات حق لازم
للغير بحيث يظهر من الكل جهل اعتبار الاثنين على من يحقق الشهادة الثاني الاستقراء لانه الغالب في الموضوعات التي شأنها الشهادة اعتبار العدة

[illegible][illegible]

منه

وہو

وَأَمَّا بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْيَهُودِ

اسماء بنت عبدالمطلب

عند الرحمن وامثالها وخطا في فهم هذه المسطرة هذه الرتبة في الخادة والذات في حجة وان لم يكن الفحص عن الذات في ثانيا بغيره لو
استقطا المسطرة كما لو قال في الصادقة الاما الجبر والاعمال استلزاما كونه متديرا لكن لتعديل في المقام لا يكون معتبرا لان ما بالآخر وهو لا يكون
جبر الاعمال الفحص عن الجبر والمفروض عدم التمكن من الفحص هنا وعلى فرض تسليم حجية من باب الدليل بغيره بوقوف على الفحص والمفروض عدم التمكن
والا لزم فيه الرجوع الى الاستلزام الثاني ان استلزاما للمعصوم يقتضي بقاء الصدق له وهو ينفرد كونه قاطعا بصدقه لعدم جواز تشكيكه
الى تغير الظن من دون التقييد كونه قائم مع عدم العلم للتكدي بغيره فلو تبادر خلافه وهو لا يصدق من العادل واذا ثبت كونه قاطعا بصدقه من المعصوم
يكون جبر عن قول المعصوم ويكون جبر لا بد له الا لزم على حجة قول العادل من الاثبات وغيره فلو كان لا يجرى ان يكون من اجمع الاحاد ثبت
فيه بغيره لو كان كذلك لقان غير الصادق في منقول لا قال الصادق في ثانيا بان الاستماع لظن الاجتهاد المتطوع المحض يوجب كبريا في قول
الفقيه الكافي مع انه لا يكون الا قاطعا في المقام محتمل ان يكون من غير عرف من باب ما من عالمات فاسق محضون بالقرائن الظنية والاجتهاد بغير
وهو عليه ما اورد في ثانيا فاما من ان ظن الجهد ليس حجة للجهد اجاصا ولو كان حجة فاما يكون بعد الفحص المفروض عدم امكانه وهذا الاستلزام
كونه قاطعا لكن قطع لا يستلزم قطعنا به ولا يستلزم الجبر عندنا لاننا ان يكون من باب كونه قطعنا له ومن باب كون هذا البناء والاولى فاسدا لا لكان في
الفحص لو كان على سبيل القطع حجة ونقل المتواتر والمحقق في حجة والاختلاف في حجة في الكتب الا بغير حجة تكون الاختلاف بين مدعي القطع يكونها ان
المعصوم ليس دليل على كذبهم الا ان ظنهم لا يكون حجة لثبوت الثاني لعدم الدليل على حجة بناء العادل لما ظهر من فساد ما استكواه واثبات استلزام حجة
البناء لكن الفحص للمسلم انما هو فيما كان خبر عن امر محسوس كالسماع من المعصوم والمفروض عدم ثبوتها هنا وبنابر حصول السماع اعم من سماعه من المعصوم
بل او سماعه من السماع من الراوي من سماعه عن غيره والظاهر من هذا ان الفحص من الراوي بغيره لا يوجب كونه قاطعا بصدقه على كونه عن امر محسوس في
ثبوت الاجتهاد فيقول جبر لعدم ادراك المدعي ان المعصوم حجة بل فطر ضاه او قوله ولما كانت الشهادة العلية موصولة بها كان معظم الاختبار
المستند حجة لان غاية ما يستلزم من كلامه في ثانيا حصول العلم بما جبر به وكون مستند علمهم السماع غير ثابت والتالي في ثانيا باطل اجاعا فكذا
المقدم لا يقول بوقوعه في حجة فمقتضى عدم اعتبار المحسوس في الامور المذكورة ولا يلزم منه عدم اعتباره في المقام مع اقتضاء الاصل ذلك لان يثبت عدم
الفحص بين المقام وغيره والمفروض من احتمالنا وخامسا استلزاما لثبوتها استقطا في المسطرة كما لو قال في الصادقة الثاني ان يكون بغيره بصدقه بالصدق والاصل
الظن الجبر حجة مثبتا للدليل على عدم الفحص من سماعه هنا وهو انه لا يبعد الظن الجبر فيكون البناء على الجمع وثانيا بان الظن حجة بعد الفحص والمفروض
عدم امكانه هذا وثالثا بان الظن حجة لو لم يكن عدم حجة ومطوقا في المقام عدم حجة ومطوقا في المقام عدم حجة لثبوتها بالعلم على عدم حجة لثبوتها بالعلم على عدم حجة لثبوتها
كونه في حجة من القطع المحصل بعد عدمه من باب ما من عن المسطرة فلم يكن المعنى حجة بغيره نظري هذا الاحتمال في ثانيا باطل اجاعا فكذا
المقدم عند عدم الجبر في المقام انما يكون من باب عدم امكان الفحص في المسطرة وفي المعنى ثانيا كانت المسطرة مذكورة يمكن الفحص عن حاله وبعد
عدم الجبر يكون حجة اما من باب الظن ومن باب الدليل وفي المقام استلزاما كونه من باب ما من عن حاله عندنا وما يكون حجة عندنا لكن حجة في قول موقوف
على الفحص المفروض عدم امكانه هذا وثانيا بان الاجماع لو تم لا يقتضي عدم مضمرة هذا الاحتمال والجبر في المعنى والحقاق المقام موقوف على ثبات عدم
الفحص والفرض محتمل بل ظاهره في ثانيا بان الجبر في المعنى يكون من باب الظن مع عدم الظن على عدم حجة وفي المقام عدم حجة ومطوقا في المقام عدم حجة
فيما استقطا المسطرة لا مطم والمقول الثاني وجوه الاول الاصل بشرط القول بوقوع العادل من بعد الجبر والمفروض عدم ثبوت كونه ساقطا
لعدمه في حاله الثاني انه لو كان حجة لكاننا في ثانيا من الجبر في حاله المدح والذم وانما الجبر في ثانيا باطل اجاعا فكذا ذلك المقدم بيان الملازمة
في المقام يكون الراوي محسوسا في المعنى والصدق معا بخلاف ما ذكرنا فان محسوسا في المعنى فقط وفيه ولا ان في المقام لو لم يكن في المسطرة فادله عندنا في نظر
ولا صحيحا ما لم يكن لا يكون تديرا بخلاف ما ذكرنا في المسطرة المحسوس في المعنى وثانيا بان ثبوتها استقطا في المسطرة لا ذكره من غير ما يقال بان محسوسا في
لو لم يكن منه عند بخلاف المقام فانه محتمل في ثانيا بان يكون له معتدل يحصل ان يكون له جبر في ثانيا في الظن والاجماع على عدم حجة وهذا في ثانيا
كونه من سلا الا عن ثبوتها ما ثبت انه لا يرسل الا عن ثبوتها فلا وجه لادراك قال صاحب المقام ان كان العلم عندنا في المسطرة مستندا الى اجتهاد الراوي
بان لا يرسل الا عن ثبوتها في ثانيا بان كان مستندا الاستقلال في سبيل الاطلاع من الخارج او الخذف فيها لا يكون
الا عن ثبوتها في ثانيا بان لا يرسل الا عن ثبوتها في ثانيا بان كان مستندا الاستقلال في سبيل الاطلاع من الخارج او الخذف فيها لا يكون
بالي لا يرسل الا عن ثبوتها في ثانيا بان لا يرسل الا عن ثبوتها في ثانيا بان كان مستندا الاستقلال في سبيل الاطلاع من الخارج او الخذف فيها لا يكون
تعدى الاجتهاد ان يحذف عنه حاله فلا يرسل الا عن ثبوتها في ثانيا بان لا يرسل الا عن ثبوتها في ثانيا بان كان مستندا الاستقلال في سبيل الاطلاع من الخارج او الخذف فيها لا يكون
لجوز ان يكون له جبر وفي الكلا ليس نظرها الا في ثانيا بان لا يرسل الا عن ثبوتها في ثانيا بان كان مستندا الاستقلال في سبيل الاطلاع من الخارج او الخذف فيها لا يكون
ستلزاما كونه بشرطه بوقوع العادل في ثانيا بان لا يرسل الا عن ثبوتها في ثانيا بان كان مستندا الاستقلال في سبيل الاطلاع من الخارج او الخذف فيها لا يكون
مع ان الظن لا يرسل الا عن ثبوتها في ثانيا بان لا يرسل الا عن ثبوتها في ثانيا بان كان مستندا الاستقلال في سبيل الاطلاع من الخارج او الخذف فيها لا يكون
مروا في ثانيا بان لا يرسل الا عن ثبوتها في ثانيا بان لا يرسل الا عن ثبوتها في ثانيا بان كان مستندا الاستقلال في سبيل الاطلاع من الخارج او الخذف فيها لا يكون
للظن وهو جبر في ثانيا بان لا يرسل الا عن ثبوتها في ثانيا بان لا يرسل الا عن ثبوتها في ثانيا بان كان مستندا الاستقلال في سبيل الاطلاع من الخارج او الخذف فيها لا يكون
قبل هذا قبل الاصح ما يرسل ابن ابي عمير في الثاني ان الظن حجة كما علمت المسألة عندنا في سبيل ما يطلع في ثانيا بان لا يرسل الا عن ثبوتها في ثانيا بان كان مستندا الاستقلال في سبيل الاطلاع من الخارج او الخذف فيها لا يكون

الحمد لله

تفصيل

اولاً لا بد من مظهر في هذا الثاني بلزم ان هذا التسلسل ينقل الكلام في موجد الفعل في المضطر من ان فتر جمل مجازة على عدم ما انحاز ومضطر
 والاول مطلوب في قوله في الاستدلال وعلى الثاني بلزم ان هذا التسلسل في الجاز ان الواجب ان لا يرد في فعله كما ينبغي في صحة القول وان كان
 ان في قوله في الاستدلال بل هو موجد الفعل هو الله تعالى وهو موجود في فعله بالاصح وهو غير ذاته لا فاسق مع العلم بالاصح اما ان يجيبوا ولا يلزم ما
 في المضطر الثاني ما لم يجرى جمل حصول الفعل وان كان بعد الاختيار كما ذكرنا على الترتيب لعدم اختيار الفعل او بتدليل الاختيار والادارة بعد ما ذكرنا
 على الوجه والوجه فيكون على ما ذكرنا من كون مخرج مع ما ذكرنا في الهمزة او غير من المعاني المذكورة لها او منفعة او دفع مضرة او غير ذلك من وجوه
 على غاشية تكون موجبا للقرينة قد يكون على ما ذكرنا في قوله في الاستدلال بل هو موجد الفعل هو الله تعالى وهو موجود في فعله بالاصح اما ان يجيبوا ولا يلزم ما
 انما في قوله في الاستدلال بل هو موجد الفعل هو الله تعالى وهو موجود في فعله بالاصح اما ان يجيبوا ولا يلزم ما
 على الثاني ما لم يجرى جمل حصول الفعل وان كان بعد الاختيار كما ذكرنا على الترتيب لعدم اختيار الفعل او بتدليل الاختيار والادارة بعد ما ذكرنا
 على الوجه والوجه فيكون على ما ذكرنا من كون مخرج مع ما ذكرنا في الهمزة او غير من المعاني المذكورة لها او منفعة او دفع مضرة او غير ذلك من وجوه
 على غاشية تكون موجبا للقرينة قد يكون على ما ذكرنا في قوله في الاستدلال بل هو موجد الفعل هو الله تعالى وهو موجود في فعله بالاصح اما ان يجيبوا ولا يلزم ما
 انما في قوله في الاستدلال بل هو موجد الفعل هو الله تعالى وهو موجود في فعله بالاصح اما ان يجيبوا ولا يلزم ما

الاول

بالمكان

سید احمد علی خاں

۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰
۵۱
۵۲
۵۳
۵۴
۵۵
۵۶
۵۷
۵۸
۵۹
۶۰
۶۱
۶۲
۶۳
۶۴
۶۵
۶۶
۶۷
۶۸
۶۹
۷۰
۷۱
۷۲
۷۳
۷۴
۷۵
۷۶
۷۷
۷۸
۷۹
۸۰
۸۱
۸۲
۸۳
۸۴
۸۵
۸۶
۸۷
۸۸
۸۹
۹۰
۹۱
۹۲
۹۳
۹۴
۹۵
۹۶
۹۷
۹۸
۹۹
۱۰۰
۱۰۱
۱۰۲
۱۰۳
۱۰۴
۱۰۵
۱۰۶
۱۰۷
۱۰۸
۱۰۹
۱۱۰
۱۱۱
۱۱۲
۱۱۳
۱۱۴
۱۱۵
۱۱۶
۱۱۷
۱۱۸
۱۱۹
۱۲۰
۱۲۱
۱۲۲
۱۲۳
۱۲۴
۱۲۵
۱۲۶
۱۲۷
۱۲۸
۱۲۹
۱۳۰
۱۳۱
۱۳۲
۱۳۳
۱۳۴
۱۳۵
۱۳۶
۱۳۷
۱۳۸
۱۳۹
۱۴۰
۱۴۱
۱۴۲
۱۴۳
۱۴۴
۱۴۵
۱۴۶
۱۴۷
۱۴۸
۱۴۹
۱۵۰
۱۵۱
۱۵۲
۱۵۳
۱۵۴
۱۵۵
۱۵۶
۱۵۷
۱۵۸
۱۵۹
۱۶۰
۱۶۱
۱۶۲
۱۶۳
۱۶۴
۱۶۵
۱۶۶
۱۶۷
۱۶۸
۱۶۹
۱۷۰
۱۷۱
۱۷۲
۱۷۳
۱۷۴
۱۷۵
۱۷۶
۱۷۷
۱۷۸
۱۷۹
۱۸۰
۱۸۱
۱۸۲
۱۸۳
۱۸۴
۱۸۵
۱۸۶
۱۸۷
۱۸۸
۱۸۹
۱۹۰
۱۹۱
۱۹۲
۱۹۳
۱۹۴
۱۹۵
۱۹۶
۱۹۷
۱۹۸
۱۹۹
۲۰۰
۲۰۱
۲۰۲
۲۰۳
۲۰۴
۲۰۵
۲۰۶
۲۰۷
۲۰۸
۲۰۹
۲۱۰
۲۱۱
۲۱۲
۲۱۳
۲۱۴
۲۱۵
۲۱۶
۲۱۷
۲۱۸
۲۱۹
۲۲۰
۲۲۱
۲۲۲
۲۲۳
۲۲۴
۲۲۵
۲۲۶
۲۲۷
۲۲۸
۲۲۹
۲۳۰
۲۳۱
۲۳۲
۲۳۳
۲۳۴
۲۳۵
۲۳۶
۲۳۷
۲۳۸
۲۳۹
۲۴۰
۲۴۱
۲۴۲
۲۴۳
۲۴۴
۲۴۵
۲۴۶
۲۴۷
۲۴۸
۲۴۹
۲۵۰
۲۵۱
۲۵۲
۲۵۳
۲۵۴
۲۵۵
۲۵۶
۲۵۷
۲۵۸
۲۵۹
۲۶۰
۲۶۱
۲۶۲
۲۶۳
۲۶۴
۲۶۵
۲۶۶
۲۶۷
۲۶۸
۲۶۹
۲۷۰
۲۷۱
۲۷۲
۲۷۳
۲۷۴
۲۷۵
۲۷۶
۲۷۷
۲۷۸
۲۷۹
۲۸۰
۲۸۱
۲۸۲
۲۸۳
۲۸۴
۲۸۵
۲۸۶
۲۸۷
۲۸۸
۲۸۹
۲۹۰
۲۹۱
۲۹۲
۲۹۳
۲۹۴
۲۹۵
۲۹۶
۲۹۷
۲۹۸
۲۹۹
۳۰۰
۳۰۱
۳۰۲
۳۰۳
۳۰۴
۳۰۵
۳۰۶
۳۰۷
۳۰۸
۳۰۹
۳۱۰
۳۱۱
۳۱۲
۳۱۳
۳۱۴
۳۱۵
۳۱۶
۳۱۷
۳۱۸
۳۱۹
۳۲۰
۳۲۱
۳۲۲
۳۲۳
۳۲۴
۳۲۵
۳۲۶
۳۲۷
۳۲۸
۳۲۹
۳۳۰
۳۳۱
۳۳۲
۳۳۳
۳۳۴
۳۳۵
۳۳۶
۳۳۷
۳۳۸
۳۳۹
۳۴۰
۳۴۱
۳۴۲
۳۴۳
۳۴۴
۳۴۵
۳۴۶
۳۴۷
۳۴۸
۳۴۹
۳۵۰
۳۵۱
۳۵۲
۳۵۳
۳۵۴
۳۵۵
۳۵۶
۳۵۷
۳۵۸
۳۵۹
۳۶۰
۳۶۱
۳۶۲
۳۶۳
۳۶۴
۳۶۵
۳۶۶
۳۶۷
۳۶۸
۳۶۹
۳۷۰
۳۷۱
۳۷۲
۳۷۳
۳۷۴
۳۷۵
۳۷۶
۳۷۷
۳۷۸
۳۷۹
۳۸۰
۳۸۱
۳۸۲
۳۸۳
۳۸۴
۳۸۵
۳۸۶
۳۸۷
۳۸۸
۳۸۹
۳۹۰
۳۹۱
۳۹۲
۳۹۳
۳۹۴
۳۹۵
۳۹۶
۳۹۷
۳۹۸
۳۹۹
۴۰۰
۴۰۱
۴۰۲
۴۰۳
۴۰۴
۴۰۵
۴۰۶
۴۰۷
۴۰۸
۴۰۹
۴۱۰
۴۱۱
۴۱۲
۴۱۳
۴۱۴
۴۱۵
۴۱۶
۴۱۷
۴۱۸
۴۱۹
۴۲۰
۴۲۱
۴۲۲
۴۲۳
۴۲۴
۴۲۵
۴۲۶
۴۲۷
۴۲۸
۴۲۹
۴۳۰
۴۳۱
۴۳۲
۴۳۳
۴۳۴
۴۳۵
۴۳۶
۴۳۷
۴۳۸
۴۳۹
۴۴۰
۴۴۱
۴۴۲
۴۴۳
۴۴۴
۴۴۵
۴۴۶
۴۴۷
۴۴۸
۴۴۹
۴۵۰
۴۵۱
۴۵۲
۴۵۳
۴۵۴
۴۵۵
۴۵۶
۴۵۷
۴۵۸
۴۵۹
۴۶۰
۴۶۱
۴۶۲
۴۶۳
۴۶۴
۴۶۵
۴۶۶
۴۶۷
۴۶۸
۴۶۹
۴۷۰
۴۷۱
۴۷۲
۴۷۳
۴۷۴
۴۷۵
۴۷۶
۴۷۷
۴۷۸
۴۷۹
۴۸۰
۴۸۱
۴۸۲
۴۸۳
۴۸۴
۴۸۵
۴۸۶
۴۸۷
۴۸۸
۴۸۹
۴۹۰
۴۹۱
۴۹۲
۴۹۳
۴۹۴
۴۹۵
۴۹۶
۴۹۷
۴۹۸
۴۹۹
۵۰۰
۵۰۱
۵۰۲
۵۰۳
۵۰۴
۵۰۵
۵۰۶
۵۰۷
۵۰۸
۵۰۹
۵۱۰
۵۱۱
۵۱۲
۵۱۳
۵۱۴
۵۱۵
۵۱۶
۵۱۷
۵۱۸
۵۱۹
۵۲۰
۵۲۱
۵۲۲
۵۲۳
۵۲۴
۵۲۵
۵۲۶
۵۲۷
۵۲۸
۵۲۹
۵۳۰
۵۳۱
۵۳۲
۵۳۳
۵۳۴
۵۳۵
۵۳۶
۵۳۷
۵۳۸
۵۳۹
۵۴۰
۵

چند کتب و رسائل

وَعَنِهَا الْأَخْبَارُ
الْبَالِغَةُ عَلَى

فِي مَنَاجِلِ التَّوَكُّلِ
وَالْجَبَابِ
وَالْإِسْلَامِ

الحسن بن علي بن محمد بن الحسين

بطلان التمسك

[illegible]

بگویند و
خداوند از ایشان
و از ایشان
و از ایشان
و از ایشان

[illegible]

فہم

باب المفسد في الشريعة

الواقعة كقولهم ومنه يكون ذلك الحكم الظاهري مقام الجهل معلقا على عدم الاعتراف بالحكم الواقعي الاول يكون العقل حاكما انصرا عنه كون
 هذا الشيء مستغنيا عن اعتبار المعقولة والكبرياء فيكون حيا ما قبله الثاني في العقل حاكم في الكبرياء عنه عدم التكليف في الظاهر
 في كل الاعتراف بالتكليف في انصرا عنه هذا ما لم يكن من دليل التكليف في هذه الصفة لانها لا تكون مضمرة بل تكون ظنية ولا بد من عدم
 المحذور لا بعد التخصيص وكذا عدم المحذور لا للجهل بالاضطرار والاجماع ولما كان حكم العقل في الكبرياء معلقا على عدم الدليل فيها وجدا لدليل على الحكم
 لا يكون حكم العقل شاهدا له لاجل عدم تحقق الصفة فلا يكون من باب التخصيص على الخارج من الكبرياء مع تسليم تحقق الصفة بل انما هو من باب التخصيص
 وهو يرجع الى ان في الصفة كفا في سائر العقليات مثلا لو وجد دليل من جانب الشارع على وجوب العلم للثاني فمقتضى الدليل اعتبار هذه الصفة لا يكون
 بناء على كون الصفة لوجوه والاعتبار لا باعتبار اقواله حسن التامير على منع الظلم بناء على كون الصفات في الذات ولا يكون حكم العقل الظالم شاهدا
 لهذا لو وجد من باب التخصيص لا التخصيص بل هو مقتضى ما لا بد ان العقل على ما بين من يكون العقل مستقلا في الذات وجدا تاما من دون الاحتياط
 الى ان لا يخلو بناء ما اعتقده كالتكليف لا يكون ككلامه لا يكون حاكما الا بما لا يخلو من الاعتقاد كالتكليف في ذاته والثاني هو مقتضى على تخصيص طريق
 العقل وهو لا يكون حجة لا للجهل بل لا يحصل له كفا في ذلك لان العقل مستقلا في ذاته لا من ان لا يكون له الا في مقتضى الدليل والاعتقاد الاول في الشيء
 ولا يخلو هذا الاختلاف انما هو باعتبار اختلاف في تخصيص فيهم الفرق وهذا التخصيص لا يكون وطبيعة العرض وان كان عليهم على الوجوب لكن لو سلم
 منهم لكانوا متوقفين في المقام ايضا كذا لان العقل قد يحكم وجدا في كل شيء اعظم وقد يحكم بعدم اللزوم باعتبار كون بناء ما اعتقده على عدم اللزوم في صورة
 عدم البيان او باللزوم باعتبار كون بناء ما اعتقده على لزوم دفع الصفة والحمل ولا ريب ان الحكم في هذا التخصيص موقوف على تخصيص طريق العقل وهو
 يكون وطبيعة العقل وان كان عليهم على ذلك من باب المحسنة الذاتية لكن اذا سلم منهم يكون متوقفين من وراء هذا التخصيص للجهل في هذا
 العقل الثاني في مقتضى العمل التامير في مقتضى الكلام حيثما لا يكون في الاجمال الموجب لجزايل الامور وقصوره في مقتضى العمل التامير
 يكون ناسيا من جانب الامر كان ينكر لفظا مستغنيا عن عدم مضيقه لغيره وهو المستغنى بالاجمال في ذلك فاما ان يكون ناسيا من مقتضى الواقع والاشياء
 لا يخلو في العقل من الوجوه في حال انشاء وهو مقتضى الاجمال العرضي في الكلام في الاول من امكان التكليف به ام لا او يقتضيه مقتضى مقتضى العمل
 المبين وفيما يمكننا بعضه يكون كالحال العرضي من الجلاء في الاحتياط وعجزها فمقتضى الكلام في الثاني وهو ان الاجمال والاشياء الخاملة في الحكم اما ان يكون
 باعتبار عدم وجود الدليل المعتبر في وجهه من جهة الدليل الغير المعتبر كقولنا في التخصيص والجزايل في مقتضى العمل التامير لا واما ان يكون باعتبار الاجمال في مقتضى العمل
 باعتبار كماله في مقتضى العمل التامير لا واما ان يكون باعتبار الاجمال في مقتضى العمل التامير لا واما ان يكون باعتبار الاجمال في مقتضى العمل التامير لا
 التماسك في مقتضى العمل التامير لا واما ان يكون باعتبار الاجمال في مقتضى العمل التامير لا واما ان يكون باعتبار الاجمال في مقتضى العمل التامير لا
 في الامتياز مع كون الحكم مقتضى العمل التامير لا واما ان يكون باعتبار الاجمال في مقتضى العمل التامير لا واما ان يكون باعتبار الاجمال في مقتضى العمل التامير لا
 كون الاول ايضا في مقتضى العمل التامير لا واما ان يكون باعتبار الاجمال في مقتضى العمل التامير لا واما ان يكون باعتبار الاجمال في مقتضى العمل التامير لا
 المسببة عن التماسك في مقتضى العمل التامير لا واما ان يكون باعتبار الاجمال في مقتضى العمل التامير لا واما ان يكون باعتبار الاجمال في مقتضى العمل التامير لا
 في التماسك في مقتضى العمل التامير لا واما ان يكون باعتبار الاجمال في مقتضى العمل التامير لا واما ان يكون باعتبار الاجمال في مقتضى العمل التامير لا
 مع عدم حصول العلم الاجمالي في التماسك في مقتضى العمل التامير لا واما ان يكون باعتبار الاجمال في مقتضى العمل التامير لا واما ان يكون باعتبار الاجمال في مقتضى العمل التامير لا
 ان يكون في مقتضى العمل التامير لا واما ان يكون باعتبار الاجمال في مقتضى العمل التامير لا واما ان يكون باعتبار الاجمال في مقتضى العمل التامير لا
 الامر من مقتضى العمل التامير لا واما ان يكون باعتبار الاجمال في مقتضى العمل التامير لا واما ان يكون باعتبار الاجمال في مقتضى العمل التامير لا
 من لان الاول ان يكون في مقتضى العمل التامير لا واما ان يكون باعتبار الاجمال في مقتضى العمل التامير لا واما ان يكون باعتبار الاجمال في مقتضى العمل التامير لا
 في ان التماسك في مقتضى العمل التامير لا واما ان يكون باعتبار الاجمال في مقتضى العمل التامير لا واما ان يكون باعتبار الاجمال في مقتضى العمل التامير لا
 في الاجمال في مقتضى العمل التامير لا واما ان يكون باعتبار الاجمال في مقتضى العمل التامير لا واما ان يكون باعتبار الاجمال في مقتضى العمل التامير لا
 الاكثر لا يتطابق في مقتضى العمل التامير لا واما ان يكون باعتبار الاجمال في مقتضى العمل التامير لا واما ان يكون باعتبار الاجمال في مقتضى العمل التامير لا
 عنه غير مقتضى العمل التامير لا واما ان يكون باعتبار الاجمال في مقتضى العمل التامير لا واما ان يكون باعتبار الاجمال في مقتضى العمل التامير لا
 القطع في مقتضى العمل التامير لا واما ان يكون باعتبار الاجمال في مقتضى العمل التامير لا واما ان يكون باعتبار الاجمال في مقتضى العمل التامير لا
 التماسك في مقتضى العمل التامير لا واما ان يكون باعتبار الاجمال في مقتضى العمل التامير لا واما ان يكون باعتبار الاجمال في مقتضى العمل التامير لا
 قولنا في مقتضى العمل التامير لا واما ان يكون باعتبار الاجمال في مقتضى العمل التامير لا واما ان يكون باعتبار الاجمال في مقتضى العمل التامير لا
 في صورة الاتفاق بين المعقولة والغير المعقولة لا واما ان يكون باعتبار الاجمال في مقتضى العمل التامير لا واما ان يكون باعتبار الاجمال في مقتضى العمل التامير لا
 اجماع على عدم حجية بعض المعقولة كالتكليف في مقتضى العمل التامير لا واما ان يكون باعتبار الاجمال في مقتضى العمل التامير لا واما ان يكون باعتبار الاجمال في مقتضى العمل التامير لا
 مجرانا لفضل في مقتضى العمل التامير لا واما ان يكون باعتبار الاجمال في مقتضى العمل التامير لا واما ان يكون باعتبار الاجمال في مقتضى العمل التامير لا
 كما ينبغي لكن اذ كان كل من المعقولة لا يخلو من اشكال اما الاول فانه لا يخلو من اشكال في مقتضى العمل التامير لا واما ان يكون باعتبار الاجمال في مقتضى العمل التامير لا
 التماسك في مقتضى العمل التامير لا واما ان يكون باعتبار الاجمال في مقتضى العمل التامير لا واما ان يكون باعتبار الاجمال في مقتضى العمل التامير لا

في مقتضى العمل التامير

ملا بہارِ حجازِ اربعی

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

عليه خالص الصبر
و هو موثق
في

افغانستان

حاجت و حاجت و حاجت و حاجت

ایک خاصیت ہے جس کی وجہ سے

[illegible]

الموضوع على المظنون فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت
 بالاحتمال فهو موضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت
 الاحتجاج بالدليل الاخرى فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت
 لو كان لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت
 مشوية بين الرابع والخامس فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت
 بهذا المسئلة فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت
 وعلى فرض تسليم الموضوع يكون مغايرنا بغيرنا بالبرهان والبرهان لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت
 في الجهن فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت
 ظهور الاجماع على نفي القدر في المقام ولو قلنا ان التساوي في الحكم العقل على المعارض مع ما كان ان يقرب يكون القاعدة مقتضية
 لنفي التكليف فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت
 وانما كان التوقف ويمكن الاستدلال به من جهة الادلة الاخبار منها كونه مقتضية عن جهة عبد الله ثم من جهة العقل على وجهه فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت
 احدها ما مر والآخر منها كيف يصح قال وجب حتى يلحق من يخرج بنوع من جنس حتى ينفصل عنه فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت
 جازم عندنا حديث فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت
 ما عني الله ان كان كان تخبر عن حكمه فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت
 الاجماع المركب بالتحقق المتوهم الاول ان وجه الادلة ان التوقف في المقام لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت
 من جهة كونه مقتضية فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت
 ما نسب الى الواقع فتوى على هذا الاحتمال لا يكون خاتمة الادلة في التساوي بين الحكم العقل والواقع فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت
 اوله انما هو الاحتجاج بالاستقواء والتحقيق فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت
 مع ان التوقف في احداهما من قبل التوقف في الاخر فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت
 لكم وقولكم بغيره فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت
 سلنا كونه مطلقا ما لا يتصور ان يكون مختلفا في المقام فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت
 من جهة وجهه فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت
 من وجهه الاول ان الاخبار لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت
 والظاهر على فرض التساوي في التسليم عدم ظهور في كونه مقتضية فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت
 اظهر من اخبار التوقف فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت
 التوقف من جهة الظاهر فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت
 فلو كان كانه لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت
 بين جهة التوقف فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت
 العلية على البرهان او الاحتياط لا يكون على البرهان او الاحتياط فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت
 الاول لكن التباين بينهما فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت
 الواقع مع التوقف فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت
 الدلالة والحاج وهو موضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت
 باخذ مشهور على ما نقل في بعض الكتب فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت
 حتى التوقف على الاول فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت
 والجواب عن الاول لا يمنع من ان يكون مقتضية فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت
 كون الظاهر لا يمنع من ان يكون مقتضية فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت
 ويكون بالاصل سلمنا من المعارض فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت
 مع التوقف فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت
 التباين من جهة الاختلاف فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت
 بالعكس فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت فلو كان الموضوع لا يمكن الاحتجاج به في كل وقت

في بيان التوقف

اخبار

المكلف في شيء خاص معروض تكليفه بين اثنين ما لم يتبع هذا الاتفاق كالمقطع بخاستر ثوب مشتمل من اثنين وكان طهارة واحد منهما معلوما صحتها
 في السابق وتكون التمسك بالاولى ثابتة بالتكليف لا مستحقة لثبات كون الاحتمال مستحبا لاجتماع التمسك بالاولى في الشيء
 الذي علم طهارته في السابق والترجيح في جانب الاستصحاب من جهة الاول ان لم يكن الاستصحاب من جهة الثاني يكون اقوى من قبول القاعدة من باعتبار ظهورها في
 اليقين دون ظهور الاستصحاب في غير التكليف في الاول وفي التكليف في الثاني والثاني ان تخصيص الاستصحاب واجب لطرحه من جهة اخرى لا اختيار الكثير الموارد
 فيه بخلاف تخصيص القاعدة بين الشبهات لا يترتب لها الاول لان الاستصحاب ان يكون موافقا للقاعدة بين او مخالفا لها على عرض تخصيصه بالاول وطوعه في
 الثاني يكون الحكم المستقاس مستقادا للقاعدة بين ايضا ومعه لا يابى ذلك قاعدة الاستصحاب وجعلها اصلا على هذه القاعدة الثانية اعني عدم لزوم اللجوء الى
 عرض الثاني فواضح في تخصيص القاعدة بين متعينات كالمكلف في اللجوء الى الثاني لا الاستصحاب لظهوره في الاجماع لا كل من قال باعتبار الاستصحاب قال بتفقد عدم
 التعارض مع القاعدة بين وعلى عرض تسليم الثاني والتمسك بالاولى هو طرحه من جهة العقل وقد بينا انه على تقديم الاستصحاب وكذلك بالنسبة الى غلبه القول
 كقاعدة الطهارة لا مثل الضرر والعسر في مثلها ولما اذا كان لا يخرج المقر معلوما دون الثاني فيجوز له ان يقرر ذلك مستحبا للمعتد احكاما لقاعدة بين التمسك
 باصا لا بغيره في ظاهره فانه انما الله بالثبوتين صديقا وتطبيقات واما الخلفان سواء كانا من الشيء او من الامور او من المتعلقين فيجب ان
 في فضل المترجيح فان كان قطعيا من جهة واحدة لثبات الترجيح في وجه واحد والاولى كالقائم المذكورة في الغالب المذكورة وبعد ما ظهر ذلك فيقول
 باستصحاب الايمان من باطنة السماع لاحتمال الجواب في المسبب لاسباب العقلية وكما كان كذلك يكون ايمانه بعد رجوعه عند العقل فكذا هنا وكذا في كل
 التي سيجي العصبية بنهاية اكثر العلماء قد مر هذا هو العلم الاول لكن يبقى اشكال المذكور في الثاني وهو ان العلماء رضوا لثبوت علمهم ادعوا الاجماع على البرهنة
 في الشهادة الوجوبية بسببها الى معظم الاحكام في الشهادة الخارجية واطلاق كلامهم في مثل ما لا يضر به وما يضر به من جهة العقلان وفي الشك في التكليف فيقالوا
 ما ان معظمهم رضوا الى لزوم الاحتمال في تعارض المتعينين قالوا بان بناء معظم الاصحاب على الترجيح وهو عدم من القطع بنبوت التكليف في الشيء وعقد كذا في الامر
 الوجوبية والاستصحاب على الاول لم من القلع بالتكليف من كونها اثر في الامور من جهة اخرى لا في صلتها الظاهرية بل في كمالها وانما اعتبار
 لو كان احدهما موافقا للاصل دون الاخر فيكون ترجيح الثاني في الاول في كل كلامهم في مثل اصل الامر في اصل الاحتمال واسباب الاصل كاصا الصفة في العلم
 واصا الذي يخرج والضرر في الشهادة بين ادعاء الشهادة في المقام الاول ولقاء الشهادة في المقام الثاني تعارض من باب عموم من وجه فانه تعارض في جانب الاول
 اعني البرهنة في الشك في التكليف الاحتمال في الشك في التكليف من غير تعارض في نفس وقادة الفرق من جانب الثاني اعني تعارض المتعينين هو المذكور في
 مادة الجمع بالنسبة الى التمسك بالاولى في تعارض المتعينين في الاحتمال بالاحتمال في النسبة الى الاحتمال في صورة دعوى الامر من الظاهرية بل في اعتبار
 تعارض المتعينين وكذلك بين تعارض الشهادة في المقام الاول وبين ادعاء في المقام الثالث تعارض من باب عموم من وجه وقادة الفرق من جانب البرهنة والاحتمال
 هو فيها الا من جهة وقادة الفرق من جانب الثالث هو فيها كان احدهما متعارفين مما لا خلاف في العلم والاعتبار في نفس الامر وقادة الجمع هو فيها كان احدهما متعارضين
 مما لا خلاف في العلم والاعتبار في نفس الامر وقادة الجمع هو فيها كان احدهما متعارضين مما لا خلاف في العلم والاعتبار في نفس الامر وقادة الجمع هو فيها كان احدهما متعارضين
 الامر من وجه وقادة الفرق في مسألة البرهنة تعارض في الوجوب في الاول والشهادة في تقديم الثاني في تقديم الحكم بل في الوجوب في الثاني وبالعكس في الشهادة
 في قاعدة الاحتمال تقتضي الحكم بوجوب السور والشهادة في تقديم الثاني في تقديم الحكم بوجوب السور والشهادة في تقديم الثاني في تقديم الحكم بوجوب السور
 الشهادة في تعارض المتعينين بالحدود بين وتخصيص المقر في الثاني في تقديم الحكم بوجوب السور والشهادة في تقديم الثاني في تقديم الحكم بوجوب السور
 البرهنة والاحتمال لا يضر به ولكن كل منهما لا يخرج من بعد ما الاول فلا يمتنع في ذلك الا في الثاني في تعارض المتعينين من الترجيح في الثاني في تعارض المتعينين
 في الاحتمال لان الحكم بالترجيح في هذا تعارض في ظاهره عدم امكان طرحه وعدم امكان التوقف والاحتمال وبقيته في المقر لما كان معصرا لاضاثة البرهنة
 اتفاقا في ظاهره انما الثاني اعني تخصيص القاعدة بين ما لا يضر به فلا يستلزم القول بكون الشهادة على الترجيح مثل ذلك الامر بين الظاهرية بل في اعتبار
 في دوران الامر بين وجهين مع ان الشئ بتمامه على الاحتمال في ظاهره من بعض هذه الشايات من ماعدا البرهنة في الترجيح لان تعارض المتعينين في
 الحكمين المتضمنين كالتوقف والاستصحاب لا يكون كل منهما مدفوعا باصا البرهنة فيكون التوقف هو الحكم وتكون قاعدة الترجيح مستحبة للترجيح من جهة
 والتوازن الثاني موجود في اليقين وذلك لان قاعدة البرهنة في التكليف لا يخلو عن الحكم فلا يكون اية الاستصحاب في بعد في التكليف لا يخلو عن
 الظاهرية بل في الاستصحابية قاعدة الادلة او يندفع من الاعراض على عرض تسليم كون مقتضاها انتم مطلق الحكم وان كان كل من المتعينين مستحبا للتكليف
 الا في كافي مقدما الامر بين الظاهرية بل فيكون مقتضاها انتم في التكليف في متواتر في حد فاما الحكم والوجوب فاما عند القطع بعد في الحكم والوجوب
 فلا يكون خادما وعلى عرض تسليم جوازها تكون مقتضاها انتم في التكليف وطهارة سواء اخذنا التكليف جازما لوجوب يحصل التعارض بينهما وقد حققنا سابقا في
 قاعدة البرهنة على الترجيح بل في كل الذي دفع الثاني ابا دواعي الشهادة في الشهادة الوجوبية انما هو غير تعارض المتعينين كما يظهر من بعض تخصيصات الترجيح
 وادعاء الشهادة في الترجيح تعارض المتعينين انما هو غير متواتر في التكليف في الثاني في الشهادة الوجوبية اعني في الشك في الوجوب
 مع العلم الاجمالي بنبوت الوجوب بين الشبهات الكثيرة والحق في العلم الاول يجمع قسما من نفى التكليف وذلك لعدم اعتبار هذه العلم الاجمالي كالثبوت
 الاعتبار اما ان يكون هو العقل والشرع والاولى مفقود في اليقين لان حكم العقل بل في الاما ان يكون باعتبار عدم اعتباره مستان والفروج
 عن الدين باعتبار كون بناء العقلاء على لزوم الايمان وكذا في المسألة الاولى فلو كان على غير ذلك لان المقصود من العلم انما هو من باب شبهة
 العقلية بل في مخالفة الامر العقل لا يستلزم الخروج عن الدين وعلى عرض تسليم لا يكون مثبوتا في الحكم في الاحتمال كونه موجبا للعسر والموجع الشديد

في وجه الاستصحابية
 في وجه الترجيح
 في وجه البرهنة
 في وجه العلم الاجمالي
 في وجه العلم الخاص
 في وجه العلم العام
 في وجه العلم الجزئي
 في وجه العلم الكلي
 في وجه العلم الفردي
 في وجه العلم الجمعي
 في وجه العلم الشخصي
 في وجه العلم الاجتماعي
 في وجه العلم السياسي
 في وجه العلم الاقتصادي
 في وجه العلم الفكري
 في وجه العلم العاطفي
 في وجه العلم الجسدي
 في وجه العلم الروحي
 في وجه العلم المادي
 في وجه العلم المعنوي
 في وجه العلم الحسي
 في وجه العلم العقلي
 في وجه العلم الخيالي
 في وجه العلم الحقيقي
 في وجه العلم المثالي
 في وجه العلم الفعلي
 في وجه العلم المحتمل
 في وجه العلم الضروري
 في وجه العلم الممكن
 في وجه العلم العيني
 في وجه العلم الخيالي
 في وجه العلم الحسي
 في وجه العلم العقلي
 في وجه العلم الخيالي
 في وجه العلم الحسي
 في وجه العلم العقلي

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

الاستغاثة فقال
بعض موحدين
وامسح بجر منها
ومنها السلام

[illegible]

۱۰۰

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى بن جعفر عليه السلام

[illegible]

هو الاصل من المثلث
الاسم المكنى
مفضلان يكون

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

ما هي ثم لا بد من كمالها على الاستحباب فانها لا تقابل بلزوم الاحتياط في الشك في التكليف فبعضها هو ما ذكرنا فاحتمل هناك ما
 مشكوك لا في الاحتياط ونفي الضرر في جميع الموارد مما لا شك في الاشياء الاجماع على وقوعها كما ترى مهم الا ترى ان الاحتياط لا يمكن الاحتياط
 وبعد ما عرفنا ان الايمان يكون حسنا ما لا شك فيه ذكرنا برتفع الشك في الاحتياط من جهة ما لا شك في الدين والدين في الدين والدين في الدين والدين في الدين
 يكون من الدين نعم لو اني بر على وجهه ومطلوبه فما يكون كذا في عدم التاكيد على شي من الطلبات في الاحتياط لا في التسمية عن الاستحباب في الشك في
 محتمل الوجوب يكون الايمان حسنا وفي محتمل الضرر يكون الاحتياط حسنا وفي محتمل الامتناع في الشك في التكليف يكون الاحتياط حسنا وفي الشك في التكليف
 يكون غير طاعة في الاحتياط لا في التسمية عن محتمل الامتناع في الشك في التكليف لان بناء العقلاء على وجهه والاحتياط في هذه الامور من جهة عدم المقتضى كما
 في شبهة من المحذور مع كونه حسنا في كلام آخر وهو ان العلماء قالوا بان الاصل في العبادات هو الحرمان والاصل في المعاملات هو الجواز وفيه ان
 المراسم هذا الاصل ان كان هو الاصل الاول في كل ما يقتضيه الحرمان والحرمان ان كان المراسم الاصل الثاني هو يقتضيه الايمان في كلا القسمين وان كان
 المراسم انما يثار الشك على وجهه في هذه فمطلوب يكون في شرعها ان لا يكون له دليل خاص في هذا المعاملة بهما كان لا يوقد في الدليل العام على مطلق اليقوت
 والعقود كقولنا احل الله البيع واوفى بالعقود لا نقول اننا قد جعنا في محتمل التمسك في هذه الامور من مطلق اليقوت والعقود مع ان العقول انما
 في العبادات كقولنا صلوة جبره وصوم جبره من الشك وهكذا سائر الاعمال كما كقولنا بتمام الصلوة والوقاية وكقولنا بتمامها والحق
 ان الشك في كون الشك عبادا اما ان يكون في نسخ العادة او في هذا الاول كالثبات في ان صلوة الغيلة هل يكون محذور من طلب الشارع ام لا والشك في
 كالثبات في ان الصلوة بغير الشك هل تكون جائزة ام لا في الاول انما يثار على وجهه من مطلقا في هذا المعاملة بهما كان لا يوقد في الدليل العام على مطلق اليقوت
 في التكليف في الشهادة الوجوبية ولما الثاني فلهذا يثبت في كل ما يقتضيه الحرمان والحرمان ان كان المراسم الاصل الثاني هو يقتضيه الايمان في كلا القسمين وان كان
 خارج عن محتمل الضرر واما انما يثار على وجهه من محتمل الامتناع في الشك في الاحتياط في هذه الامور من مطلق اليقوت والعقود مع ان العقول انما
 مثلا على وجهه من مطلقا في هذا المعاملة بهما كان لا يوقد في الدليل العام على مطلق اليقوت والعقود مع ان العقول انما
 عدم كون العبادات واجبا في كل ما يقتضيه الحرمان والحرمان ان كان المراسم الاصل الثاني هو يقتضيه الايمان في كلا القسمين وان كان
 دليل على الحرمان وبيان المشكوك في كل ما يقتضيه الحرمان والحرمان ان كان المراسم الاصل الثاني هو يقتضيه الايمان في كلا القسمين وان كان
 ولما في الشك في نسخ العادة فالثبات في كل ما يقتضيه الحرمان والحرمان ان كان المراسم الاصل الثاني هو يقتضيه الايمان في كلا القسمين وان كان
 وكما في فعل من الاصل ان يكون حرما الاصل الثاني في كل ما يقتضيه الحرمان والحرمان ان كان المراسم الاصل الثاني هو يقتضيه الايمان في كلا القسمين وان كان
 في تعارض القسمين في كل ما يقتضيه الحرمان والحرمان ان كان المراسم الاصل الثاني هو يقتضيه الايمان في كلا القسمين وان كان
 الشك في تعارض القسمين وبيان المشكوك في كل ما يقتضيه الحرمان والحرمان ان كان المراسم الاصل الثاني هو يقتضيه الايمان في كلا القسمين وان كان
 فبعض من القسمين كما ترى في المحذور في كل ما يقتضيه الحرمان والحرمان ان كان المراسم الاصل الثاني هو يقتضيه الايمان في كلا القسمين وان كان
 قد يختلف مقتضى الدليل الاجتهاد في كل ما يقتضيه الحرمان والحرمان ان كان المراسم الاصل الثاني هو يقتضيه الايمان في كلا القسمين وان كان
 بوجه ان الحرمان في اول الوقت ولم يثبت حتى فقد كان اسما في الشرط بطلان الاحتياط في كل ما يقتضيه الحرمان والحرمان ان كان المراسم الاصل الثاني هو يقتضيه الايمان في كلا القسمين وان كان
 الشرط بعد انقضاء الاستطاعة ان لم يلج في كل ما يقتضيه الحرمان والحرمان ان كان المراسم الاصل الثاني هو يقتضيه الايمان في كلا القسمين وان كان
 وشك في انزاله الى كماله في كل ما يقتضيه الحرمان والحرمان ان كان المراسم الاصل الثاني هو يقتضيه الايمان في كلا القسمين وان كان
 حتى ضد في اخره وجوب الاحتياط في كل ما يقتضيه الحرمان والحرمان ان كان المراسم الاصل الثاني هو يقتضيه الايمان في كلا القسمين وان كان
 لغيره الجواز والاصل في كل ما يقتضيه الحرمان والحرمان ان كان المراسم الاصل الثاني هو يقتضيه الايمان في كلا القسمين وان كان
 مشروطا بالحرمان ان لم يثبت حتى فقد كان اسما في الشرط بطلان الاحتياط في كل ما يقتضيه الحرمان والحرمان ان كان المراسم الاصل الثاني هو يقتضيه الايمان في كلا القسمين وان كان
 التكليف الجواز والاصل في كل ما يقتضيه الحرمان والحرمان ان كان المراسم الاصل الثاني هو يقتضيه الايمان في كلا القسمين وان كان
 التكليف في كل ما يقتضيه الحرمان والحرمان ان كان المراسم الاصل الثاني هو يقتضيه الايمان في كلا القسمين وان كان
 بالتكليف في كل ما يقتضيه الحرمان والحرمان ان كان المراسم الاصل الثاني هو يقتضيه الايمان في كلا القسمين وان كان
 بالاحتياط في كل ما يقتضيه الحرمان والحرمان ان كان المراسم الاصل الثاني هو يقتضيه الايمان في كلا القسمين وان كان
 الظاهر كذا في كل ما يقتضيه الحرمان والحرمان ان كان المراسم الاصل الثاني هو يقتضيه الايمان في كلا القسمين وان كان
 لروم انما معها في كل ما يقتضيه الحرمان والحرمان ان كان المراسم الاصل الثاني هو يقتضيه الايمان في كلا القسمين وان كان
 الظاهر سواء كان الظاهر في كل ما يقتضيه الحرمان والحرمان ان كان المراسم الاصل الثاني هو يقتضيه الايمان في كلا القسمين وان كان
 وفيه ان عدم الامكان يكون تكليف الظاهر في كل ما يقتضيه الحرمان والحرمان ان كان المراسم الاصل الثاني هو يقتضيه الايمان في كلا القسمين وان كان
 الواقع غير مشروط في كل ما يقتضيه الحرمان والحرمان ان كان المراسم الاصل الثاني هو يقتضيه الايمان في كلا القسمين وان كان
 اجماع مركبة من كل ما يقتضيه الحرمان والحرمان ان كان المراسم الاصل الثاني هو يقتضيه الايمان في كلا القسمين وان كان
 فاعمال الاطلاق في كل ما يقتضيه الحرمان والحرمان ان كان المراسم الاصل الثاني هو يقتضيه الايمان في كلا القسمين وان كان
 قاعدة الاستحباب في كل ما يقتضيه الحرمان والحرمان ان كان المراسم الاصل الثاني هو يقتضيه الايمان في كلا القسمين وان كان

لا يثبت في كل ما يقتضيه الحرمان والحرمان ان كان المراسم الاصل الثاني هو يقتضيه الايمان في كلا القسمين وان كان

وعدم الامتثال
في الشئ الى غير
الصلوات في حق
الاسرى

24

[illegible]

[illegible]

ما علم خاسته ظلم بین
تفضلین مقلدہ الحسین
مواخذ نہ مرقیہ

ما يجوز منع بثبوت الاجماع المركب بعد ما ثبت وجوب الخبز من الجميع فهل يكون الوجوب مشعرا بمقتضى الاحتياط على كل حال كما كان المرام في
 الواقع واحدا او يكون الوجوب مفهوما كما ذكرنا سابقا والخ هو الاول وذلك لان مقتضى الاحتياط على الاستصحاب فامانة الضرر والمعتد به
 على ما حملنا لزوم الاحتياط من كل واحد ما فان كان كل منهما لا يقتضي هذه الاول وهو على الاستصحاب الاحتياط في تحقق ولا يلزم تحلف
 المعلوم عن الفعل ويقتل عليه ايضا طريق العقل كما بينا في مقدمتنا فوجب على ترهنا العقاب على ترك مقتضى الوجبة ترك ذي المقدر
 المقتدر ولو كانا مقتدرا موهوما فممكن الظن المتقابل معتبرا لمحدث التثنية لان مقتضى الحرمان الظاهرية والتشبيه هو
 العقاب على ارتكاب كل من تشبهات تم الكلام في التشبهات المحصورة واقا التشبهات الغير المحصورة وهي ما لا يمكن الاخطا به
 عادة او يسهل اخطاها الاخطا به او يكون المحرم المشتبه قليلا في جنب الكثرة بحيث لا يستحق بدعا فاختلطت حجاب
 من شغل الغيب في الاف عنه او يكون ملكا من مشبهات يكون كل واحد منها محصورا ولا يخفى عدم لزوم الاحتياط في كل واحد
 وذلك لعدم المقتضى لزوم الاحتياط او لا لا ليل على لزوم الاحتياط اما ان يكون هو بناء العقل فلا ريب انه على عدم
 الضرر بل المخر بعد مضيها ومن اهل القسواس ولما ان يكون هو قاعدة الضرر والصغر ممنوع لاجل حكم العقل بفعل التكليف
 اما ان يكون هو قاعدة الضيق والتضييق فالجواب ان مدركه ليس العقل وقد عرفنا ان بناء العقل على يقينه واما ان يكون هو
 الاجماع فهو ايقن على نفي التكليف واما ان يكون هو اختيار الاحتياط والاستصحاب فلا ريب ان دونه على طريق التعريف والعقل لا يد
 قد عرفنا انه على عدم التكليف وعلى فرض قبوله فعارضنا التسوية الاولين وهو اقوى كما مر من اخصاصا معناه ما لا
 والاجماع وبناء العقل وبالنسبة كقول كل شيء فيه حلال الخ وغيره وهو اقوى لا اعتصاما بها بالاصل والاجماع وبناء العقل
الفصل الثالث في الشهادة الوجوبية والحرمة وهي ايضا تنقسم الى قسمين لان نفي غيرها اما ان يكون معينا بالاجماع
 غيره كان يكون احتمال الوجوب والحرمة شيئا من الدليلين المعتبرين المتفقين على نفي غيرها او لا كما لو كان الاحتمالين ناشيين
 من الاماراتين كقول العقبة وامثاله في الثاني فالوجوب المحل وكذا الحرمة ان كان مقدما شرطا وغيرها فالاصل الاحتياط
 بتكثير العبادة وان كان نسبيا فالاصل الاول انه يكون في التكليف دائما الاول فينقسم الى قسمين قسم منها تكون الشهادة في الحكم وذلك
 كالشك في النجاسة بعد قراءتها العزيم في الصلوة فاصابع من جرحها بين الصلوة بعد قراءتها ووجه فالدلالة ان على وجوب
 السجدة بعد قراءتها العزيم يقتضي وجوبه لو كان تركها موجب للعقاب وكذا العناد على القول بكون الامر بالشئ مقتضا للامور
 من اعتداهم لا سيما لادلة الدلالة على ان الفعل المنافي للصلوة في الصلوة يقتضي حرمتها واما ما تضمنه به ولو فرض
 عدم الترجيح فيكون الامر انما بين الوجوب والحرمة فمقتضى كون الشهادة في المصداق كالشك في وجوب الصوم وعدم صرف
 اليوم المشتهر بالرمضان واقا الشك في وجوب العمل وكذا الحرمة اما ان يكونا مقدمين كفضل البشرية بما نارا الامر به وبين
 الجحيرة في صورة الشك في الصلوة فيجوز غسل البشارة ويتركه يكون الموضوع ماسدا ويجعل الضرر فيجوز وبغلبة
 العقاب ويعدا لوجوبه وكما لوضوحه في الامر به وبين التيميم في صورة الشك في الضرر بالوضوء فيجوز ان لا يلزم
 مع عدم الدليل على تعيين احدهما تكرار العبادة ان كان لا كما في جنس الوقت فاحدا الاقوال في التبيين كما بينا واما ان يكون احدهما انفسيا
 والاخر مقدما كالشك في النجاسة خلف قراءتها العزيم في الصلوة فيضطر وجوبها وكان تركها معاقبا لافساد الصلوة لعدم كونه منافيا
 لعدم كون الامر بالشئ مقتضا للفساد ولا عدم الامر بالصحة ولا لزوم الاتحاد في الحكم في المتلازمين ويجعل كونهما كونه
 معا انفسيا للصلوة ويجعل بفساد الصلوة ولا يلزم منه لفظ بالامر من جهة النفسية وبالاحتياط من جهة التقديمية واما ان
 يكونا نفسيين كاليوم المشتهر بالرمضان لا يستلزم احدا من الوجوب والحرمة لا سيما في الجمع والفرج وغيره لوجوب والحرمة والعزيم
 البعد والاستمرارية وعلى الاجر فيمكن ان يكونا قاضيا والموتان الواقعة لايج من قسمين احدهما ان يكون الوجوب و
 الحرمة من حيث الاحتمال مقناوين وثانيتها ان يكون احدهما مطلقا بالظن المستوك في كونه من جهات لا كالظن انفسيا
 على اي منهما اما ان يكون خالا لتساوي والرجحان بما يصادف احدهما والعمل به او لا يكون بما يصادف على فرض التساوي مع
 بقاء الخ لانه لو جوه كلهما باطل لا السادس اما بطلان الجمع فعدم إمكان الفعل والترك معا لاما بطلان القطع فمن وجوه الآتية
 الاجماع القطعي الثاني عموم قاعدة الاشتراك الثالث قاعدة التبيين والتبيين الرابع اضرا لا لفظا الى المعاني الغير
 الامر به الخامس بناء كل فعل القول واما بطلان تعيين الوجوب والحرمة فليقطع التكليف بما لا يطاق لان طلب الشئ معينا مع
 عدم الدليل على تعيينه مع عدم إمكان الامثال به باتيان المشبهات كما في المقام تكليف بما لا يطاق وما يوافق من كون دفع المفسد مقدر
 على جلب المنفعة فلهذا لا بد بالحرمة ودفعه بان كلامنا من الفعل والترك يكون محتملا للمفسد والمتضرر مع ان تقديم كل فسد على المنفعة
 اول الكلام كما بينا تفصيل في قاعدة الضرر ولما بطلان الضرر فلا اجماع مع ان مستندها ضعيف على انه لا يكون شاملا
 للشبهة المحكية ومع ذلك مغلض بالاختلاف الدالة على التحريم اقوى لا اعتصاما بها بالاجماع وكثرة العدد واما التحريم الاسمي
 الاجتهادي فبطلانه واضح لان التحريم هنا لم يكن حكما واقعا للقطع بان في الواقع اما ان يكون صله مطلوب او تركه واما بطلان

في وجهه
 في وجهه

اجتهادها ويجعل
 ان يكون

الاستمرار في الغفلة من وجبة الأول قاعدة الاشتغال لان بعد اخذ احد الطرفين والعمل به يحصل الشك في ان تكليف
التغيير للعلل الثاني بعد اخذ العمل الاول او يتعين ما اخذ ولعمل العمل الاول لا يحصل القطع بالامتنان واما على فرض اختيار
جانب الاخر فيكون الامتنان محل الشك مجازا فيكون بدو الثاني استصحابا للحكم الشك في ان بعد اخذ جانبنا لوجوب
العمل بتعلق بدو المتوجب ثم في عمل اخر يحصل الشك في بقاء ارتفاعه والاصل هو الاول وكذا الحكم الوضو لان بعد
اخذ جانبنا لوجوب لا يصح ان يعمل جانبنا الاخر ثم في عمل اخر يحصل الشك في بقاء ارتفاعه والاصل هو الاول والثالث
ظهور بعض الاخبار في البدوي كما سبق مستندا بظهور الاجماع واستلزام الاستمرار في تجوزها لفظة القطعية لا في
العمل الاول باخذنا لوجوب في الثاني مثلا يجوز ان ياخذنا جانبنا لحرية وهذا ان كان واجبا فتركه مخالف للعلم بالحرية وان كان
حرما ففعله في العمل الاول مخالفا لغيره فان قلت انتمسك بهذا الوجوه على ثبات التغيير البدوي فاسد اما قاعدة الاشتغال
والاستصحاب بنسب وجهين الاول ان الشك هنا يرجع الى الشك في التكليف وذلك لان بعد اخذ المكلف جانبنا لوجوب
مثلا يحصل له الشك في ان الواجب هو اتيانه من به باعتبار كونه اسما بها او ايدا باعتبار كونه بدويا والقدرة لا يتقن
الثبوت هو الاول والثاني قد خرج باصالة البرائة فلا تخرج قاعدة الاشتغال وكذا الاستصحاب لعدم بثبوت المستصحب
لانما يستلزم في المرة يكون مقطوع الارتفاع واما بالنسبة الى الزيادة لم يثبت حتى يستصحب الثاني انه على فرض جريانها
معارضها استصحاب التغيير لان بعد اخذ العمل مرة يحصل الشك في بقاء التغيير وارتفاعه والاصل بقاءه وهذا معتم
لكونه موضوعا لان الشك في بقاء الزم وعدمه مستثابا عن الشك في بقاء التغيير وعدمه ولم يكن الامر بالعكس واما
الاخبار فلكون بعضها ظاهرا في الاستمرار في ذلك كرواية حرث بن معيرة فوسع عليك حتى ترى الثابت وهو مطلوب في
الحديثين وغيرهما لو كررنا به حسن برجم فوسع عليك بايها احدث من باب التسليم لكونه مطلفا يشمل العمل الاول
غيره وكررنا به محمد بن عبد الله الجهم وبما احدث من باب التسليم كان ثوبا وكما يترتب على منعه من توسع عليك باي عملك
واما بعض الاخبار في رواية فذكرنا ان ادون فغير احدهما ما خذ به وتدع الاخر وان كان ظاهرا في البدوي لان الاخبار
الاولى لو لم تكن اظهر لم يكن الامر بالعكس فيساقطان ويحرم استصحاب التغيير يكون كامنا واما الاجماع الظني فثانيه قاعدة
الطن وهو لا يكفي في المقام واما استلزامه بحق القطع بالخالف لانه موجب للقطع بالثبوت فلو كان الاول قبيحا كان الثاني
حسنا فلهذا هذه الابواب مبرزة اما قاعدة الاشتغال فبما ان الشك لا يرجع الى معن الشك في بل يرجع الى الشك في
التكليف بل للقطع بثبوت التكليف بالنسبة الى العمل الثاني بالنسبة الى الحكم الواقعي اعني لوجوب او الحرية وفي مرحلة الظاهر
يكون ما بين اخذ التغيير واخذ المعين اعم ما عمل به ولما كان العمل بما عمل به موجب للقطع بالامتنان بالنسبة الى التكليف
الظاهر دون اخذ التغيير واحدا من الجانب الاخر فيكون معاشرة قاعدة الاشتغال واما الاستصحاب فبالنقص باستصحاب التغيير
لان الاخبار لا دلالة على التغيير اما ان تكون دالة على التغيير الاستمرار في البدو ان يكون بمجمل وعلى الاول لا يحتاج الى الاستصحاب على
الثاني لا يمتنع لمتك هو على الثالث فالقدرة لا يتقن الثبوت انما هو العمل الاول واما العمل الثاني فلم يثبت وج ان كان المستصحب
هو التغيير في العمل الاول فهو مقطوع الارتفاع وان كان هو الزيادة فلم يثبت حتى يستصحب وان كان هو التغيير للعمل بين الاول
والثاني فلما كان له قد منعه من اعين العمل الاول يؤخذ به بعد العمل الاول فيقع الزيادة لم يثبت حتى يستصحب وقاعدة
الاشتغال في المقام يقتضي اخذ ما عمل به وهو مقتضى البدو وكذا النقص باستصحاب وجوبه لتقليد من عمل بقول مجتهد معين
لانا تعليلنا هو تطبيق العمل على قول العروج مقول المستصحب ان كان هو العمل الاول فهو مقطوع الارتفاع الخ وثانيا بالحل وهو
انه يعتبر في الاستصحاب وحدة الموضوع والمراد بالوحدة هو الوحدة العرفية وهي في المقامات موجودة اعني نفس العمل
وبالنسبة الى واما معارضا استصحاب التغيير فالا بانه موقوف على عدم ظهور الاخبار في البدو وليس كذلك كما سبق و
ثانيا لا يكون جازيا للقطع بارتفاعه بعد اخذ جهن العمل فلا يجري وثالثا بان على فرض جريانه لا يكون موضوعا
لكونه معلولين لعلنا ثانيا لانه الشك في كون التغيير بدويا او استمراريا لانه هو السبب لمحصل الشك بالنسبة الى بقاء الخبر
وعلاوة العمل الثاني وكذا بقاء الزم وعدمه بعد اخذ العمل واما جازيا لانه لو سلم كونه موضوعا لكن لا نسلم تقديمه
لاعضاء المعارض فلهذا الاجماع وقاعدة الاشتغال واما الاخبار فقولهم فوسع عليك فاولا بانه لا يكون دالا على
التغيير بل ظاهرة في الاباحة المطلقة وهو غير التغيير ثانيا على فرض ظهوره فيه معارض بما هو اظهر في البدوي كقولنا ياها
اخذت من باب التسليم كان صوابا لان ظاهرة ان بعد ورودها وعدمها في جميع تكون من خصا في اخذها لانهما ووجه لوجه
لا يها العمل الواحد يكون لغوا لعدم امكان الجمع في العمل الواحد حتى يخرج من غير وجه على انك لا تفعل بها باخذت في العمل الاول
هذا وفي غير محله وثالثا بانه لو سلم ظهوره في الاستمرار في يكون كاهما معارضا بما هو اظهر في البدوي وهو قوله عليك
في خبره وادارة ذيله فخذ بما فيه الخطاب ليدل على انك لا تفعلها فاعمال الراوي انما هي مواضع ان وعملها فان قال

اذن فحينئذ قد اخذنا به وتقدم الاخر بل هو ضروري في اليد وفي غيره واما بان هذه الخبر نفس لها المحظورين لانه
 لما لا يمكن الاحتياط فيه وعجزها اعم فيخصص به ويجعل هذه الخبر انظارا ليدوي وفي المحظورين وغيره في غيرها واما اظهر
 الاجماع فبان ان كل من لم يكن بذاته معتبرا لكن يكفي في جميع احدا المحظورين واحدا في القاعدة بين كاف في النظام واما الموافقة القطعية
 فبانها غير واجب هنا اسما على اليد وفي فظ وكذا على الاستدلال لا بد على من يصرح بكونه اخذنا على ولا يجب اخذنا جانبها الاخر
 وحيث يتبع ما مل على وجه يتقربنا الحقا لفتنة القطعية سيما من المعارض مع استلزام المخرج والرجع والصرح والضرب في بعض المقامات كما
 في الخبرين في التقليد بين المجتهدين فنفذنا انما ذكرنا في شدة بادننا دون ذلك في ما يتقيد احدهما ثم بعد سنوات يحصل لها اولاد
 مستغدا اخذ قول الاخر المقتضى للفساد وكذا في بيع العترة والى غيرها وغيرهما كما لا يخفى هذا على نهر التناوي وبقائه في العمل الثاني
 والثالث وهكذا على من هو عدم بقاءه وان يتبدل حاله التناوي في العمل الثاني والثالث بترجيح احدهما بما كان مشكوك
 المرجحية نظيره احتيايا والمقلد قول احد المجتهدين التناويين ثم صلا الاخر اعلم على من هو عدم التبدل الاجتهادي على وجوب الرجوع
 الى العلم فالحق منه ايضا فبين العمل بما عملنا في حق خبرنا الاخر وكذا انفق الخبر في الوجوه المقتضية واطلاق ظهور بعض الاخبار
 في اليد على الاعتقاد بما سار ولا يخفى قاعدة الاشتغال بالحق كون الظن من جهة او كان مكلفا باخذ جانبها الاخر المحظورين واما لو
 كان الشك ظاهرا الى الشك في التناوي في السابق او بالقطع يكون من اخذنا بقاء العلم فاولى بالاخذ وكذلك ان كان من غير اعلم منه
 للاستصحابين فالحق في كل العمل بما عمل في نظره وجهه ووجهه في غيرهما سيما في واما على من هو عدم التناوي في اول الامر بان
 كان احدهما انما كان مشكوكا المرجحية نظيره في المجتهدين التناويين من سابق الجاهات الا ان احدهما كان اعلم والاخر غير اعلم مع
 عدم التبدل الاجتهادي لوجوب الرجوع الى العلم فالحق منه لزوم العمل بالراجح للقطع بثبوت التكليف فانما بين الخبر وبين اخذ
 الراجح والاعمال العمل بالثاني موجب للقطع بالامتنان دون الاول فوجب العمل به بقاعدة الاشتغال هذا في العمل الاول
 واما في العمل الثاني فلو كاننا انما لا يفتقر فكذا واما لو تبدل بان صارا معساوين او كانا ترجح احد كونهما في جانب الاخر كما
 لو كان احدهما في علم وعمل للمقلد بقوله ثم صارا معساوين او صارا لاخر اعلم فالحق منه ايضا وجوب تعيين العمل بما عمل
 لما مر هذا لو لم يكن تغيرا لكان منشاء للتغير في الاعتقاد السابق واما لو كان سببا لكان الاعتقاد باعلية احد المجتهدين وعمله
 بقوله ثم عرضناه ما يحصل به الشك في اعلية في السابق وبمصلحنا لقطع بخطا ما جاهد واعتقاده في السابق اما بالقطع
 بالتناوي او بالقطع باعلية الاخر فالحق منه ايضا وجوب تعيين العمل بما عمل ما على فرض الاحتمال الاول اعطى الشك فلا بد في العمل
 الثاني مشكوك من انه هل كان اعلم ام لا وعلى الاول هل يكون من جهة او لا وعلى الثاني هل يكون المجتهد يدوي او استمراري وعلى
 خبر لاخير يجب العمل بما عمل واما على لاخير يكون غيرا فالمراد بين تعيين ما عمل به بين المجتهدين قاعدة الاشتغال تقتضي الاول واما
 على فرض احتمال الثاني من الثاني اعطى لقطع بخطا ثم مع كون الاخر اعلم في السابق فكونا لا سري في وجوب العمل بقوله العلم
 بناء على احتمال تقدمه وجوب العمل بما عمل بناء على احتمال عدم تقدمه وعدم كونه من جهة او كونه المجتهد يدوي او استمراري على
 احتمال الاستمراري على فرض التغير في القاعدة الاشتغال لا يخفى لعمارة من المثل لكن الاستصحابين يقتضيان العمل بما عمل لان
 بعدا لاخذنا كان العمل به واجبا صحيحا والاصل بقاءها وعلى فرض احتمال الاول من الثاني اعطى لقطع بخطا في السابق مع القطع
 بالتناوي يتعين العمل بما عمل الاول ولو لم يكن مع القطع يكون الاخر اعلم في السابق لو وجب العمل بما عمل في القطع بالتناوي
 اولى ولا لا لمراد بين العمل بما عمل والتغير حاصل الاشتغال يقتضي الاول يبقى كلام اخر وهو ان يندبثونا في خبر في حق
 المجتهدين من قبل يجب عليه الفتوى بالتغير كفضا لكفائات بناء على ان ما ثبت له من جانب الشارع في الحكم الظاهري هو
 التغير وكلما ثبت للمجتهد من جانبه شارع فهو ثابت لمقلده واما المختار فلم يكن شرعا بل هو قول يدوي فاشتر من اختياره او يجب
 عليه الفتوى بالمختار بناء على عدم انضال فدلنا التغير في المقلد لا نهو فثبت على الشخص وهو في حق المقلد مفقود والمقارن
 التراجع مع الاول لان قول المجتهد في من حكم الله بذلك ترجحه المقادير يجب عليه لفظها لانه لا ما اختاره فيما كان حكم التغير
 وهو واضح وظهر عدم الخالف في البين وهو يكفي في جميع احدا المحظورين ولا نقول عدم الانضال لو كان هو التمسك بغير
 عدم جواز الفتوى اصلا لاحتياج كل الادلة في الشخص في الشخص لازم لمن يفهم عن المجتهد لا المقلد هذا في شبهة الحكمية واما في
 الشبهة المصداقية ففي بعض المقامات تكون القاعدة مقتضية للوجوب كما في يوم التوجوب المستبكر باخر رمضان وفي
 السؤال وهو انما العلم انما في التفرع من هذا البرج الى برج اخر وفي بعض المقامات تكون مقتضية للحركة كما في الاستظهار وهي
 استصحاب الحركة السابقة وفي بعض المقامات لم تكن قاعدة في البين كالمندوحة المستبكر بالحرام والاحتمالات المقصورة هو ما
 ذكرنا في شبهة الحكمية والخوف منه والحق منه والدليل هو الدليل لا قاعدة الاشتغال في بعض المقامات السابقة في المقام الاول
 قد ذكر العلماء شرائط للشبهة لكونها انما لا يكون التمسك بالاصل متبينا للتكليف من جهة اخرى
 كما في التمسك في الشك في الحوادث منها واذ انما لا يبرهننا نظره في الجملة لان الشك بالاصل في احدهما دون الاخر مستلزم

للحكم وقد ظهر جهنفاً في الثاني ان لا يكون جن عبادة مركبة وهو فاسد لان المجمع لو كان متعلقاً فلا يجوز ان لا يصل
 ولو كان مشكوكاً فلا يخص بالجزء بل المجمع والشروط والركن والمانع حكمها واحد لكونها في العبادة فلو كان اصل دليل من جازها
 فيها فلا يفسد الشرط ولو كان اصل الاحتياط جازها كما هو المحل لما مر فلا وجه لخصيص بالجزء الثالث لا يتصور بمرسوم وذلك
 كما لو جسد مثله فانه عليه ما لو كانت من جنسها فانه لا يحتاج الى هذا لان التمسك بالاصل انما هو فيما لم يكن دليله في تارة
 في البين وفي المقام موجوداً فلا يفسد الشرط فانه لا يفسد الا في ذلك كاسيخ الرابع ان العمل بالاصل هل يجب ان يكون بعد
 الفصل لا بل يجوز ان يكون قبل الفصل الحق في الاحكام هو الاول وذلك لوجوه الاول قاعدة التمسك بالاصل والتفصيل في العقابين
 لان مفسدات المفسدات انما هي في حق المانع وقبل الفصل من المانع يعتدل ان يكون موجوداً في الثاني ان انشأت الحكم
 موقوف على وجود المقتضى في المانع وقبل الفصل لا يكون المانع من فوائدها وجوده في الثالث ان المقتضى لا يكون مقتضياً
 اضرائاً لا لفظاً الى نفس الامر وانما التمسك بالحق هو من تقييد ما بقاعدة التمسك به هو بعد الفصل على ان في الدلالة الاجتهادية
 لان ما لا يجمع والضرورة من حال المعارض في الدلالة الفقهية من حال الدليل الاول والجمع المركب الرابع اصل ان حرم
 العمل بما اذا علم وانما التمسك بالحق هو بعد الفصل اما قبل الفصل فيكون مستنداً بما احتجنا بالاصل الخامس اصل الاجماع
 الحق والمقتضى في اكثر الكتب الثاني من اوله يكون الفصل لا سيما في المخرج والمخرج والتسليم في المخرج الشد يدست في المقتضى
 كما لا يخفى وهو من يدعي البطلان لان لا يرد عدم وجوب الفصل لا دلالة له على الجهد بل كما اشك في مقتضى بالاصل مقتضى
 بالعدم ثم جرد دليله يجب عليه لقوى فيقوى عليه ثم جرد دليله اقوى منه وهكذا وهو موجب لما ذكرنا وكذا المقتضى لا يجب عليه
 الفصل عن قول الجهد بل كما اشك بقولنا بالاصل عدم التكليف ولا يجب عليه الشك في الجهد وهذا كما ترى ويلزم منه ما ذكرنا
 السابع عدم المقتضى بالاصل بل الفصل في الاجماع وبناءاً على مقتضى قواعد وآياتها لا اخباراً لكونها معلقة على عدم
 التمسك به نفس الامر ويجب تعريفه ولم يصدق عدم الدليل لا بعد الفصل وكذا الفصل لان في الموضوعات المستنبطه و
 الموضوعات الصرفة الواجبة بنفس هذه الدلالة ولما في الموضوعات الصرفة فبعضها لا يمكن واجبا بالاجماع كبداء المسلم
 وسوقا المسلم وفعل المسلم وانقادا المسلم وسوقا الفادل والطهارة والنجاسة وطهارة النساء في حقهن ظاهر في بعض الامور
 وهكذا ولما اغلب الموضوعات فعل الشك وذلك كما في مثل اكلوا بياض المصلي من الثياب وغيرها لا يوجب كل واحد من العصب
 هكذا والحاصل ان في الموارد المشكوك هل يكون الفصل واجبا ام لا مقتضى بالاصل لا فلهذا في وجه حتى يثبت الدليل ولما وجد
 دليله لكن الظن السيرة وبناءاً على مقتضى الموارد بوجوب العسر والمراعاة للفصل في الاحكام والموضوعات المستنبطه
 والموضوعات الصرفة واجبا لانه هو الفصل في الدليل والمعارض والقرآن عام يمكن حصوله من الاطلاق في الاطلاق وجوبا
 لتبطل الاحكام والعسر والمخرج ولا يكون منضاهما الدلالة الاربعة الخامسة في بيان قواعد ثلاثة لا بد للمقتضى ان يكون ما لا يجرها
 بمواردها وهي قاعدة العسر وقاعدة الضرر وقاعدة الاثلاث والنسبة بين الاولين عموم من وجه لا فرق الاولى في صيرلثة مرتبة
 فغند وجها وفي الاثلاث على التقدما الصوري من التغير لان كان عليه فواش كثيرة في اخر عمره وخراف الثانية في اثلاث
 المثال الكبير من بعض الاختيار ومادة المجمع في غسل من الماء البز الذي يوجب لثلف ويطو والمرح كذا النسبة بين الاول
 وبين قاعدة الاثلاث عموم من وجه لا فرق بينهما ذكرها وفي اثلاث المثال الكبير والنسبة بين الثانية والثالثة عموم مطلق
 الاثلاث الثانية في الضرر لبدن كحدوث المرض وبطشه وكذا في هتك العرض ولا يكون المثال في مادة الفرق والاول في
 الاول ولا يربها في بعض الموارد منفي بالاجماع القطوع ذلك كما فصل المفروض في الفاصر وفي بعض الموارد يكون
 ثابتة بالاجماع المذكور كالجهاز والدفاع وفي بعض الموارد يكون مشكوكا كما في الجهاد لكون كان فاعلم بالاضمار الفصل
 بالماء التزم مع عدم امكان هزمه وح هل يكون قاعدة ما حوزة من شرع او اعتقاد وكلها اقوى من الاطلاقات مقتضية لنفي
 التكليف فيه حتى يثبت التكليف فيه بدليل قوي لا يمكن ان يقع هو الاطلاقات حتى يثبت نفيه او تكون الاطلاقات محجة بثبت
 نفيه او تكون الاطلاقات متعارضة مع الدلالة العقلية الثانية في العسر وما يشاققها لو يكون المرجح هو الاصول الفقهية فوضع المطلب
 يقتضيه سم بقسم افعال العباد افعالا والتكليف المفروض ثانياً اما الاول فعلى ان يكون غير مقدور او يكون مقدوراً وعلى
 الثاني فاما ان يكون موجبا للعسر الذي لا يحمله اطلاق الناس او لا وعلى الثاني فاما ان يكون غير مقدور او يكون مقدوراً وعلى
 كسر الفصل ان يكون مع مشقة في العمل فلهذا اطلاق الناس لا اشكال في جواز التكليف بها وان كان الثاني موجبا للعسر الذي لا يحمله اطلاق الناس على الصور
 والاصول الصورية وقوة عدم المانع صفة عقلية لا شرعية اما الاول فواضح لما الثاني علمنا ان الدلالة الثانية في هذا القسم من العسر على فرض تسليم الا
 لا بد من تخصيصها بغير كونها في جانب الدلالة المتينة من الاستقلال لان العاقل في نوع هذا القسم في السيرة من كونه مقتضى الاطلاق في العاقل
 لسلبها عليها لتكليفه اطلاق الاحوال من اجماع العلماء على جواز التكليف في هذا القسم ولما يخفى هذا الدليل باخذون به مع عدم اعتناء بهاء
 فيرون طريقة اعتلاء على جواز هذا التكليف بل لا يبعد سلب العسر منه من ان ترتبها التوازي على الطبيعي وترتب العقاب على جرم وامتثال العاقل

[illegible]

فصل اول در بیان

فاقول بلزوم اخذ في الضرر لا محال ومن قولا لا في تعلق النفس بقدر لا طرف وفيها اشكال ان لم يكن الفرق بين الاحكام الفرعية وبين الاحكام العامة
 بيناء العقل على المحرر منوع لان حكمه كان معلوما على عدم ظهوره في العقل والاشكال ان كان مستقرا لا في غير الدليل الخاص على العقلية اما
 فتدريج كما لا يصرح ثم بناقنا بتدريج كون النسبة حكم العقل فخصما كانه حكم على الاطلاق ان كان معلوما بعد وجود الدليل الكاشف عن ظهور
 الحكمة لم يكن العقل لها كاشف يكون فخصما واما بالنسبة الى الامثلة الشرعية فتدريجها بالتفصيل هو الاطلاق في وجود الدليل مع التنازل
 ومحصلة ما عرفته من الاشكال الشرعية في التوجيهات العقلية في الاحكام الشرعية كما لا يخفى على كون قاعدة العشر في علمها ام لا مثال للفرق بين كاشف
 واثبات اوله والعقلية في الدليل مع استحقاقه في الجملة فلا بد من الحكم بالجملة من وجوب العشر في حق العباد قبل محو الحكم الخاص بتفصيل من هذه العقول في قوله
 لا بأس بالصلو في قوله لان الصلو في حق من عصى من استقامه مطلقا لمصلحة من التعميم بان كما في قوله في حق من عصى من استقامه من لم يصح له ان يكون
 يكون منفا بقاعدة العشر في حق من عصى من استقامه مطلقا لمصلحة من التعميم بان كما في قوله في حق من عصى من استقامه من لم يصح له ان يكون
 في انجاسه عنها بعد القاعدة وكذا غيره وبفضل من استقامه مطلقا لمصلحة من التعميم بان كما في قوله في حق من عصى من استقامه من لم يصح له ان يكون
 من ذلك كون القاعدة مسلمة عندهم فيها والانا نقول في جميع القواعد على وجه القول مع ان القاعدة مستلزمة الحكم التكليفي في قوله لا بد من وجوبه على الاطلاق
 ومعية كل ما دس هذه المجزئة متضمنة قاعدة العشر في حق من عصى من استقامه مطلقا لمصلحة من التعميم بان كما في قوله في حق من عصى من استقامه من لم يصح له ان يكون
 تكون منفا بقاعدة العشر في حق من عصى من استقامه مطلقا لمصلحة من التعميم بان كما في قوله في حق من عصى من استقامه من لم يصح له ان يكون
 الدم في هذا قدر في انشاء العقلية في حق من عصى من استقامه مطلقا لمصلحة من التعميم بان كما في قوله في حق من عصى من استقامه من لم يصح له ان يكون
 المحرر لو كان موجبا للصبر في حق من عصى من استقامه مطلقا لمصلحة من التعميم بان كما في قوله في حق من عصى من استقامه من لم يصح له ان يكون
 او قل العقل في حق من عصى من استقامه مطلقا لمصلحة من التعميم بان كما في قوله في حق من عصى من استقامه من لم يصح له ان يكون
 ونقص الاطراف كما لو كان ما عصى من عصى من استقامه مطلقا لمصلحة من التعميم بان كما في قوله في حق من عصى من استقامه من لم يصح له ان يكون
 والمجوعين في حق من عصى من استقامه مطلقا لمصلحة من التعميم بان كما في قوله في حق من عصى من استقامه من لم يصح له ان يكون
 متباينين كان في حق من عصى من استقامه مطلقا لمصلحة من التعميم بان كما في قوله في حق من عصى من استقامه من لم يصح له ان يكون
 فانما هو تقدير في حق من عصى من استقامه مطلقا لمصلحة من التعميم بان كما في قوله في حق من عصى من استقامه من لم يصح له ان يكون
 في المحل والديون اما لا يفرق بين من عصى من استقامه مطلقا لمصلحة من التعميم بان كما في قوله في حق من عصى من استقامه من لم يصح له ان يكون
 ام لا محال ان يكون فانه لما في حق من عصى من استقامه مطلقا لمصلحة من التعميم بان كما في قوله في حق من عصى من استقامه من لم يصح له ان يكون
 واما قوله في حق من عصى من استقامه مطلقا لمصلحة من التعميم بان كما في قوله في حق من عصى من استقامه من لم يصح له ان يكون
 انما هو تقدير في حق من عصى من استقامه مطلقا لمصلحة من التعميم بان كما في قوله في حق من عصى من استقامه من لم يصح له ان يكون
 معناه هو كون طلباته لا الرامية في البسرة في حق من عصى من استقامه مطلقا لمصلحة من التعميم بان كما في قوله في حق من عصى من استقامه من لم يصح له ان يكون
 وذلك لان الادلة ظاهرة في العقلية في حق من عصى من استقامه مطلقا لمصلحة من التعميم بان كما في قوله في حق من عصى من استقامه من لم يصح له ان يكون
 سلها من العباد لا في حق من عصى من استقامه مطلقا لمصلحة من التعميم بان كما في قوله في حق من عصى من استقامه من لم يصح له ان يكون
 هذا القول في حق من عصى من استقامه مطلقا لمصلحة من التعميم بان كما في قوله في حق من عصى من استقامه من لم يصح له ان يكون
 او لا يفرق بين من عصى من استقامه مطلقا لمصلحة من التعميم بان كما في قوله في حق من عصى من استقامه من لم يصح له ان يكون
 على ثبوت الاستصحاب في حق من عصى من استقامه مطلقا لمصلحة من التعميم بان كما في قوله في حق من عصى من استقامه من لم يصح له ان يكون
 لان العباد يبرهون بالاستصحاب في حق من عصى من استقامه مطلقا لمصلحة من التعميم بان كما في قوله في حق من عصى من استقامه من لم يصح له ان يكون
 الاطلاق الى موردنا كونه منوع لا نأخذ في منع الانصاف في الامثلة انما في حق من عصى من استقامه مطلقا لمصلحة من التعميم بان كما في قوله في حق من عصى من استقامه من لم يصح له ان يكون
 على المحررين وحيث يكون دليل الاستصحاب في حق من عصى من استقامه مطلقا لمصلحة من التعميم بان كما في قوله في حق من عصى من استقامه من لم يصح له ان يكون
 المحبوسين والعقلية في حق من عصى من استقامه مطلقا لمصلحة من التعميم بان كما في قوله في حق من عصى من استقامه من لم يصح له ان يكون
 بما كان على المحل في حق من عصى من استقامه مطلقا لمصلحة من التعميم بان كما في قوله في حق من عصى من استقامه من لم يصح له ان يكون
 اغلب الموارد بالاجماع كما هو ظاهرها كان النسبة بين اوله الاستصحاب في حق من عصى من استقامه مطلقا لمصلحة من التعميم بان كما في قوله في حق من عصى من استقامه من لم يصح له ان يكون
 بالاجماع لكونه اقوى من الادلة عدا كما في حق من عصى من استقامه مطلقا لمصلحة من التعميم بان كما في قوله في حق من عصى من استقامه من لم يصح له ان يكون
 هذا في حق من عصى من استقامه مطلقا لمصلحة من التعميم بان كما في قوله في حق من عصى من استقامه من لم يصح له ان يكون
 الضرر ونفسه في حق من عصى من استقامه مطلقا لمصلحة من التعميم بان كما في قوله في حق من عصى من استقامه من لم يصح له ان يكون
 على حذر من كتاب لا في حق من عصى من استقامه مطلقا لمصلحة من التعميم بان كما في قوله في حق من عصى من استقامه من لم يصح له ان يكون
 سلها من العباد لا في حق من عصى من استقامه مطلقا لمصلحة من التعميم بان كما في قوله في حق من عصى من استقامه من لم يصح له ان يكون
 مطلقا يكون المبدأ خاصا كونه في حق من عصى من استقامه مطلقا لمصلحة من التعميم بان كما في قوله في حق من عصى من استقامه من لم يصح له ان يكون

الدليل المستتب

اولا

اولا

[illegible]

[illegible]

مفتی محمد رفیع

[illegible]

[illegible]

11/11/11

مجلس الشورى
البرلمان

[illegible]

مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران

[illegible]

فما تشكك في النفس

وہی کو فرقت لانا اورین سے لٹا لہوسہ

[illegible]

اولا بانہ کلنا یقر فی
صوت التثانی فیہ
باعث الحق من جود
الحق فی علیہ تدبیرا
وفاہا بانہ

المستطاب
الوضوح

فانكس

[illegible]

مجموع الفتاوى
المباين

مفتی محمد رفیع الرحمن
مدظلہ العالی صاحب دارالافتاء
الاسلامیہ

لا المقص بالهين
ما اوعى وشك
من

ثم يحصل التنازل
حالاً ووضوحاً هكذا
فليس صعب

فمن بعد العسل بالاسقفيا
الحجر بعد العسل بالاسقفيا
والله اعلم بالصواب
سماواتنا

بالفعل

[illegible]

وَقَدْ أَهْلَكَ بِهَا
مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ

اورنجسٹریٹ لایو

[illegible]

[illegible]

مفتی محمد رفیع الرحمن

[illegible]

[illegible]

والله اعلم
الخبير

[illegible]

4513

دین محمد بن علی بن ابی طالب

التعليم

مفتی محمد شفیع

[illegible]

سواء كان على الشخص ما يصل إلى ثلثي عمره من العمر أو لا

کائنات

[illegible]

وَمَا كَانَ لَكُمْ فِيهِ مَالٌ وَلَا خَالِدٌ

پہلے پتہ پر

[illegible]

بجانبہ، بجوار، قریب

[illegible]

منها اعتبارها من باب الاحتجاج بالقرائن فلا بد من جملته القرائن الداخلية وما على من يدعي من باب اعتبارها من باب شهادة المسامحة وغيرها
التي كانت على غير من قاميتها بقولها لا اعتبار بالاعتناء بالصدق والصدق لا ينافي ترجيح الصحيح على غيره في مقام التعارض هو موقف عليها أو ما عليه
من قال باعتبارها من باب النظر لأجل الاستدلال مع بقاء الأصل الأول فلا بد أن تكون القرائن الخارجية هي التي لا بد منها في الحكم لا من باب اعتبارها
ولا أن النظر بالحاصل بعد الحكم كونه أقوى من غيره كما كان من قبل الحكم لا يكون لنا ظن أو يكون من غير ما بعد كونه لا يطالع يكون دليلاً ما بين ظاهري
هكذا حصل نظر القرائن الداخلية التي هي الخرج هو الظن الأقوى ولا بد من الحكم الصحيح لم يكن جرح عند ولا بد من جرحه حتى يجرى في الثاني دون الأول ولا بد
من الترجيح في مقام التعارض كون الظن في جانب الصحيح دون غيره والاقوى للوثوق وكذا على من يدعي من قال باعتبارها لأصل قاعدة الحكم لا من باب اعتبارها
بعد الحكم دون غيره والاقوى من غيره والصحيح الحسن والوثوق والجرح والغير وهو واضح بقول الكلام في الكشفيين والاعتناء بين القائلين بقطعيتها
في الكتب لا بد منها والاهم ما الكشفيين وهم من ادعى حصول الظن في كسفاً والاعتماد الحق في قلبهم بالزبائنات بما تضمنها من كواثر صادرة في حقها لقطع
سواء مطابق الواقع أم لا لا بد من الاعتناء بين المدعين بالكشف في الاستدلال بالقطع بهم المطابقة لظاهره بالادلة الفرض كونه دليلاً ما بين من قبل هذا الذي هو
دليل لا الأرقام لا غير الأثر غاية ما الظن وتعيين الأصول والأجرام والضرورة ولهم المخرج المرجح في من لا يفتقر لغيره من العمل القياس من دليلاً ما بين من قبل هذا الذي هو
بأثر المستدلل أو الشك في اليقينية مع كون بطلانها من غير هذا الذي هو هذا اليوم يقولون بما شاع من أن الضرورة وظواهرها لا ثابتة ولا مستقلة للأجرام
وعلى من يدعي أنها لا بد منها سبب دعوى من جملتها الله وإياهم من أن الله لا يخلق إلا ما يشاء في حق من صدق الدعوى في القطع مع مخالفة الضرورة
والأدلة التي هي على غير من قبلها وقد عرفت الضرورة فأيضا لا يجوز أن يكون هذا العقل في هذا العقلية فهو بالضرورة والأصول ناظر للضرورة
أن بل من غير العقلية يحصل لا بالرجوع إلى الجهد في حق مقتضى على فهم الأحكام من الأدلة وهو موقوف على مقتضى منها الرجال خالدة لا بد منها
الأخبار وقول من يدعي القطع يكون ما في الكتب لا بد منها والاهم من المصنوع فقد استدلوا لم يطل من غير المظنة وعلى من صدق دعوى من جملتها
الأنباء في حاله العقلية من غير أن يكون العقل في مقام التعارض بل كونه ضابطاً مطلقاً إلا أن يدعي
في الأدلة كونه كونه منقولاً بالاعتناء في الثاني كون الأصل في الكل كونه ضابطاً وما كان قوياً كيف كان مقتضى من بطلان هذا المذهب في جملته المظنة
إذا لم يرد على أنها من غير مقتضى الاحتجاج على الرجال ما علم أن الموقوف عليه ما هو معرفة الرجال الذين يتوقف عليهم استنباط الحكم لا جميع رجال
العالم والناظر على ذلك لا العقل لا الزم أن لا يقتضوا الاحتجاج بالجهل بل من ذلك بتفصيل الأحكام وما لا يعرف هل يجب أن تكون على سبيل الاحتجاج
بالرجوع إلى الكتب الرباطية ما لم يمكن التحصيل من حال الأدلة بدعي لا يكفي التقليد في بعض الأمور الحق هو الأول والتوقف على تفصيل الظن لا يجرى أحد قول الغير
وعليه فقول من يدعي أن الشهادة باعتبار شهادة العدلين أو الثبوت في كفاية العدد أو الواحد يكون من باب الاعتناء بالاحتجاج به فالحق هو الأخير وهو مقتضى
حسب المصلحة ومن لا يربط العلم بالأصول خلافاً للكشفيين والاعتناء بين المدعين والادعاء هو المظنة والأحوال العارضة للأفعلة التي يستنبط منها الحكم الشرعي وغير
إذا استنبط الحكم من الأدلة وقوف على ما شاع من أن المصلحة من جملتها لا يستنبط منها الحكم كالتكليفية وما لا بد من المعرفة وليست من المصلحة حتى يستنبط الحكم
فما كان دليله على ما كان الحكم أو ظاهر ما شاع من الأصول العلية في مقام الجمل ونحو الجبرية ما لم يكن عند دليله ما كان عند دليله لا بد من معرفة مقتضى
والأحوال في جملتها مقتضى ما شاع من الأصول العلية في مقام الجمل ونحو الجبرية ما لم يكن عند دليله ما كان عند دليله لا بد من معرفة مقتضى
الاعتناء بالحكم باختلاف الأحوال فليس على الإطلاق أن الحكم المطلق على الحقيقة والجمل على المبدأ في العالم على الخاص وأصل الحكم هو كونه اللفظ معينا
للعموم والأخلاق متواطئة أو متضادة لا استنباطاً معينا للمعنى كونه لا من غير دليله لا بد من المعرفة لا يكون مقتضى موضوع اللفظ إلى الملك
طالما أن الحكم بعد الخطر حاله كذا أو كونه لا من غير مقتضى المصلحة في ذاته والاهم من مقتضى المصلحة لا بد من الخطأ بل مقتضى المصلحة من لا
طالما أن الحكم بعد الخطر حاله كذا أو كونه لا من غير مقتضى المصلحة في ذاته والاهم من مقتضى المصلحة لا بد من الخطأ بل مقتضى المصلحة من لا
يكون هو لا بد من السابلية على من يدعي من القوي معناها على المعرفة لا بد من فهمها بالامارات وكذا تقتضي الألفاظ وتعارض الأحوال وعقولها
وجزها ما كان الحكم في الأصول ما ان يكون في ثبات الدليلية والحال التعارض لا بد من الاعتناء بالاحتجاج بها كما لا بد من فهمها فاستنباط الحكم وأما
لركنه بل هو لو كان وكان مجمل من حيث الدلالة والأدلة أو من ما يتعلق من عدم الترجيح في البين فالله من ثبات حجية الأصول العلية والاعتناء بين المدعين
أو الاحتجاج بالقرينة والتوقف والاستصحاب وثبات حجية أو ما دلتها وترجيحها على الآخر وهكذا ما شاع من الأدلة العقلية وموقف الحكم على وجهه يكشف
بما يجب من وجوب الملام هو ما يقول بعد القطع يكون ما مكنى بالأحكام بما كلفه المشايخون بقاعدة الاشتغال فلا بد من تفصيل ما ثبت للمشايخ من قوة
ثبت بالقطع الحاصل من العمل بالأجرام وهو موقوف على ثبات حجية أو يقتضي من باب الأجرام والتكسب واليقين واجتماع الأمر في العمل لا من المصداق
ومرر ثبت باللفظ كالألفاظ التي لا تستدرك وهو موقوف على ثبات حجية ما شاع من الأدلة العقلية وموقف الحكم على وجهه يكشف
من غير ما اعتقاد من كان سطر الاستنباط بعد ثبات الجبرية لا بد من المظنة ما دون عرفه وعقلية بعض ما كسبه وبعضها جلية من جهة العمل على الخارج
الحقيقة كان هذا ثباتا المشايخين بعضهم من المصلحة ويحاولون الألفاظ عليها من بعضه ويخرجون مكنوناً بما لا بد من فهمها فلا بد من فهمها وتخصيصها
من جهة العمل على الخاص المطلق على الحقيقة خالصة لا بد من المظنة ما دون عرفه وعقلية بعض ما كسبه وبعضها جلية من جهة العمل على الخارج
المشايخ على الحقيقة لا بد من معرفة الحقيقة الثابتة في زمانه لا بد من معرفة مقتضى من باب الحقيقة الشرعية واليهج والاهم من العرب واللفظ وتعارض من عرفه المصداق
فالحصول لم على من لا بد من معرفة الحقيقة الثابتة في زمانه لا بد من معرفة مقتضى من باب الحقيقة الشرعية واليهج والاهم من العرب واللفظ وتعارض من عرفه المصداق

الخاتمة

التوافق واما لما من المبادئ العقلية وعلى فرض الشرائع او الاقضية بينهما وبين النجس لا بد من ثبات الحقيقة العقلية والمختصة به وينفتح باب ثبات حقيقة
 الاماراتية فيها المحقق الثابت في العرف هو ان كان مقتضى العلم كالاصل والافعال والنواهي والامارات والنهي في العبادات والافعال في العرف والاشياء في العرف
 تحتلها مع فرض تقديم العرف ثم بعد ثبات الثابتات العقلية وتخصيصها ببعض الثابتات العقلية كالتقديرات العقلية كالتقديرات العقلية كالتقديرات العقلية كالتقديرات العقلية
 المتعقبات اما لفظ القيد من ان يكون له الحق في ما من لوقف ثم بعد ثبات الثابتات العقلية وتخصيصها ببعض الثابتات العقلية كالتقديرات العقلية كالتقديرات العقلية كالتقديرات العقلية
 معها وقد يكون على الشك وعلى الثالث لا بد من بيان حقيقة اضافة الحقيقة وقد يكون القيد من مقتضى العلم كالاصل والافعال والنواهي والامارات والنهي في العبادات والافعال في العرف والاشياء في العرف
 وهكذا غير ما هذا فيما كان فينبول من جانب الشارع واما فيما لم يحصل الدليل اليقيني باعتباره في السبب او في مقتضى العلم كالاصل والافعال والنواهي والامارات والنهي في العبادات والافعال في العرف والاشياء في العرف
 مع عدم المرجح في البين بالادلة من ثبات حقيقة الاصول وهذا لا بد من ثبات الحقيقة العقلية والافعال والنواهي والامارات والنهي في العبادات والافعال في العرف والاشياء في العرف
 ثم بعد حقيقة الاصول كالتقديرات العقلية كالتقديرات العقلية كالتقديرات العقلية كالتقديرات العقلية كالتقديرات العقلية كالتقديرات العقلية كالتقديرات العقلية كالتقديرات العقلية
 ومعرفة من عرفت حقيقة المقتضى وما كانت المقتضى موقوف على الاصل والافعال والنواهي والامارات والنهي في العبادات والافعال في العرف والاشياء في العرف
 من كونهم من اجل الاستدلال بالاختيار غاية ارفع علم لم تقطع بالصدق وعلى من لا بد من معرفة الاصل والافعال والنواهي والامارات والنهي في العبادات والافعال في العرف والاشياء في العرف
 يتكرر ما مع العلم لا يخرج عنها التكون الاستدلال في كل حكم حال من احوال المقتضى والدليل لا بد من ثبات الحقيقة العقلية والافعال والنواهي والامارات والنهي في العبادات والافعال في العرف والاشياء في العرف
 الاطلاع والمقتضى لا يتكافأ ليس بحجة وهو موقوف على ثبات ثبوت الحقيقة العقلية والافعال والنواهي والامارات والنهي في العبادات والافعال في العرف والاشياء في العرف
 مطاوع في خبرتها لوجوبه ولا بد من معرفة الاصل والافعال والنواهي والامارات والنهي في العبادات والافعال في العرف والاشياء في العرف
 في الصلة الاول في من الصلة والافعال والنواهي والامارات والنهي في العبادات والافعال في العرف والاشياء في العرف
 معرفة لم يرس بها الاصل والافعال والنواهي والامارات والنهي في العبادات والافعال في العرف والاشياء في العرف
 لم يحصل بل لا بد من ثبات الحقيقة العقلية والافعال والنواهي والامارات والنهي في العبادات والافعال في العرف والاشياء في العرف
 فيكون ولا يكون من احوال مقتضى العلم كالاصل والافعال والنواهي والامارات والنهي في العبادات والافعال في العرف والاشياء في العرف
 يحصل القطع بثبوت التكليف فيكون المرجح الى الثبوت كقول كل شيء مطلقا في هذا في غير مقتضى العلم كالاصل والافعال والنواهي والامارات والنهي في العبادات والافعال في العرف والاشياء في العرف
 انتهى في من عدم ثبوتها لا بد من عدم وجودها وكذا في مقتضى العلم كالاصل والافعال والنواهي والامارات والنهي في العبادات والافعال في العرف والاشياء في العرف
 الموجهة اليهم في مقام الشفاء المعاني الثابتة في مقتضى العلم كالاصل والافعال والنواهي والامارات والنهي في العبادات والافعال في العرف والاشياء في العرف
 في الاطلاع الثابتة في مقتضى العلم كالاصل والافعال والنواهي والامارات والنهي في العبادات والافعال في العرف والاشياء في العرف
 ولا بد لنا من فهم هذا في مقتضى العلم كالاصل والافعال والنواهي والامارات والنهي في العبادات والافعال في العرف والاشياء في العرف
 بعد هذه الخطأ لا بد من ثبات الحقيقة العقلية والافعال والنواهي والامارات والنهي في العبادات والافعال في العرف والاشياء في العرف
 القضاء لا يجوز ولا كل حسب اصطلاحه في مقتضى العلم كالاصل والافعال والنواهي والامارات والنهي في العبادات والافعال في العرف والاشياء في العرف
 او اظن يكون ما في الشارع هذا وعدل ثبات دليلية في مقتضى العلم كالاصل والافعال والنواهي والامارات والنهي في العبادات والافعال في العرف والاشياء في العرف
 يصح من بعض عموما ومطلقاتها واولها هو مقتضى العلم كالاصل والافعال والنواهي والامارات والنهي في العبادات والافعال في العرف والاشياء في العرف
 وعلى الاول هل يكفي العلم المطلق لا يتوقف الاول هو الاول في الثاني وهو مقتضى العلم كالاصل والافعال والنواهي والامارات والنهي في العبادات والافعال في العرف والاشياء في العرف
 حرمه التعليم بثبت الدليل خرج عدم وجوب الاحتياط في مقتضى العلم كالاصل والافعال والنواهي والامارات والنهي في العبادات والافعال في العرف والاشياء في العرف
 على مقتضى الاصول في مقتضى العلم كالاصل والافعال والنواهي والامارات والنهي في العبادات والافعال في العرف والاشياء في العرف
 الاصول لان دليلها العمل والعرف وكلاهما من مقتضى العلم كالاصل والافعال والنواهي والامارات والنهي في العبادات والافعال في العرف والاشياء في العرف
 بالثبوت المطلق كالتقديرات العقلية كالتقديرات العقلية كالتقديرات العقلية كالتقديرات العقلية كالتقديرات العقلية كالتقديرات العقلية كالتقديرات العقلية كالتقديرات العقلية
 لا الفقه والافعال لا بد من ثبات الحقيقة العقلية والافعال والنواهي والامارات والنهي في العبادات والافعال في العرف والاشياء في العرف
 على من عرفت الاستدلال في مقتضى العلم كالاصل والافعال والنواهي والامارات والنهي في العبادات والافعال في العرف والاشياء في العرف
 باطل فاجب مقتضى العلم كالاصل والافعال والنواهي والامارات والنهي في العبادات والافعال في العرف والاشياء في العرف
 بالاحكام وجب الاحتياط واضح لان في اشارة كل حكم لا بد من ثبات الحقيقة العقلية والافعال والنواهي والامارات والنهي في العبادات والافعال في العرف والاشياء في العرف
 متعبر اليه وقد يكون ناسد الحق المطلق موقوف على الشك في مقتضى العلم كالاصل والافعال والنواهي والامارات والنهي في العبادات والافعال في العرف والاشياء في العرف
 وكذا في الامانة في مقتضى العلم كالاصل والافعال والنواهي والامارات والنهي في العبادات والافعال في العرف والاشياء في العرف
 فلا بد للجهة من فهم ترتيبها في مقتضى العلم كالاصل والافعال والنواهي والامارات والنهي في العبادات والافعال في العرف والاشياء في العرف
 في الاحتياط فحقا يقتضي مقتضى العلم كالاصل والافعال والنواهي والامارات والنهي في العبادات والافعال في العرف والاشياء في العرف
 ذلك لكون الاحتياط من مقتضى العلم كالاصل والافعال والنواهي والامارات والنهي في العبادات والافعال في العرف والاشياء في العرف
 العلم وهل يكفي العلم او يجب مقتضى العلم كالاصل والافعال والنواهي والامارات والنهي في العبادات والافعال في العرف والاشياء في العرف

في مقتضى العلم كالاصل والافعال والنواهي والامارات والنهي في العبادات والافعال في العرف والاشياء في العرف
 مقتضى العلم كالاصل والافعال والنواهي والامارات والنهي في العبادات والافعال في العرف والاشياء في العرف
 مقتضى العلم كالاصل والافعال والنواهي والامارات والنهي في العبادات والافعال في العرف والاشياء في العرف

[illegible]

١٠
 في الترتيب فاصفها له في هذا الكتاب

والجهد

وہو اس کے
بالشیرائی
میں احباب
میں

[illegible]

وَبَارِكْ وَسَلِّمْ وَصَلَّى وَسَلَّمَ

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

وہ

میں نے وہاں سے جہاں سے

[illegible]

[illegible]

يرى من قبل ان يثبت ان العلم بغيره في حق كذا كذا انما هو ان يكون العلم بغيره في حق كذا كذا
 وفيما كان العقل سبيل الى المعرفة في حق كذا كذا انما هو ان يكون العقل سبيل الى المعرفة في حق كذا كذا
 وحصوله ان يكون كذا كذا في حق كذا كذا انما هو ان يكون كذا كذا في حق كذا كذا
 وطا المقام الثاني ان يكون كذا كذا في حق كذا كذا انما هو ان يكون كذا كذا في حق كذا كذا
 العلم ان يكون كذا كذا في حق كذا كذا انما هو ان يكون كذا كذا في حق كذا كذا
 المجمل في الاخر ان يكون كذا كذا في حق كذا كذا انما هو ان يكون كذا كذا في حق كذا كذا
 اشيع في الطلب من كذا كذا في حق كذا كذا انما هو ان يكون كذا كذا في حق كذا كذا
 بالاصول والفروع في كذا كذا في حق كذا كذا انما هو ان يكون كذا كذا في حق كذا كذا
 ابا ان يكون كذا كذا في حق كذا كذا انما هو ان يكون كذا كذا في حق كذا كذا
 ومن كذا كذا في حق كذا كذا انما هو ان يكون كذا كذا في حق كذا كذا
 الخمسة اعم وجوب الصانع ووجوبه في حق كذا كذا انما هو ان يكون كذا كذا في حق كذا كذا
 الى بعض النسخ ان يكون كذا كذا في حق كذا كذا انما هو ان يكون كذا كذا في حق كذا كذا
 ان كان كذا كذا في حق كذا كذا انما هو ان يكون كذا كذا في حق كذا كذا
 بين كذا كذا في حق كذا كذا انما هو ان يكون كذا كذا في حق كذا كذا
 انما كذا كذا في حق كذا كذا انما هو ان يكون كذا كذا في حق كذا كذا
 للواقع ان كذا كذا في حق كذا كذا انما هو ان يكون كذا كذا في حق كذا كذا
 يطابقان كذا كذا في حق كذا كذا انما هو ان يكون كذا كذا في حق كذا كذا
 الوضع منوطا بالواقع وكذا الوصف منوطا بالواقع وكذا الوصف منوطا بالواقع
 للضرورة ان كذا كذا في حق كذا كذا انما هو ان يكون كذا كذا في حق كذا كذا
 حيلة ولا يكون كذا كذا في حق كذا كذا انما هو ان يكون كذا كذا في حق كذا كذا
 الذي ذكرنا كذا كذا في حق كذا كذا انما هو ان يكون كذا كذا في حق كذا كذا
 هو اسد اسبغ من عدم وجوب الاستدلال في حق كذا كذا انما هو ان يكون كذا كذا في حق كذا كذا
 وجوب اسد اسبغ من عدم وجوب الاستدلال في حق كذا كذا انما هو ان يكون كذا كذا في حق كذا كذا
 اجتنابا في حق كذا كذا انما هو ان يكون كذا كذا في حق كذا كذا
 ودفعه باعتبار ما لا يمكن ان يكون كذا كذا في حق كذا كذا انما هو ان يكون كذا كذا في حق كذا كذا
 وهذه الامتناع من ان يكون كذا كذا في حق كذا كذا انما هو ان يكون كذا كذا في حق كذا كذا
 انظر ان كان كذا كذا في حق كذا كذا انما هو ان يكون كذا كذا في حق كذا كذا
 احاطة بالواقع في حق كذا كذا انما هو ان يكون كذا كذا في حق كذا كذا
 الفعول في حق كذا كذا انما هو ان يكون كذا كذا في حق كذا كذا
 كون هذه الامتناع من ان يكون كذا كذا في حق كذا كذا انما هو ان يكون كذا كذا في حق كذا كذا
 الاجتناب في حق كذا كذا انما هو ان يكون كذا كذا في حق كذا كذا
 او في حق كذا كذا انما هو ان يكون كذا كذا في حق كذا كذا
 انما كذا كذا في حق كذا كذا انما هو ان يكون كذا كذا في حق كذا كذا
 وهو هو في حق كذا كذا انما هو ان يكون كذا كذا في حق كذا كذا
 بالنظر في حق كذا كذا انما هو ان يكون كذا كذا في حق كذا كذا
 كاسبي في حق كذا كذا انما هو ان يكون كذا كذا في حق كذا كذا
 فالاول من كذا كذا في حق كذا كذا انما هو ان يكون كذا كذا في حق كذا كذا
 ان كذا كذا في حق كذا كذا انما هو ان يكون كذا كذا في حق كذا كذا
 بطريق اول من كذا كذا في حق كذا كذا انما هو ان يكون كذا كذا في حق كذا كذا
 العقل كذا كذا في حق كذا كذا انما هو ان يكون كذا كذا في حق كذا كذا

وهذا ان يكون كذا كذا في حق كذا كذا انما هو ان يكون كذا كذا في حق كذا كذا

١٤٣

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

فوق

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الحجاء في الفرائض

